وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعــة قاصدي مرباح – ورقلة
كليــة الحقـوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السياسيـــة

دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة

مذكــرة مقدمــة لنيــل شهـادة الماجستيـــر في العلوم السياسيـــة
تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية

إعداد الطالب:
نصر الدين لبال

تحت إشراف الدُكتور:
عبد المؤمن مجدوب

لجنة المناقشة:

اللقب والإسم	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. قـوي بـوحـنـيـة	أستاذ مُحاضر (أ)	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	رَئيساً
د. مجدوب عبد المؤمن	أستاذ مُحاضر (أ)	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	مُشرفاً ومُقرراً
د. لعجال محمد الأمين	أستاذ مُحاضر (أ)	جامعة محمد خيضر – بسكرة	عُضوا مُناقشاً
أ.د. زيانـــي صالـــح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر – باتنـة	عُضوا مُناقشاً

السنة الجامعية: 2012/2011

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين (حفظهما الله)، اللذين كانا نعم العون والسند...

إلى زوجتي العزيزة وبناتي الثلاثة: ندى، سارة، لينا.

إلى كافة أفراد العائلة

أهدي لكم هذا العمل المتواضع...

الطالب: لبال نصر الدين

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله، حمدًا وشكرا يليقان بجلاله وعظيم سلطانه على إنارة طريق العلم أمامنا وعلى توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل، وإنه لشرف لنا بعد أن أتممنا هذا العمل أن نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى:

الدكتور "مجدوب عبد المؤمن" الذي كان لنا نعم المشرف والموجه فلم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة لإتمام هذا العمل.

خالص الشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور بوحنية قوي، أ.د زياني صالح والدكتور لعجال محمد الأمين.

وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى جميع الأساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة. وإلى كافة الأساتذة الذين درست تحت إشرافهم خلال كافة مساري التعليمي.

الشكر موصول لجميع زملاء الدفعة وكافة الأصدقاء بربوع الوطن.

الطالب: لبال نصر الدين

الملخص:

أكثر من نصف سكان العالم اليوم يعيش حاليا في المناطق الحضرية، وهذا الرقم آخذ في الازدياد. وهذا يعني أن أي دعوة ذات مصداقية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي يجب أن تشمل المناطق الحضرية –وهي حقيقة يتجسد التعبير عنها في مفهوم المدن المستدامة.

تنظيم وإدارة المناطق الحضرية على نحو مستدام، مليء بالتناقضات والمعضلات. والحلول لفهم هذه الصعوبات يمكن العثور عليها في تفسير الحكم الرشيد والاستدامة.

على مدى العقدين الماضيين، استند جدول أعمال الحكم الرشيد على أفكار الديمقراطية، والمجتمع المحلي واللامركزية والنهج التشاركي، ومعظمها ينبع من الخطاب التنموي ومن التجارب في المناطق الريفية و/أو شبه الريفية. الاستدامة هي في نهاية المطاف، هو مصطلح عالمي – وخاصة في عصر تغير المناخ العالمي– قد تمتد آثاره الى خارج نطاق الحكومة في المناطق الحضرية. وبالتالي فالمناطق الحضرية ولا سيما المدن الضخمة التي يبدو أنها أصبحت العلامة المهيمنة وعلى نحو متزايد للاقتصاد السياسي المعاصر في هذه المناطق، حيث أصبحت غير ملائمة لتحقيق اللامركزية الإقليمية و/أو الديموقراطية المحلية القائمة على المشاركة. وعلاوة على ذلك، فإن المدن الرئيسية، والتي تأوي أعدادا كبيرة من السكان الاعلى استهلاكا في مساحة محدودة، عادة ما تدفع المناطق المحيطة بها ثمن هذه العمليات غير المستدامة لهذه المواقع (في نهاية المطاف في العالم). لذا فالمدن الكبرى غالبا ما تكون غير قابلة لممارسات الحكم القائمة، والتي غالبا ما تفشل لمتابعة المبادئ الأساسية للاستدامة.

يهدف هذه البحث إلى التدقيق في معضلات إدارة المدن المستدامة. بالإضافة إلى تقديم واستعراض للأدبيات المتعلقة بالموضوع، كما يقدم بعض الخبرات المكتسبة من عدد من الحالات التجريبية للمدن المستدامة "نيويورك وطوكيو" وإمكانية الاستفادة من هذين النموذجين في إدارة المدن الكبرى في الجزائر خاصة، والدول النامية بصفة عامة.

Abstract

More than half of the world's population now lives in urban areas, and this number is increasing. This means that any credible call for sustainable development at the global level must include the urban areas - a fact that is reflected by the expression in the concept of sustainable cities.

Organization and management of urban areas in a sustainable manner, however, is full of contradictions and dilemmas. Solutions to understand these difficulties are to be found in the interpretation of good governance and sustainability.

Over the past two decades, based on the agenda of good governance on the ideas of democracy, and the local community, decentralization, participatory approach, most of which stems from the development discourse and experiences in rural areas and / or semi-rural. Sustainability is at the end of the day, a term the world – especially in the era of global climate change - and it may extend beyond the scope of government in urban areas. Thus urban areas are particularly large cities, which seem to have become the dominant brand and increasingly the contemporary political economy in these areas, becoming unsuitable for the decentralization of regional and / or local democracy based on participation. Moreover, the major cities, which host large numbers of the population with the highest consumption in a limited area, usually pay the surrounding areas the price of these operations are not sustainable for these sites (at the end of the day in the world). So the major cities are often not subject to the existing governance practices, which often fail to follow the basic principles of sustainability.

This research aims to examine these dilemmas of sustainable management of cities. In addition to the submission and review of the literature on the subject, also offers some of the experiences gained from a number of pilot cases for sustainable cities, "New York and Tokyo," and to make use of these two models in the management of major cities in Algeria in particular and developing countries in general.

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المدن المستدامة

المبحث الأول: ضبط المفاهيم الأساسية

المطلب الأول: الحكم الراشد

المطلب الثاني: التنمية المستدامة

المطلب الثالث: الحوكمة المحلية

المطلب الرابع: المدن المستدامة

المبحث الثاني: أسس الاستدامة في إدارة المدن

المطلب الأول: البعد السياسي– تفعيل دور المجتمع المدني

المطلب الثاني: البعد الفني– تفعيل شبكات صناعة السياسة

المطلب الثالث: البعد الثقافي– اعتبارات التراث والهوية

المطلب الرابع: البعد الإيكولوجي للاستدامة– التوظيف الأمثل للموارد

المبحث الثالث: أهم تجليات حوكمة المدن الحديثة

المطلب الأول: المدن الذكية– وتثمين الموارد

المطلب الثاني: المدن تفاعلية– التعلم وعولمة الخبرات التسييرية

المطلب الثالث: تحديات الحوكمة والاستدامة إزاء المدن المليونية

الفصل الثاني: أسس إرساء استدامة المدن ودور الحوكمة المحلية الرشيدة

المبحث الأول: تصميم السياسات المستدامة

المطلب الأول: دور القيادة في تفعيل الاستدامة

المطلب الثاني: دور الإصلاح المؤسساتي في إطار الإدارة العامة الجديدة

المطلب الثالث: تفعيل الحوكمة متعددة المستويات والديمقراطية التشاركية

المطلب الرابع: تفعيل الأتمتة والحكومة الالكترونية

المبحث الثاني: مرافقة الحوكمة المحلية للمدن المستدامة

المطلب الأول: بناء القدرات لتعزيز رأس المال الاجتماعي

المطلب الثاني: دور التوأمة في نقل الخبرة والتقنية

المطلب الثالث: إرساء قواعد بيانات لتفعيل المدن المتعلمة تفاعليا

المطلب الرابع: تنسيق الجهود – برنامج الأمم المتحدة للمدن المستدامة

المبحث الثالث: البعد الأخلاقي للاستدامة

المطلب الأول: إرساء الأمن في مقابل احترام الخصوصية

المطلب الثاني: إدارة التنوع المجتمعي

المطلب الثالث: الأبعاد المرتبطة بالجندر وتمكين الفئات الهشة

المطلب الرابع: تأهيل الفضاءات المدينية

الفصل الثالث: نماذج لترسيخ أسس الاستدامة في إدارة المدن

المبحث الأول: الأسس السوسيو–سياسية–نموذج نيويورك

المطلب الأول: دمقرطة الحكم المحلي

المطلب الثاني: تثمين رأس المال الاجتماعي

المطلب الثالث: مكافحة الجريمة ضد المدنية–البعد الجمالي والأخلاقي

المبحث الثاني: الأسس البيئية – الاقتصادية – نموذج طوكيو

المطلب الأول: إرساء آليات السلاسة المرورية

المطلب الثاني: تفعيل برامج الطاقات المتجددة

المطلب الثالث: إدارة النفايات الصلبة والسائلة

المطلب الرابع: إدارة الأخطار الصناعية والكوارث الطبيعية

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

من بين الحقائق التي تعكسها المدن التزايد المستمر لعدد سكان العالم، كونها أحد المناطق الحضرية ذات الأهمية، حيث ولأول مرة عام 2007م أصبح أزيد من نصف سكان العالم يعيش في هذه المناطق الحضرية، بل أن هذه النسبة (50%) مرشحة للارتفاع مستقبلا مما يرفع عدد المدن المليونية. ولا شك أن أهمية هذا التحول يعود إلى انعكاساته الحاسمة على نمط حياة الأفراد، ذلك أن حياة المدينة ترتبط عادة بسعي مستديم لتحصيل الرفاهية يقوده سكان المناطق الحضرية الذين يتسمون بنزعة "مطالباتية" منظمة وتمارس كل أشكال الضغط المشروعة على المؤسسات الرسمية القائمة. ففي أوروبا، على وجه الخصوص، تعيش الغالبية العظمى من المواطنين حاليا في المناطق الحضرية، ما يجعلها في النهاية تتحول إلى مصدر للتلوث بشكل عام، بل وتستهلك الموارد الطبيعية غير قابلة للتجديد، وأكثر من ذلك تترك بصمات إيكولوجية كبيرة حيث تتطلب مساحات شاسعة من الأراضي لتوفير الغذاء والطاقة والمياه والموارد الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى للحفاظ على التشغيل، كما أن هذه المراكز السكانية تتسم أيضا ببروز ظاهرة التفاوت الطبقي (الأغنياء والفقراء). مثل هذه الأوضاع تجعل من ظاهرة تنامي المدن المليونية أمام صناع القرار تحدي تطوير نظام الحكم والإدارة المحليين كي لتكون أكثر نجاعة في التعامل مع المشكلات التي تقترن بتجمع عدد غير مسبوق من الأفراد في رقعة جغرافية صغيرة. لأن أي إخفاق في ذلك سيؤدي حتما إلى أزمات يصعب إدارتها لأنها تقترن بتفشي ظواهر اجتماعية سلبية.

لكن بالمقابل تمثل المدن قلب الحضارة الانسانية والمصدر الأساسي للثروة، والمؤسسات، وأماكن العمارة والملهم لمراكز كبيرة للتعلم والثقافة والسياسة. ولعل الأهم، كونها المكان الأنسب للتغيير والابتكار في معظم الميادين، لأنها تمثل المكان الذي تتشكل فيه الأفكار الجديدة والمفاهيم والرؤى السياسية حول أسلوب الحياة. تعتبر المدن دليل على المنجزات السابقة والمستقبلية للبشرية. هذا يعني في ذات السياق أن الطابع المتطور للمدينة كان بفعل الهياكل والمؤسسات السياسية التي أصبغتها بطابع النظام والحياة.

لقد دفعت هذه الأوضاع في اتجاه مسعى تطوير أنظمة حوكمة تتلائم مع طبيعة المشكلات الناجمة عن تجمع هذا العدد من الأفراد في حيز جغرافي محدود، في شتى أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة، مثل أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية إلا أن البلدان الآسيوية وبدرجة أكبر الإفريقية توجد في أول الطريق ضمن مسار التمدين المتعاظم.

ولذلك فإن موضوع حوكمة المدن جدير بالدراسة، رغم وجود تساؤلات عدة حول مستوى التحديات التي تواجهها الحوكمة المحلية مع زيادة عدد المدن الكبرى. صحيح أن تزايدها يفتح آفاقا واعدة من قبيل رفع الانتاجية وإمكانيات الكفاءة التشغيلية للمؤسسات والقدرة الإبداعية، لكن الانفجار السكاني غير الطبيعي والذي يصعب التحكم فيه بفعل عوامل عدة كالهجرة أو غياب الاتساق التام بين نمو الخدمة

العمومية والزيادة السكانية بسبب إخفاق السياسة الاقتصادية، يساهم في ظهور الخلل على مستوى آليات الحوكمة المحلية، ومن بين أهم أعراضه: تدني مستوى الخدمة العمومية وتزايد حدة الاضطرابات الاجتماعية كنتيجة لذلك، ارتفاع مستويات البطالة، انتشار شبكات الجريمة والجريمة المنظمة مع تراجع خدمة الأمن، وبالنتيجة تراجع مستوى التعليم وتضائل رأس المال الاجتماعي social capital الذي يعتبر ضروريا لاستمرار النمو على المدى الطويل.

وتقدم لنا هذه المؤشرات صورة واضحة عن مآل الأوضاع حال إخفاق آليات الحوكمة في مسايرة التحولات الاجتماعية في المدن. وقد تم في هذا الصدد وضع آليات إنذار مبكر تستند أساسا إلى المعايير السياسية لقياس نوعية الحكم ومدى تجسيد متطلبات الرشادة وبالنتيجة الاستدامة. وتتمثل أيضا في القوة التمثيلية للنموذج الديمقراطي المطبق في الحكم (وبالأساس العدالة والمساواة)، إضافة إلى مستوى المشاركة المكفول للمواطنين وفق النموذج ذاته (ويمكن قياسها بالاستناد إلى معايير ثانوية مثل: درجة الانفتاح، الشفافية، المحاسبة والاستجابة للمدخلات).

وإذا دققنا في المعايير التقنية البحتة التي تتبناها مؤشرات مختلفة تم تصميمها من طرف خبراء بهدف قياس نوعية الحكم، فإننا سنخرج بخلاصة محددة هي تقاطعها مع المعايير السياسية إلى حد بعيد إذ أنها تعتمد على: قياس القدرة التمثيلية للمؤسسات الرسمية، آليات المحاسبة المعتمدة وحكم القانون، الآليات المتعلقة بإرساء الشفافية، الآليات المتعلقة بإشراك المجتمع المدني في صناعة السياسة العامة المحلية، العدالة الاجتماعية، والفاعلية في التسيير. إذن، فإن اقتراح هذا الموضوع تبرره التحولات السوسيو–سياسية الحالية فضلا عن عوامل أخرى.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة العلمية والعملية من الأدبيات التي تتحدث عن الحوكمة في شقيها العالمي، الوطني أو المحلي، تبرز الدراسات التي تحاول التأكيد على التكامل المفترض بين المستويات الثلاثة. ويعود ذلك جزئيا إلى تنامي قوة المدن كفواعل لها شأن في السياسة العامة الوطنية والدولية، حيث أن 100 فقط من أكبر مدن العالم يزيد حجم مساهمتها في الاقتصاد العالمي حاليا عن 30%. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن بعض المدن أصبحت تنافس الدولة التي تنتمي إليها في النفوذ والجاذبية والقدرة على استقطاب الاستثمارات، حتى أن مدينة مثل دبي تشتهر عالميا أكثر من الإمارات العربية المتحدة. وإذا كانت أدبيات الحكم governance تؤكد على أهمية الدور الذي أضحت تلعبه المدينة، فإنها تركز أيضا على السبل التي اتبعتها هذه المدن من أجل تحقيق مستويات نمو ثابتة، وليس هذا فحسب بل والحفاظ على آفاق تنموية رحبة في المستقبل عبر ضمان خاصية الاستدامة: أي تحقيق الازدهار دون الإضرار بالبيئة ودون المساس بهوية المجموعات المكونة للنسيج الديمغرافي فضلا عن

إدراج خاصية التعلم ضمن آليات الإدارة والإشراف المعتمدة من أجل تكييف نمط التسيير مع التحولات الجارية.

إشكالية البحث:

حيث أن ضمان نمو المدن وفق معايير الاستدامة يحقق أهدافا عديدة كالكفاءة التشغيلية للموارد، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المدن الحديثة تتسع إقليميا وديمغرافيا بشكل لم يشهد له التاريخ مثيلا، فإن هذه الدراسة تعالج **الإشكالية** التالية: **كيف يمكن تطوير آليات الحوكمة المحلية للمدن تستجيب لمسعى إرساء أسس الاستدامة التنموية مع تحقيق مقتضيات الرفاهية؟**

وتتصل بهذه الدراسة مجموعة من الأسئلة تثيرها الاشكالية:

- ما هي ميزة إرساء آليات للحوكمة المحلية مقارنة بالآليات التقليدية التي تقوم على حكومات إقليمية أو هيئات لا مركزية؟ وهل يمكن الحديث عن نموذج مرجعي قابل للتجسيد عبر كل المدن باختلاف السياق الجيو–سياسي؟
- ما هي الروابط الميكانيزيمية بين تحقيق الاستدامة التنموية وتكييف أنماط الحوكمة المحلية؟
- كيف يمكن تفعيل الديمقراطية التشاركاتية على المستوى المحلي بما يكفل مساهمة المجتمع المدني وكل الشركاء أصحاب المصالح في صناعة السياسة العامة للمدينة؟

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية:

- إن إشراك الفواعل ذوي المصالح على مستوى رسم السياسات العامة للهيئات المحلية كفيل بتطوير نظام حوكمة مستدام للمدن إذا تم ذلك بناء على أرضية معيارية متفق بشأنها.

أهداف الدراسة

من بين الأهداف التي تسعى اليها هذه الدراسة:

- محاولة إيجاد تأصيل نظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، من الحوكمة المحلية، التنمية المستدامة، رأس المال الاجتماعي والمدن المستدامة في محاولة لإيجاد العلاقة بين هذه المفاهيم.
- كما تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أن موضوع الحوكمة والمدن المستدامة لم يعد حكرا على مختلف العلوم الأخرى (الاقتصادية وعلو التسيير أو علوم الأرض والعمران والهندسة المعمارية،...) لذا فالهدف الأساسي منها إثبات أن حوكمة المدن المستدامة دخلت إلى حقل العلوم السياسية رغم التحديات التي فرضته عليه سواء فيما تعلق بالسياسات القطاعية والدراسات الحضرية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- رغبة الباحث في تحصيل مهارات البحث العلمي وصياغة الأبحاث العلمية في مجال التخصص وخاصة فيما تعلق بقضايا الحكم المحلي.
- بالنظر إلى اِختصاص الدراسة في ما بعد التدرج (الماجستير) "إدارة الجماعات المحلية والإقليمية "، أراد الباحث أن يكون في سياق الاِختصاص حتى يسهل التحكم في سرد المعلومات والأفكار بما يُلائم البحث.

الأسباب الموضوعية:

- يعود اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في فهم أفضل الطرق التي يمكن من خلالها الربط على المستوى التصوري بين مفهومين احتلا أدبيات العلوم السياسية خلال العقدين الأخيرين: "المدن المستدامة sustainable cities والحكم "المحلي" الراشد local good governance. وعلى مستوى الممارسة فإن العقبات الميدانية التي تصادف وضع آليات حوكمة محلية تجمع بين مقصدين: تحقيق الرشادة والاستدامة في إدارة المدن، هي نقاط جديرة بالتحليل واستقاء الدروس الممكنة لصناع السياسة العامة.
- ومن جانب آخر، يعود هذا الاختيار إلى الميل للمساهمة في تطوير نموذج حوكمة ناجع للمدن، لاسيما أن أننا نشهد تنامي غير مسبوق لعدد السكان الذين يقطنون المدن في الجزائر، وحيث أن نظم الحوكمة المحلية في الجزائر لم تواكب هذه التحولات بالسرعة المطلوبة، فإن هذه الدراسة تحاول استخلاص الدروس من تجارب البلدان الأخرى وإمكانية ملائمتها مع الحالة الجزائرية.

الدراسات السابقة:

قلة الدراسات في هذا المجال تدفع في اتجاه البحث عن الدراسات البحثية التي يمكن الاستفادة منها والاعتماد عليها في المسعى البحثي. في هذا الاطار سمح لنا البحث على ايجاد دراسة قام بها مجموعة باحثين والمعنونة بـ: *حوكمة المدن المستدامة* « Governing sustainable cities» لـ: " Bob Evens " وآخرون. والتي جاءت في إطار بحوث دراسة الحالة (عشرين بلدا أوروبيا) والتي تطرقت الى العديد من قضايا البحث مثل رأس المال الاجتماعي وبناء القدرات وغيرها، لتتوصل الدراسة في النهاية أن أزمة مشاركة المواطن المحلي في رسم السياسة العامة تبقى السمة المشتركة بين مختلف بلدان محل الدراسة رغم تفاوتها في بعض المراحل.

- أعمال الملتقى العربي الثاني حول: " إدارة المدن الكبرى – مشكلات حضرية وحلول إبداعية والمنعقد بالإسكندرية في مصر سنة 2005، تحت تنظيم المنظمة العربية للتنمية الإدارية. تطرقت هذه الدراسة إلى الاتجاهات المعاصرة في إدارة المدن الكبرى وتحليل مشكلاتها من حيث أسبابها ومظاهرها. كما قامت بتشخيص فرص وشروط خصخصة الخدمات المحلية في المدن الكبرى ومتطلباتها واستشراف مُستقبل تطور المُدن الكبرى وذلك بعرض بعض التجارب الناجحة في إدارة المدن الكبرى.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت إنجاز هذه الدراسة قلة الدراسات في هذا المجال وذلك لحداثة الموضوع من جهة،كذلك يمكن القول أن ارتباط موضوع الدراسة بالعديد من المفاهيم والفروع العلمية الأخرى أوجب على الباحث اختيار العناصر والمفاهيم الملائمة للسياق العام للدراسة حسب تدرج منهجي.

منهجية البحث:

نتيجة للطابع المعقد لدراسة الحوكمة المحلية عبر تطوير آليات الاستدامة التنموية للمدن من أجل تحقيق الرفاهية، والتداخل بين عبر حقول معرفية في بعديها الأفقي والعمودي، ومن أجل تكريس التناسب والتجانس بين المنهج والموضوع. فقد استدعت الدراسة توظيف مجموعة من المناهج والمقاربات العلمية في إطار توليفة متكاملة عبر حقول معرفية متعددة. من بين المناهج والمقتربات العلمية المستخدمة في إنجاز هذا البحث ما يلي:

1- <u>المناهج</u>:

أ. منهج دراسة الحالة: اقتضى موضوع الدراسة الاعتماد على هذا المنهج للإحاطة بعدة نماذج من المدن المستدامة، والوصول إلى تعميمات تتعلق بها، فدراسة الجانب النظري لحوكمة المدن المستدامة دون معرفة تطبيقاتها لا يبين بوضوح مميزات كل تجربة في إطار بيئتها العامة التي تتفاعل في إطارها.

ب. المنهج المقارن: وقد استفاد منه الباحث علميا في معرفة اوجه الشبه والاختلاف بين نموذجي مدينتي نيويورك وطوكيو بما يقدم تفسيرا للمتغيرات والعوامل المسؤولة عن أوجه التشابه والاختلاف.

2- <u>المقتربات</u>:

أ. المقترب الاتصالي: وذلك بتوضيح أشكال وقنوات الاتصال السياسي والتواسق المعلوماتي التقليدية والحديثة بين المواطن والسلطات المحلية وتأثير ذلك على شبكات صنع القرار المحلي.

ب. المقترب الوظيفي: ويحدد هذا المقترب طريقة تفاعل الأبعاد المتعددة لحوكمة المدن والطريقة التي تحقق من خلالها استدامة التنمية على المستوى المحلي.

تبرير خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم الإعتماد على خطة تتكون من ثلاثة فصول.

حيث يمثل كل من الفصل الأول والفصل الثاني إطارًا مفاهيميا ونظريا للموضوع، حيث تضمن الفصل الأول ماهية حوكمة المدن المستدامة وذلك في ثلاث مباحث، يتعلق الأول منها بتعريفات لأهم المصطلحات الدالة في الموضوع قيد الدراسة من مفهوم الحكم الراشد، التنمية المستدامة، الحوكمة المحلية والمدن المستدامة، بينما يتطرق المبحثان الثاني والثالث إلى إبراز أسس الاستدامة في المدن، مركزا على جميع أبعاد التنمية المستدامة، وإلى إبراز بعض أنماط المدن المستدامة، بينما يتطرق الفصل الثاني إلى دور الحوكمة المحلية الرشيدة في إرساء المدن المستدامة، من خلال التطرق إلى أهمية تصميم السياسات العامة للمدينة ودور الحوكمة المحلية في ذلك، كما تم التطرق إلى البعد الأخلاقي للاستدامة بإظهار تحديات إرساء الأمن في المدن وأهمية إدارة التنوع المجتمعي وتمكين الفئات الهشة وخاصة المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.

يحاول الفصل الثالث فحص أسس الاستدامة عبر حوكمة مدينتين عملاقتين والتحديات التي تفرضها إدارتها، حيث ركزنا في المبحث الأول على مدينة نيويورك الأمريكية كنموذج يأخذ بالأبعاد الاجتماعية والسياسية للإستدامة، بإبراز أهمية الديموقراطية التشاركية واللامركزية السياسية والادارية، وأهمية تثمين رأس المال الاجتماعي ومكافحة الجريمة ضد المدينة. ويتناول المبحث الثاني مدينة طوكيو اليابانية كنموذج رائد في المجالين الاقتصادي والبيئي، حيث تم التطرق إلى أساليب السلاسة المرورية بهذه المدينة، وأهمية تفعيل الطاقات المتجددة لما لها من أثر بيئي إيجابي على المدينة ودورها في التقليل من الكوارث الطبيعية ولأخطار الصناعية.

وأنهيت الدراسة بخاتمة جاءت كخلاصة لأهم ما تم عرضه في البحث متضمنة عرض لنتائج البحث وأهم التوصيات التي أوصى بها لتحقيق المدن المستدامة من خلال تفعيل آليات الحوكمة المحلية في بلدان العالم الثالث والجزائر خصوصا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لحوكمة المدن المستدامة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المدن المُستدامة

شهدت البشرية في عام 2007م أحد اهم الأحداث في تاريخها الطويل. ففي هذا العام أصبح عدد سكان الحضر (المدن)، لأول مرة في التاريخ، مساويا لعدد سكان الريف. ويشكل هذا الحدث التاريخي علامة تشير ليس فقط إلى التحولات التي طرأت على التركيبة السكانية ونمو حجم السكان فحسب، بل – وهذا هو الأمر الأكثر أهمية - إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أيضا، التي بدأت تنشر ظلالها على حياة بني البشر.

وكما هو واضح من خلال تقارير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat.Report، فإن حوالي نصف سكان العالم يعيش في المدن، وحوالي ثلث هذا العدد يعيش في أحياء عشوائية مزدحمة بالسكان، ويشهد الاتجاه العام على ارتفاع عدد هذه الأحياء بنحو متسارع، وخاصة في افريقيا وآسيا، على وجه الخصوص، ولا يشط المرء إذا ما أطلق على هذه التجمعات السكنية تسمية المدن العملاقة. من هنا فإن إدارة هذه المراكز المكتظة بساكنيها هو التحدي الذي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين. وخاصة أن توقعات الهيئة الأممية تشير الى ارتفاع عدد سكان المدن في الدول النامية الى الضعف خلال الثلاثين سنة المقبلة وما يخلف من استنزاف للموارد، أدى إلى التفكير بجدية في أهمية التنمية المستدامة والحكم الراشد كآلية لتفعيل هذه الأولى في معظم دول العالم، مما استوجب إصلاحات ضرورية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولتحقيق ذلك يستوجب على الدول النامية مسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية والدولية، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها.

وهذا ما ستحاول الدراسة شرحه في هذا الفصل الأول كإطار مفاهيمي للدراسة بتعريف الحكم الراشد ومرتكزاته وكذا المفاهيم ذات العلاقة كالتنمية المستدامة والحوكمة المحلية والمُدن المستدامة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لحوكمة المدن المستدامة.

يتعرض الباحث في هذا المبحث إلى شرح أهم المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة بالموضوع، والمتمثلة في الحكم الراشد والتنمية المستدامة والحوكمة المحلية والمدن المستدامة.

المطلب الأول: الحكم الراشد.

أولاً: تعريف الحكم الراشد:

هناك العديد من الاجتهادات في تحديد مفهوم عام للحكم الراشد، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وتتجلى أهم المفاهيم والتعاريف في الآتي:

- **لغةً:**

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير (charge de gouvernance) (1679) وبناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة، كما أن كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة، " أعمال وشؤون الدولة"[1].

اصطلاحاً:

– تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: وهذا لعام (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب."

– تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[2]."

– تعريف البنك الدولي: بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات العامة السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها."[3]

---

1) مصطفى كامل السيد، " **الحكم الرشيد والتنمية** "، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006)، ص 05.

2) نفس المرجع السابق ، ص ص 06 – 07.

3) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، " **الحاكمية الراشدة: جدل لم يحسم بعد** "، (الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جوان 2007)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2011/04/12، ص 15، الرابط:
www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

اِنطلاقا من التعريفات السابقة نستخلص أن الحكم الراشد وفي سياقه السوسيو سياسي تحديدًا هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم عبر مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم.

ويتم ذلك بتطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا للوصول لحكم لراشد وهي:

° *البعد السياسي*: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

° *البُعد التقني*: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.

° *البعد الاقتصادي والاجتماعي*: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة[1].

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة يوضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هوالذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة[2].

ثانياً: آليات الحكم الراشد:

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها:

1) حسن كريم، " **مفهوم الحُكم الصالح** "، في كتاب: إسماعيل الشطي وآخرون، "**الفساد والحُكم الصالح في البلاد العربية**"، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 97.

2) نفس المرجع السابق، ص 98.

الشفافية، المشاركة، حُكم القانون، المُسائلة، المساواة، الكفاءة، العدل، الرؤية الاستراتيجية واللامركزية.

° ***الشفافية***: وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، وتتلخّص الشفافية بالمكونات التالية[1]:

- الحصول على المعلومة.
- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.
- الدقّة في الحصول على المعلومة.

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.

° ***المشاركة***: وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابدّ أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها ليؤثّر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة. وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية[2].

° ***حُكم القانون***: يعني أن الجميع، حُكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، كما يجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية[3].

---

1) عمراني كربوسة، " **الحُكم الراشد ومستقبل التنمية المُستدامة في الجزائر** "، مقالة علمية محكمة غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008)، ص ص 4 – 6. الرابط:
http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

2) نفس المرجع السابق، ص 7.

3) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

° ***المساءلة***: هي أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتأخذ ثلاثة أشكال وهي[1] :

– ***المساءلة التشريعية***: هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في مراقبة سياسات الحكومية.

– ***المساءلة التنفيذية***: خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عن طريق الإدارة.

– ***المساءلة القضائية***: تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي. حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين .

– ***الإجماع***: هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.

° ***المساواة***: وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع أمام القانون وعدم التمييز بينهم لأنهم متساوون في الحقوق والحريّات والكرامة.

° ***الكفاءة***: إن الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

° ***العدل***: والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

° ***الرؤية الإستراتيجية***: فحسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية الاستراتيجية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم

---

1) سفيان فوكة، " **الحكم الراشد المحلي: بحث في أدوات وقيّم التمكين** "، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "**إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية**"، الجزائر –ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12 و13 ديسمبر 2010. ص 12.

الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول[1].

° ***اللامركزية***: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحكم الراشد فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى[2].

كما يعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم. وبالتالي فالسياسات التي يرسمها الحكم الراشد يجب أن تكون منهجية وتلبي مصالح المواطنين عامة، وتحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدم المساواة، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي. والرسم البياني التالي يمثل بوضوح آليات الحكم الراشد:

الشكل رقم (01): آليات الحُكم الراشد

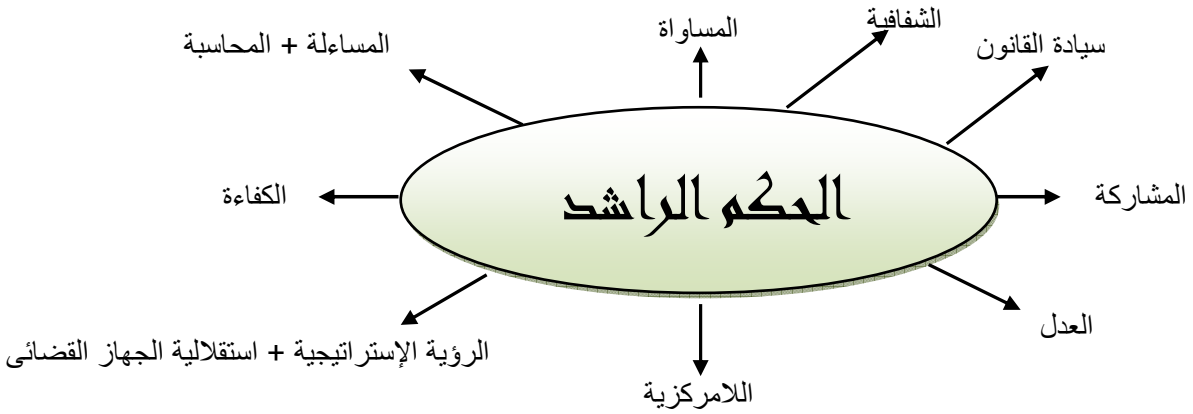

المصدر: من إعداد الباحث

1) سفيان فوكة، نفس المرجع السابق، ص ص 13 – 14.

2) عمار بوضياف، " **الوجيز في القانون الإداري** "، الطبعة الثانية، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2007)، ص 170.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة.

نظراً لاتساع مجال التنمية وشمولها لمجالات متعددة فإن تعريفاتها قد لا تغطي مجالاتها كافة إذ مازال الحديث يدور عن نواحي كثيرة في التنمية لم يجري التطرق إليها بشكل مسهب، وعموماً يُعنى بالتنمية هي: " تطوير شامل للمجتمع بكل فاعليته وتكويناته حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانات المتوفرة ووضع خطة واضحة الأهداف قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة[1] ".

حيث أنه هناك العديد من الأبعاد الأخرى التي تخص المفهوم الشامل للتنمية، وهي: الأبعاد الحضارية والثقافية والاقتصادية والبشرية والسياسية والإدارية... حيث أن هناك من يضفي على التنمية أبعاداً حضارية وإنسانية، ولا يجعلها مقتصرة على المجال الاقتصادي ؛ فحسب هؤلاء فإن التنمية هي عمليات تغيير حضاري، فهي إلى جانب كونها وسائل مادية وتكنولوجية فهي موضوع إنساني في الدرجة الأولى، ذلك أن الإنسان هو غايتها وهو وسيلتها الأولى كذلك[2].

كما أنه من الملاحظ أن كثير من مجالات النشر والبحث المرتبط بالتنمية المستدامة كانت تحمل الكثير من التركيز على الدُول النامية وأن معظم الدراسات ومنذ البداية وحتى السنوات الأخيرة في تلك الدول تناولت التنمية المستدامة باتجاه يرتبط بالحوار حول النمو والمشاكل البيئية المرتبطة بالاقتصاد، إلى أن جاء تقريبا تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 حيث ركز على التنمية المستدامة من زاوية التمكين السياسي، إذ يعتبر" أن التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام سياسي اجتماعي عادل، وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي[3]".

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

قد اكتسب تعريف ***هيئة براندتلاند*** للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم, حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان مستقبلنا المشترك في عام 1987 محاولة لتعريف التنمية المستدامة " بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا

1) عبد الجابر تيم، وآخرون. " **مُستقبل التنمية في الوطن العربي** "، (الأردن: دار اليازوري العلمية، 1998)، ص 92.

2) محي الدين صابر. " **التغير الحضاري وتنمية المجتمع** "، (لبنان: المكتبة العصرية صيدا، دون تاريخ نشر)، ص 217.

3) محمد حسن دخيل، " **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة – دراسة مقارنة** "، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص 17.

تؤثر سلبياً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم". وقد عرفها أيضاً "بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي, نظام اقتصادي, نظام اجتماعي[1]."

كما تركز الاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي طويل المدى. ولقياس الكفاءة والتلاحم بين مختلف الأنظمة فإن مؤشرات الاستدامة يشمل العديد من الجوانب الواسعة مثل الاقتصاد والبيئة والثقافة وحضارة المجتمع ودور الساسة والحكومة واستخدام الموارد والتعليم والصحة والجودة والسكن وأعداد السكان والأمن العام والرفاهية والمواصلات. ومن الأمثلة للمؤشرات في الجوانب الاقتصادية: توزيع الفرص الوظيفية وعدالة توزيع الدخل والتدريب. بينما تشمل المؤشرات المرتبطة باستخدام الموارد: استهلاك الطاقة, استعمال المواد الخطرة وأساليب استخدام المياه ومن المؤشرات المرتبطة بالثقافة والحضارة الاجتماعية: العناية بالأطفال ومقدار النشاطات التطوعية في البرامج والنشاطات المستدامة[2].

مفهوم الاستدامة:

هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن ولكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك؟ تبين أن قدرة بلد ما على الاستدامة يعني أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت في ضل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن[3].

أبعاد التنمية المستدامة:

تتألف التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر رئيسية وهي النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأخيرا البعد التقني والإداري[4]:

---

1) إبراهيم سليمان مهنة، "**التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية– أبعاد وآثار على التنمية المستدامة**"، الطبعة الأولى، حلقوس، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2000، ص 22.

2) عبد الله عبد القادر نصير، " **البيئة والتنمية المُستدامة** "، مجلة أبحاث ودراسات، العدد 07، (الإمارات: مركز التميز للمنظمات غير الحُكومية، 29 جويلية 2002)، ص 72.

3) خالد مصطفى قاسم. " **دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة – إستراتيجيات جديدة لتطوير المجتمعات والبيئة**"، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى البيئي الدولي الأول حول البيئة والتنمية المستدامة، (مصر: جامعة طنطا، أفريل 2006)، ص 05.

4) خالد مصطفى قاسم." **إدارة البيئة والتنمية المُستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "،(مصر: الدار الجامعية، 2007)، ص47.

✓ **البعد الاقتصادي:**

و يستند هذا العنصر على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

حيث نج أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

و اكبر مثال عن ذلك الدول الصناعية في الشمال فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

أما الدول الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا ومن الأمثلة الدالة عن هذا المعنى استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

و يندرج تحت هذا البعد:

1- إيقاف تبدي الموارد الطبيعية.

2- تقليص تبعية البلدان النامية.

3- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.

4- المساواة في توزيع الموارد.

5- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.

6- تقليص الإنفاق العسكري.

1: إيقاف تبدي الموارد الطبيعية:

بما أن التنمية المستدامة تعني تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل: استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض،لذا يجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية، ويتم ذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أساليب الحياة.

2: تقليص تبعية البلدان النامية:

في ضل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها ولكن إذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان بالتالي يؤدي ذلك إلى:

- استثمارات ضخمة في رأس المال البشري.
- التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة[1].

3: مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته:

تسهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي ويأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات.

و كما أن هذه الدول ضالعة في أساس المشكلة فهي كفيلة بحلها وذلك عن طريق:

- استخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة اقل وحماية النظم الطبيعية.
- توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك هو الاستثمار المستقبلي للعالم.

4: المساواة في توزيع الموارد:

هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار.

و لذا يجب على البلدان الفقيرة والغنية أن تعملا معا للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي.

5: الحد من التفاوت في مستوى الدخل:

إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما، فنجد أن هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها.

1) خالد مصطفى قاسم. " **إدارة البيئة والتنمية المُستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "، نفس المرجع السابق، ص ص 48-49.

و من هذه الحلول:

- تقديم القروض في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية.
- وجو بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد.
- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية.
- عملية التكافل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية[1].

6: تقليص الإنفاق العسكري:

في خضم هذا الزخم وسعي الدول نحو زيادة قدراتها العسكرية نجد أن الإنفاق العسكري أصبح من الأولويات لاقتصاد البلدان الغنية والفقيرة وبالتالي نجد أن توفير ولو جزء من هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة التنمية ولكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة التي تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة وإنهاء عملية الازدواجية في المعايير ومنطق الغلبة للأقوى.

✓ **البعد الإنساني والاجتماعي:**

و يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة.

ويشير هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية[2]:

1- تثبيت النمو السكاني:

إن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمرا مكلفا فهو يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ويحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة السكان، لذا يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لأن حودث قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة وتوصي

1) خالد مصطفى قاسم. " **إدارة البيئة والتنمية المُستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "، نفس المرجع السابق، ص 50.

2) رعد سامي عبد الرزاق التميمي. " **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** "، الطبعة الأولى، (الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 70.

الإسقاطات الحالية أن عدد السكان هو عامل يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية.

2- أهمية توزيع السكان:

إن سمة عدم التوزيع الأمثل للسكان هي الأبرز فب الكثير من بلدان العالم وخاصة المتخلف كما هو الحال مثلا بالنسبة للجزائر، حيث تجمع أغلبية السكان في الشمال.

إن التنمية المستدامة تسعى إلى التقليل من خطورة هذه النسبة عن طريق التقليل من توسيع المناطق الحضرية حيث أن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة. ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار البيئية.

3- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:

إن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أو بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتجاجات الأساسية مثل حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية الفنيين من المتخصصين ومن الأهمية أن تصل التنمية المستدامة إلى الذين يعيشون في فقر مطلق وإلى المناطق النائية.

4- دور المرأة:

إن المرأة هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل ورعية وتربية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشئ صالح يغير من مستقبل التنمية في البلدان النامية ومع ذلك هي آخر من يجيد الرعاية والاهتمام مقارنة بالرجال. ولدور المرأة أهمية خاصة حيث تعتمد البلدان النامية على النساء والأطفال في الصناعات الصغيرة والزراعة والرعي والاعتناء بالبيئة المنزلية والاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود إلى التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

5- الصحة والتعليم:

من اجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بسكان أصحاء نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل. لذا البداية يجب أن تكون من خلال المرأة والطفل وخاصة محو الأمية والقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع وتعديل القوانين الخاصة بعمل الأطفال وقضية الزواج المبكر بالإضافة إلى منع التسرب التعليمي وتطوير التعليم واهتمامه

بالكيف وليس الكم بالإضافة إلى اهتمام البلدان النامية بتعليم المزارعين وغيرهم من سكان البادية الذي من شأنه أن يؤدي إلى حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي.

6- حرية الاختيار والديمقراطية:

لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة حيث أن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية حيث إن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل، فمجتمع غير قادر على حرية الاختيار والتعبير هو مجتمع مقيد وهو ما يتميز به معظم البلدان النامية وهو ما يؤدي إلى إخفاق جهود التنمية نتيجة عدم اشتراك الجماعات المحلية في قرارات التخطيط والإدارة[1].

✓ **البعد البيئي**

و يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي[2]:

- قاعدة مخرجات:
- وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات او تضر بقدراتها على الاستيعاب مستقبلا.
- قاعدة مدخلات:
- مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.
- مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

و هذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق عدة أمور:

1- حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك، ويتواكب ذلك مع التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة السكانية.

1) رعد سامي عبد الرزاق التميمي. " **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** "، نفس المرجع السابق، ص ص 71 – 73.

2) خالد مصطفى قاسم. " **إدارة البيئة والتنمية المُستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "، نفس المرجع السابق، ص 72.

ونعني بالحماية هنا إي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني الممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة المائية والحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية ويترتب على ذلك الاستخدام الحذر للري والفشل في صيانة هذه الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية واكبر خطأ قد ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض الزراعية هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة بين العوامل البيئية بعوامل اصطناعية مبسطة فيعارض قوانين الطبيعة وهذا هو ما جعل النظم الزراعية مرهقة وسريعة العطب[1].

2- الحفاظ على المحيط المائي:

إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة وثرواتها ذات الأهمية البالغة.

وفي بعض المناطق تقل امتدادات المياه وتهدد السحب بعض الأنهار باستنفاذ الامتدادات من مياه الأمطار كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة بالإضافة إلى تلوث المياه عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية.

وعليه فإن التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتحسين نوعية المياه واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتم على هذه المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

3- صيانة ثراء الأرض والتنوع البيولوجي:

تتعرض الغابات المدارية والنظم الايكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع.

وحيث أن الغابات نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان وتشمل الغابات ما يقارب من 28% من القارات ولذا فان تدهورها أو إزالتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي منها انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية.

ومنه فإن التنمية المستدامة تعني أن يتم صيانة ثراء هذه الأراضي وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية وإن أمكن وقفها.

4- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

1) خالد مصطفى قاسم. " **إدارة البيئة والتنمية المُستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "، نفس المرجع السابق، ص 73.

إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثار سيئة على البيئة فانطلاق الأبخرة والغازات وإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية يؤدي إلى تغيير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية ويؤدي إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القامة ويعني ذلك عدم استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض.

لذا تهدف التنمية المستدامة إلى العمل على التقليل من هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغييرات كثيرة تضر بالكائنات الحية بدون استثناء[1].

✓ **البعد التقني والإداري:**

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

و لكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها[2]:

- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- الحد من انبعاث الغازات.
- تفعيل قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.
- الحيلولة ون تدهور طبقة الأوزون.

و التكنولوجيا المدعومة التي تحافظ على البيئة هي تلك التكنولوجيا التي تقلل التلوث البيئي من خلال التقدم التقني الكبير ونظرا لأن المجتمع برمته سيستفيد من التكنولوجيا التي تصون البيئة.

و يمكن اعتبار التطور التكنولوجي في صالح البيئة والاقتصاد بشكل دائم إذا:

1) خالد مصطفى قاسم.، نفس المرجع السابق، ص 74.

2) رعد سامي عبد الرزاق التميمي. " **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** "، نفس المرجع السابق، ص ص 80 – 81.

1- عمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير

و يؤدي هذا المعيار إلى حماية صحة الإنسان مع وجود الرفاهية الاجتماعية والبيئية في آن واحد مما يؤدي إلى خفض تكلفة التلوث والتحكم فيه.

2- إحراز تقم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة

و معنى ذلك هو انه يجب على العالم التركيز على الطاقة المتجددة التي تلغي الحاجة إلى الوقود الحفري.

3- أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة

ويعني ذلك إن يكون هناك تكنولوجيا تصون البيئة من خلال التأييد العام لتطوير تكنولوجيا القطاع الخاص وهذا التطبيق يكون احد الحلول للمشكلات التقنية أو يجعل حلها ممكنا.

4- أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية وألا يكون هناك تباين بين الفائدة العامة والخاصة بمعنى أن يحصل مبتكرو هذه التكنولوجيا على نسبة أرباح تؤدي إلى استرداد عائد الاستثمارات التي أنفقوها على البحث والتطوير.

و بناء على ما سبق فان البعد التقني والإداري يمثل أهمية كبرى لتحقيق التنمية المستدامة من حيث التحول إلى الكفاءة البينية[1].

كما تضمن التنمية المستدامة عدالتها بأبعادها الثلاثة :

° *الوطنية*: بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق.

° *العالمية*: فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

° *الزمنية*: يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

كما يتطلب تحقيق تنمية مستدامة توافقا منظوميا كما يلي:

1 – نظام سياسي: يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار.

2 – نظام اقتصادي: يمكن تحقيق فائض ويعتمد على الذات.

3 – نظام اجتماعي: يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها.

1) رعد سامي عبد الرزاق التميمي. " **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** "، نفس المرجع السابق، ص ص 80 – 81.

4 – نظام اِنتاجي: يلتزم بالبعد البيئي في مشروعاته.

5 – نظام تكنولوجي: يمكن بحث حلول لما يواجهه من مشكلات.

6 – نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.

7 – نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.

8 – نظام تعليمي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة والتنمية المستدامة خاصة.

بحيث تعمل هذه النظم بشكل متناغم ومتزامن من أجل هدف رئيسي تنجح معاً في تحقيقه[1].

ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة:

يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها :

1 – *التمكين*: وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات لحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

2 – *التعاون*: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي، حيث يمثل التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

3 – *العدالة في التوزيع*: وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم[2].

4 – *الاستدامة*: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.

5 – *الأمان الشخصي*: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير[3].

المطلب الثالث: الحوكمة المحلية.

إنه وفي مثل هذا الموضع لابُّد من الإشارة إلى إشكالية الترجمة إلى اللُّغة العربية، فالباحثون العرب اِختلفوا بشأنه كمفهوم، كما اِختلفوا في تعريبه، بحيث تُرجم إلى اللغة العربية إلى العديد من

1) عبد الله محمد إبراهيم، " **التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة** "، مقالة مُحكمة منشورة، تمت زيارة الموقع بتاريخ 19 ماي 2011، الرابط: www.ngoce.org/content/nseer.doc

2) P M Bouyonger , « **Analyse Comparative d'indicateurs de Développement Durable** » , Revue ORSE , (République Française: Ministère de l'Economie, des Finance et de l'Industrie , Octobre 2003), P 34.

3) Ibid. , P P 34 – 35.

المصطلحات المتقاربة الدلالات مثل "إدارة الحكم" أو إدارة شؤون الحكم، كما اِتجه بعضهم إلى تعريبه على نحو "الحاكمية" والحوكمة" و"الحِكمانِية". وفي محاولة تحديدنا لمفهوم الحوكمة والانتقال من المُستوى المركزي إلى المستوى المحلي فلنا أن نقارن بين مفهومها ومفهوم الحكومة Government سنجد عندها الحُكومة كمفهوم هي "سلطة عمومية تتشكل من هرم يضم مجموعة من البنيات الإدارية على رأسها الجهاز الحكومي الذي يحتكر القرار" أوهي "ما يُشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد، وتستخدم الموارد بطريقة تخضع للمساءلة المالية"، بينما مفهوم الحوكمة يقلب هذا الهرم ليجعل الحكومة مجرد فاعل في صُنع القرار إلى جانب فاعلين آخرين يكتسون بدورهم أهمية بالغة كالشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومُكونات المجتمع المدني، فالحوكمة بعبارة أخرى تشمل الحكومة بالإضافة إلى هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق نتائج مرغوبة[1].

ولعلَّ ما يُمّيز مفهوم الحوكمة الشاملة هو تلك الديناميكية التي تبرز من خلال الاِهتمام بدور المجتمع في خلق وتحريك البُنيات الاقتصادية والإدارية، وهو لبُّ العملية الديمقراطية بما يجعل الحكامة ما ديمقراطية بتسمية جديدة.

لو أردنا الإمعان في مضمون "الحوكمة" فسنجدها مثل الحُكم الراشد، إذ يُعَّبِرُ عن الكثير دون التعبير عن معنى محدد نظرًا لدخوله في كُلِ الاِختصاصات وتميزه بأبعاد كثيرة. فالبنك الدولي يتعامل مع بعده الاقتصادي، بينما ترى الأمم المتحدة أن له بعدا إنسانيًا، أي أن هذه الحَوكمة يجب أن تكون في خدمة الإنسان قبل كل شيء.

أولاً: في نقد مفهوم الحوكمة:

من وجهة نظر الباحث للحوكمة، نجد أنها في ظاهرها تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وهو التعريف المقدم من طرف أغلب المنظمات الدولية، وهو في واقع الأمر مفهوم قديم يدُّل بالأساس على آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار بما يتفق مع فلسفة العمل الديمقراطي، غير أنه ومنذ عقدين طرأ تطور على هذا المفهوم وأصبح يعني حكم تقوم به قيادات سياسية مُنتخبة وأُطُر إدارية ذات كفاءة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مُشاركتهم ودعمهم[2].

1) سفيان فوكة، " **الحكم الراشد المحلي: بحث في أدوات وقيم التمكين** "، نفس المرجع السابق. ص 15.

2) محمد حركات، " **الحكامة الشاملة والتنمية البشرية** "، الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي 2006/2005، (المملكة المغربية: الكلية المتعددة التخصصات القاضي عياض بآسفي، 2005).

أما في باطن المسألة ما الحوكمة إلاّ صناعة " نيو ليبرالية " مثلها مثل "صياغة الحكم الراشد" صَمَّمَت شكلها ومضمونها المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، لتؤدي نفس أدوار المشروطية وهذه المرة بِاختراق سياسيات الدولة على المستوى الجُزئي والسيطرة بصورة أو بأخرى على أبسط السياسات العامة الموجهة للمستويات الأكثر جهوية والأعمق محليا.

ثانياً: متطلبات تحقيق الحوكمة المحلية والحُكم الراشد:

إن قيام حكم محلي راشد محلي يتجاوز العلاقة التقليدية بين الحكومة والمواطنين، كما لا يتوقف عند مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع ولذلك يُرَّكِزُ المفهوم على قيم وأدوات التمكين التي تسمح بقيام الحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance التي تستخدم السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن الحوكمة المحلية الرشيدة تقوم على ما يلي[1]:

– *المشاركة الشعبية الفاعلة:* تضمن للجميع على حد سواء أن يكون لهم صوت مسموع ومُؤثر في اِتخاذ القرار، ومثل هذه المشاركة الواسعة مبنية على قاعدة شرعية لحقوق الإنسان التي تضمن حرية الرأي والتعبير، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تُمَّكن الشعب من التعبير عن رأيه في صُنع القرار وتصميم السياسة العامة وتنفيذها ولتعزيز التلاحم الاجتماعي، وكذلك تُؤدي المشاركة إلى إضفاء الصفة الشرعية العامة المحلية على ما يتم التوصل إليه من سياسات، كي تُصبح هذه الأخيرة أكثر اِستقرارًا واِستدامة عندما تتمتع بتفَّهُم وتأييد شعبي.

– *حُكم القانون ودولة المؤسسات*: القوانين في نسق الحكم الراشد ديمقراطية غير تعسفية وتحرص السلطة التنفيذية على تطبيقها وإقامتها، هذه القوانين تلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساو، وكذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون، وتعلو سيادة القانون على سُلطة الحكومات، فهي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم، وتضمن مُعاملة جميع المواطنين على قدم المساواة وخضوعهم للقانون وليس لنزوات الأقوياء، كما يتوجب أن يُوفر القانون الحماية للجماعات الأكثر ضُعفًا وفقرًا من الاستغلال والظُلم وسُوء المعاملة.

– *التوجه نحو الجماعية*: حيث أن جميع المصالح الخلافية يتم التوسط فيها للوصول إلى إجماع واسع حول ماذا يعني النفع العام للوطن وللجماعات المحلية، وماذا تعني السياسات والإجراءات المُتبناة لتحقيق ذلك.

---

1) سمير محمد عبد الوهاب. " **الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر** "، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2006)، ص ص 24 – 26.

– *العدل الاجتماعي*: بحيث يكون لجميع المواطنين رجالاً ونساءً الفرصة الحياتية لتحسين أوضاعهم سواء في المدن أوفي الأماكن الأكثر بُعدًا، مع وضع سياسات ذات أولوية لِاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المُجتمعي.

– *الفاعلية والكفاءة*: للعمليات والمؤسسات العامة بحيث تُفرز مُخرجات ونتائج لمُقابلة حاجات الجماهير مع الِالتزام الأكيد والصارم بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل الأمثل بما يضمن إعادة إنتاجها واِستدامتها، فمفهوم الفاعلية والكفاءة يشمل قدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام والِالتزام بذلك، فالقُدرة تحتاج إلى أشخاص مُتدربين على تقديم الخدمة العامة بروح مهنية، أمَّا الِالتزام فيُمكن تعزيزهُ بالمؤسسات التي تُكافئ من يخدم الراشد العام وتُعاقب من يَخُون الثقة الممنُوحة له.

– *الرؤية الإستراتيجية*: تتحدد الرؤية التنموية من قبل مؤسسات المجتمع والدولة من خلال منظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي والحكم الراشد والحوكمة المحلية والتنمية البشرية، مع توفير الوضوح في رسم البدائل واِختيار الأفضل من بينها الذي يأخذ بالِاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية ومُستقبلها في المدى المنظور[1].

– *الشرعية*: وذلك لضمان شرعية السُلطة من خِلال أطُر مُؤسسية وقانونية واضحة، ومن خلال القرارات المحددة التي تقرر المعايير المؤسسية والعمليات والإجراءات المقبولة والمتُفق عليها اِجتماعياً، ولقبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

– *الحرص في التعامل مع الموارد*: لِضَمَان اِستغلال الموارد وتسييرها واِستخدامها بالشكل الذي يُساعد على رفع المستويات المعيشية والرفاه للمواطنين على اِمتداد أجيال مُتعاقبة، والِابتعاد عن الأنانية للجيل الحالي.

– *البيئة السليمة*: لضمان حماية البيئة وإعادة إحيائها وتجديدها من خلال تحقيق الِاستدامة بالِاعتماد على الذات.

– *الجاهزية والاستجابة*: بحيث تكون المؤسسات الخدمية والقائمين عليها في خدمة الوطن والمواطن، وأن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والِاستجابة لمطالبها، بما فيهم الفُقراء والمُهَمَّشِين دون تحيز أو تمييز، وترتبط الِاستجابة بِدَرَجَة المُساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

1) سمير محمد عبد الوهاب. " **الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر** " نفس المرجع السابق، ص 27.

– *التمكين والاقتدار*: جميع القواعد الأساسية في المُجتمع يتم تمكينها من القوة والفعل لتحقيق غاياتها المشروعة وإن يتم ضمان البيئة المُلائمة لتعظيم نجاحات تلك المبادرات وتحقيق الوضع الأفضل للمجتمع.

– *الشراكة*: إدارة شؤون المجتمع ليست حِكرًا على الحكومة وحدها وإنما هي مسؤولية جميع الشرائح الإجتماعية الأساسية الفاعلة فيه، ويتطلب ذلك توفير أُطُر وآليات مُؤسسية لتحقيق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الأهلي ومُؤسسات المجتمع، هذا الوضع يَنجُمُ عنه رأس المال الإجتماعي الذي يشمل الشبكات والجمعيات التي تُؤلف بين الناس وتبني علاقات مُتبادلة تسودها الثقة، كما تشمل الأعمال الطوعية والتعاون لتحقيق الأهداف المُشتركة، ومن سِمَات رأس المال الإجتماعي أنه يُشّجِعُ الإستثمارات والتجارة ويَبُثُ الرُوح في المجتمع المدني ويُعّزِزُ المشاركة واحترام القانون وكُلها أُسس هامة للتنمية والحكم الراشد المحلي[1].

– *الشفافية*: وتشمل كل الوسائل التي تسهل وُصول المواطنين إلى المعلومات وفهمهم لآليات صُنع القرار، إن الشفافية كظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة لأنها تُتِيحُ لِمَنْ لهم مصلحة في شأن ما أن يَجْمعوا معلومات حوله، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صُنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اِتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في مُتناول الجمهور، فيُمكن القول أن الشفافية تقوم على التدفُق الحُر للمعلومات، وهي تُتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطَّلِعُوا مُباشرةً على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتُوَّفِر لهم معلومات كافية تُساعدهم على فهمها ومراقبتها، وتزيد درجة الشفافية سهولة الوصول إلى المعلومات.

– *المساءلة*: يُقصد بها تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية الأداء الذي يتم قِيَاسُه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية، ويُعرِّفُ "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" المُساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللاَّزمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالإنتقادات التي تُوجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقُبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أوعن الخداع والغش، كما تتطلب المُساءلة وجود حُرية معلومات وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون. وتقوم المساءلة على مجموعة دعائم هي[2]:

1) سمير محمد عبد الوهاب. " **الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر** "، نفس المرجع السابق، ص 28.

2) نفس المرجع السابق، ص 29.

° المُساءلة المالية: وهي اِلتزام أي شخص يتولى مسؤولية موارد أو منصب عام أو أي منصب آخر قائم على الثقة بتقديم تقارير عن الاستخدام المقصود والفعلي للموارد أو المنصب الذي اختير له هذا الشخص، ويشمل ذلك ضَمَان الشفافية في الخُطوات العملية والإجراءات للوفاء بهذا الاِلتزام.

° المُساءلة الإدارية: تتضمن نظم الرقابة الداخلية على الحكومة، وهي بذلك تُكمِّل وتضمن سلامة تطبيق القُيود والضوابط التي تفرضها الحكومة الدستورية والمواطنون المشاركون معها، وتتضمن تلك النظم معايير وحوافز الخدمة المدنية، ومواثيق الأخلاقيات، والعُقوبات الجنائية، والمُراجعة الإدارية.

° المُساءلة السياسية: هي نُقطة بداية فعَّالة للرقابة، وتبدأ هذه المُساءلة في الأساس بالاِنتخابات الحُرة والشفافة، ففي الديمقراطية الاِنتخابية يَمتلك الناس وسيلة دورية ومفتوحة لمعاقبة أو مكافأة شاغلي المناصب الذين أولاهم الشعب ثقته، ومن خلال الاِنتخابات الدورية وآليات المُراقبة، تتم مُساءلة المسؤولين المُنتخبين والمُعيَّنين عن أعمالهم أثناء شَغلهم المناصب العامة.

° المُساءلة الاِجتماعية: وهي منهج لمواجهة الاِحتياجات يقوم على المشاركة المدنية، ويُشرك المواطنين العاديين والجماعات العادية التي تُطالب بفرض قدر أكبر من المساءلة على الأعمال العامة ونتائجها[1].

المطلب الرابع: المدن المستدامة.

مفهوم المدينة:

- ***لغة***: المدينة في معناها العام الذي تعطيه قواميس اللغة يختلف باختلاف الحضارات، كما ورد في قاموس اللغة العربية وحضارتها حول مادة (م.د.ن)، ما يلي:

مدن بالمكان: أي أقام به، ومنه المدينة. وهناك قول آخر يرى أن "مدينة" هي مفاعله من دنت أي ملكت. وفي هذا السياق يُقال للأمة (أنثى العبد): مدينة أي مملوكة، من الدين. ومنه قولك أنا مدين لك بكذا. أما عبارة "ابن مدينة" فتعني في لغة العرب –عرب الجاهلية–، إبن امة. والمدينة أيضاً تعني: الحصن. ومن الألفاظ العربية التي تفيد معنى المدينة بمعناها المعاصر كلمة " الحضر ". (ضد البادية)، وهو من الحضور والاستقرار في الأرض وذلك مقابل البدو والبداوة والتي تعني سكان البادية. أما في القاموس الفرنسي فكلمة (فيل Ville) أصلها اللاتيني من (فيلاس Villas) ومعناها الضيعة، الدار في الريف. وفي الاستعمال المعاصر تجمع سكني جغرافي واجتماعي قوامه بيانات تخترقها طرقات وسكان يعملون في التجارة ة المهن والصناعة ولكن ليس في الفلاحة. والنسبة إلى المدينة بهذا المعنى (أوربان

1) حسن كريم، " **مفهوم الحُكم الصالح** "، في كتاب: إسماعيل الشطي وآخرون، "**الفساد والحُكم الصالح في البلاد العربية**"، نفس المرجع السابق، ص 106.

Urbain)، ومنها (أوربانيزم Urbanisme)، وهما معاً (أوربس Urbus) التي تعني المدينة باللاتينية كذلك. أما لفظة السيتي City فليس لها مقابل خاص في اللغة العربية، والكلمة الأقرب إلى معناها هي "الحاضرة"، لأنها تشير إلى حضور القوم وإلى الحضارة، خلاف البداوة. ومع ذلك فـ"السيتي" لا تعني مجرد الحضور بل تفيد أكثر من ذلك. إنها باللاتينية (سيفيتاس Civitas) ومعناها: الشخصية المعنوية والقانونية التي قوامها مجموعة من المواطنين (Citoyens , Citizens) [1].

- ***اصطلاحاً***: يمكن تقديم تعريفين من بين التعاريف الغزيرة التي قدمها علماء الاجتماع والتي تتمحور حولها التعاريف الأخرى للمدينة.

التعريف الأول: تمثل المدينة ذلك التمركز المكاني لعدد من السكان يحدد تبعا لاعتبارات المساحة والكثافة.

التعريف الثاني: المدينة هي: انتشار لنظام قيمي، مواقف وسلوك يطلق عليها اسم (الثقافة الحضرية). والمقصود بالثقافة الحضرية النظام الثقافي الذي يميز المجتمع الصناعي[2].

مفهوم المدينة المستدامة:

يُمكن تعريف المدينة المستدامة بأنها مدينة خُطط لها مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي والتي يقطنها أناس غايتهم تقليل المُدخلات المطلوبة من الطاقة والمياه والمواد الغذائية والنفايات الناتجة من الحرارة وتلوث الهواء والمياه من دون أن يترك هذا عبئا على الأجيال المقبلة .

إن استراتيجيات المدينة المستدامة بنيت على أساس المبادئ الخمسة للتنمية المستدامة المتمثلة (بمبدأ الاحتراز ومبدأ التكامل ومبدأ مكافحة التلوث ومبدأ الإجراء الوقائي ومبدأ التشارك في صنع القرار).

كما أن المدن اليوم هي مكان إنتاج واستهلاك أكثر البضائع الصناعية، فهي تستهلك ثلاثة أرباع طاقة العالم وتسبب على الأقل ثلاثة أرباع تلوث الأرض. ومن هنا علت العديد من الأصوات التي نادت بأهمية تحقيق استدامة المدن[3].

---

1) محمد عابد الجابري، " **قضايا في الفكر المعاصر – العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، نظام القيم، الفلسفة والمدينة** "، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 11.

2) D.J Bogue & Ph. M. Hauser , « **Population, Distribution, Urbanism and Internal Migration** » , London: World Population Conference , 1993. P 61.

3) محمد حركات، " **الحكامة الشاملة والتنمية البشرية** "، نفس المرجع السابق، ص 14.

لقد ناقش الاقتصادي الحضري: (كنيث بولدين، Kenneth Boulding) عام 1996[1] هذه الفكرة حيث شبه كوكبنا كمركبة فضاء – نظام مغلق بمصادر منتهية لا يدخلها شيء سوى الطاقة الشمسية التي تعطي الحياة للنباتات وتعطي الأوكسجين، الشمس مصدر الطاقة اليومي الذي ينتج الرياح والأمطار والطاقة المتجددة التي يمكن استهلاكها دون تلويث– لذا أكد على وجوب بداية التفكير في هذه المسألة وأقر أن الاستهلاك يقلل من فعالية استخدام المصادر لذا يجب إعادة تشغيل المواد وتقليل النفايات والمحافظة على الطاقات المستنفذة والتحول إلى الطاقات المتجددة والتقليل من التأثيرات السيئة على البيئة. وعلى ذلك يجب أن نحقق إدارة جيدة لاستعمال المصادر في تخطيط مدننا وبالتالي نحتاج إلى تطوير شكل جديد من التخطيط الحضري الشامل والمراقب.

فالمدينة قالب متغير ومعقد من الأنشطة الإنسانية والتأثيرات البيئية، وحتى نخطط لمدينة مستدامة نحتاج إلى فهم كبير للعلاقة بين الناس والخدمات وسياسات المواصلات ومنتجات الطاقة. كما أنه لن يوجد مدن بيئية مستدامة حتى يوجد تخطيط حضري بيئي واجتماعي واقتصادي للمدن[2].

ومن هنا فإن المدن هي نظم بيئية اقتصادية يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند تصميمها وإدارة مصادرها المستعملة. والتنمية المستدامة تنمية اقتصادية بيئية اجتماعية، بما في ذلك من تنمية الاستعمالات السكنية والتجارية، وتصميم المماشي والشوارع الآمنة والمواصلات العامة بشكل أفضل والمحافظة على الفراغات المفتوحة والمتنزهات.

كما أن سياسات تحسين البيئة يمكن أن تحسن الحياة الاجتماعية للناس فالحلول الاجتماعية والبيئية تشجع بناء مدن صحية متفتحة وأكثر حيوية. كما أن المباني التقليدية متعددة الاستخدامات حيث تقع البيوت والمكاتب فوق المحلات تجلب الحياة للشارع وتقلل من احتياجات السكان لاستعمال السيارة وتحافظ على حيوية المنطقة، مع أن البعض يرى أنها تخلق تعقيدا في الملكية وتجدها العديد من السلطات صعبة في الإدارة وصعبة في التمويل والبيع .أما المخططون فيفضلون المواقع المفتوحة والكبيرة والتي تكون سهلة في التخطيط والبناء .ومن هنا بدأت السيارة تلعب دورا رئيسا في إنشاء وبناء المدن كما ساهمت في تشكيل الفراغات العامة وفي تشجيع بناء الضواحي وبالتالي انتشار المدن وتوسعها[3].

---

1) أنظر: كينيث ايوارت بولدنج، ترجمة: محمود متولي، " **التاريخ الحضاري للقرن العشرين** "، (القاهرة: مكتبة المصطفى، 1996)، ص 44.

2) Yvonne Rydin , « **Governing For Sustainable Urban Development** » , 1ST Published , (UK & USA: Earth Scan , 2005), P 15.

3) Bob Evans & Others.**" Governing Sustainable Cities"**, London: Earth Scan , Sterling , VA , 2005, P6.

إن فكرة المدن المستدامة تتلخص في أن المدن تحتاج إلى تلبية الأهداف الثقافية والسياسية والبيئية والاجتماعية إلى جانب تلك الاقتصادية والفيزيائية ؛ فهي تنظيم ديناميكي معقد، ومتجاوب مع المتغيرات.

المبحث الثاني: أسس الاستدامة في إدارة المدن.

سيتطرق الباحث في هذا المبحث الأبعاد المُختلفة لاستدامة المدن وذلك بإبراز أسس واستراتيجيات المتعددة لإدارة المدن، ويخص بالذكر كلاً من البعد السياسي من خلال تفعيل دور المجتمع المدني، ومن ثم البعد الفني المتمثل في تفعيل شبكات صناعة السياسة، اما البعد الثقافي الذي يعرض أهمية اِعتبارات التراث والهوية للمدينة المستدامة، وفيما يخص البعد الإيكولوجي أو البيئي فهو يدرس إمكانية التوظيف الأمثل للموارد المُتاحة.

المطلب الأول: البعد السياسي – تفعيل دور المجتمع المدني.

تلعب هيئات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة والوصول نحو مدينة محلية مستدامة دورا محوريا في عملية البناء والتعمير الاجتماعي. بل إن تلك الأهمية تزايدت في العقود الأخيرة من القرن العشرين نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم ككل، بما في ذلك الدول النامية التي ليست بمعزل عن تلك المتغيرات، بفعل المصالح المشتركة التي تربطها بالبلدان المتقدمة[1].

فعلى المستوى الاقتصادي تخلت الدولة عن جزء كبير من الدور الذي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً بفعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أثرت على غالبية الأنظمة السياسية للدول النامية، وهوما أدى إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي أفسح المجال أمام شريك آخر كي يتحمل جزءا من مسؤولية الخدمة الاجتماعية وهو المجتمع المدني[2].

خاصة وان تلك الضغوط الاقتصادية صاحبتها تحولات ديموغرافية واجتماعية في دول العالم الثالث فرضت احتياجات جديدة، فضلاً عن النمو الحضري الذي لم تواكبه تنمية اقتصادية. وقد أشفعت كل تلك التحولات بالدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم،

1) خالد مصطفى قاسم، " **إدارة المدينة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "، (الإسكندرية: جامعة الدول العربية، كلية الإدارة والتكنولوجيا، 2007)، ص 173.

2) Christian Klaufus.“ **Watching the city grow: remittances and sprawl in intermediate Central American Cities** “, London: Environment and Urbanization , SAGE , 2010, P4.

إضافة إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة للتأكيد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صياغة الخطط التنموية وصنع السياسات الاقتصادية.

وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية أو هيئات المجتمع المدني لسد الفجوة التي تركتها الدولة إنقاذا لضحايا التحرير الاقتصادي.

أما السؤال المطروح والمتعلق بكيفية مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية والوصول نحو تحقيق المدن المستدامة في المناطق المحلية النامية فإن الإجابة عليه تبقى مرهونة بمسألتين: الأولى هي طبيعة العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة والثانية تتعلق بالمجتمع المدني في حد ذاته.

إن نجاح المجتمع المدني في التأثير ايجابيا على عملية التنمية يرتبط بطبيعة الإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط منظمات المجتمع المدني، بمعنى هل هو إطار قانوني منظم أم مقيد؟ كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب التي يتقدم بها المجتمع ومدى جديتها أصلا في التعامل معه، فإذا كانت ثمة إرادة جادة للتعاطي معه ايجابيا حصل تغيير كبير على مستوى التنمية المستدامة، بحكم أن المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة.

إذا حصل العكس تحولت مختلف تنظيماته إلى مجرد أوصال وتراخيص في الحقائب، أو وسائل للارتزاق الشخصي كما هو قائم في الكثير مند الدول النامية منذ التسعسنيات من القرن الماضي[1].

من ناحية ثانية تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المجتمع المدني على التأثير في التنمية تبعا لما تتمتع به منظماته من قدرات إدارية ومؤسسية، كبناء الهياكل التنظيمية، تنمية روح العمل الجماعي بين نشطائه، وفاعلية مهاراتهم الاتصالية، وقدرتهم على التخطيط الاستراتيجي أو ما يطلق علية عملية بناء القدرات من أجل تحقيق المدينة المستدامة[2].

أما المجموعة الثانية من المحددات فترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات في ما بين هيئات المجتمع المدني بعضها ببعض وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محليا وعالميا. يضاف إلى ذلك قدرة المجتمع المدني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وهوما يتطلب إشراك المجتمع في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل

1) خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع السابق، ص ص 174 – 175.

2) مدحت محمد أبو النصر، " **إدارة منظمات المجتمع المدني** "، الطبعة الأولى، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2007)، ص215.

وتنفيذها ومتابعتها. وذلك ما يتطلب مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية[1].

وفي الأخير إذا كانت العلاقة التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني فعالة في بناء المدن المستدامة، فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك مساهمة هذا الأخير في عملية التنمية المستدامة، وقد نجحت بعض الدول النامية إلى حد بعيد في ذلك من خلال ما تعرضه تقارير الموئل من تطبيقات لمبادئ التنمية المستدامة على المستوى المحلي للمدن في مُحاولة لمواكبة ما تتمتع به المدن الكبرى للدول المتقدمة واعتبارها كنموذج معياري خاضع للتطبيق بالدول النامية.

المطلب الثاني: البعد الفني – تفعيل شبكات صناعة السياسة.

يحتاج تحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة إلى إصلاح جوهري لأدوات السياسات وصناعتها. لذلك يجب في أي دولة تقييم مدى فاعلية أدوات السياسات الحالية وإدخال أدوات جديدة، خاصة الأدوات المبنية على الحوافز التي تشجع السوق والعمل على تطبيقها بشكل واسع.

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة مجموعة من أدوات السياسات للمساعدة في تحقيقها، ومنها:

- الأدوات التشريعية.
- الأدوات الخاصة بإصلاح السوق.
- الأدوات الوقائية.
- الأدوات الاقتصادية.
- الأدوات التي تتناول رفع الوعي.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى تفعيل مجموعة من أدوات السياسيات المتنوعة مع المرونة في تطبيق تلك الأدوات[2].

1 – *الأدوات التشريعية*:

إن الأدوات التنظيمية (التشريعية) كانت النتاج الأول لأدوات السياسة البيئية التي وضعت في الستينات والسبعينات، ويشار إليها أحياناً بسياسات "السيطرة والتحكم ."

1) مدحت محمد أبو النصر، نفس المرجع السابق، ص 216.

2) أحمد السيد كردي، " **اختيار أدوات السياسات للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة** "، موقع مقالات كنانة أونلاين، مقالة علمية محكمة منشورة بتاريخ 22 ماي 2010، تم تصفح الموقع بتاريخ 11 ماي 2011، يمكن الإطلاع على المقال، على الرابط الآتي: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68462/posts/126529

وتضم الأدوات التنظيمية الأكثر استخداماً المعايير البيئية كمعايير الانبعاثات، المنتجات والتصاريح، العقوبات، البيئية وأدوات الرصد.

° *المعايير البيئية*: تمثل حجر الزاوية لمعظم الأدوات التنظيمية (التشريعية).

إن تحديد المعايير البيئية في حاجة إلى اتفاق واضح حول أهداف نوعية البيئة المرغوب فيها، والتكاليف التي يقبل المجتمع تحملها لتحقيق هذه الأهداف. هذا ويمكن أيضاً وضع معايير بيئية قياسية بالرجوع إلى مفهوم أفضل التكنولوجيات المتاحة. من ناحية أخرى فإن التأثير على القطاعات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية يجب أن يؤخذ في الاعتبار حيث قد تؤدي المعايير البيئية المرتفعة إلى ارتفاع التكاليف، التي يجب أن تتحملها الصناعة وفى النهاية المستهلك. وتؤدي مثل هذه التكاليف إلى فقدان التنافس في بعض الصناعات، وبالتالي تؤدى إلى البطالة، والمشكلات الاجتماعية .

هذا وتحدد معايير الانبعاثات الحد الأقصى المسموح به من تركيز الملوثات أو حمل التلوث للوسط البيئي .كما توضع معايير البيئة المحيطة لحماية الإنسان عند الاستنشاق أو تناول الأطعمة (على سبيل المثال: معايير جودة الهواء). وتحدد معايير المنتج الحد الأقصى لتركيز بعض المواد التي تضر بالبيئة أو صحة الإنسان في المنتج.

ومن أمثلة هذه المواد تركيز الرصاص والكبريت في الوقود.

إن تصاريح استخدام الموارد البيئية وصرف الملوثات من الأدوات التقليدية المستخدمة والتي تهدف إلى حماية نوعية البيئة والموارد الطبيعية من خلال فرض القيود على بعض أنشطة التنمية. تعتمد التص0اريح على معايير نوعية البيئة (الانبعاثات، التكنولوجيا، أو معايير جودة البيئة المحيطة). تستخرج التراخيص لفترة محدودة من الوقت للتحكم الإداري في استخدام الوسط البيئي والموارد. على سبيل المثال: صرف مياه الصرف غير المعالجة، الانبعاثات الغازية، أو التخلص من النفايات الخطرة أو استخراج المياه الجوفية، واستغلال الموارد المعدنية،...الخ. تخضع إلى استخراج التصاريح التي تمنح بناءاً على توافق هذه الأنشطة مع المعايير والأهداف المحددة[1].

الغرامات البيئية تفرض كإجراء لتطبيق نظام التصاريح والتراخيص البيئية، والهدف منها هو ضمان تحقيق أهداف بيئية محددة. فإذا قام نشاط ما بمخالفة الشروط التي ينص عليها التصريح (مخالفة المعايير المحددة)، أو مارس التصريف بدون تصريح فإن الشخص المسئول أو المنشأة تخضع للغرامات البيئية، التي عادة ما تتكلف أضعاف رسوم استخراج التصاريح. هذا ويمثل مستوى الغرامات أهمية من

1) أحمد السيد كردي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

أجل تحقيق الإلزام والالتزام المقبول فإن الغرامات المنخفضة التكلفة تعتبر غير كافية لضمان التوافق، بينما تواجه الغرامات المرتفعة صعوبة في التطبيق[1].

° ***الاتفاق التطوعي (المواثيق):*** تمثل الاتجاه الجديد للأدوات التنظيمية. حيث يمكن تعريفها كاتفاق بين الجهة التنظيمية (المختصة) والمؤسسة الصناعية للوصول إلى هدف بيئي محدد في إطار زمني معين (توفيق الأوضاع البيئية). وفي حالة عدم تحقيق الهدف، يمكن للجهة التنظيمية فرض إجراءات الإلزام الأخرى. وتميز المواثيق، مقارنة بالأدوات التنظيمية الأخرى، مرونتها (تعتمد المواثيق على التفاوض)، وتمنح الجهة المتسببة في التلوث الوقت اللازم للتعديل أو وضع خطة عمل لتحقيق الأهداف البيئية الموضوعة .

الرصد وإصدار التقارير من العناصر الهامة للإلزام بتوفيق الأوضاع، فبدون المتابعة المنتظمة والدقيقة والمنهجية لن تحقق أي من الأدوات هدفها. وهناك نوعين من الرصد والمتابعة يجب إتباعهم للتأكد من التوافق مع التشريعات البيئية وهما[2]:

- متابعة البيئة المحيطة في جميع الأوساط (الهواء، المياه، التربة) للتأكد من توافقها مع معايير الجودة البيئية.
- الرصد الذاتي الذي تقوم به المؤسسات الصناعية لتقييم تأثيراتها البيئية ومدى توافقها مع التصاريح البيئية.

2 – الأدوات المبنية على الحوافز للتشجيع على تصحيح السوق: تعتبر الأدوات المبنية على الحوافز هي الجيل الثاني لأدوات السياسات البيئية التي تم صياغتها وإعمالها في الثمانينات والتسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ومن الممكن اعتبارها استجابة بديلة لعيوب النظم واللوائح.

وتعتبر فكرة الأدوات المبنية على التحفيزأن الحوافز الاقتصادية يمكن أن تشجع العملية المصممة لتحقيق الهدف البيئي كما أن تطبيقها يتسم بالمرونة وذاتية الدفع ويساهم في التشجيع أكثر من النظم واللوائح البيئية. ومن أهم أهداف الأدوات المبنية على التحفيز إقناع الأفراد والشركات بخفض تأثيرهم على البيئة من خلال تغيير حوافزهم الاقتصادية وتسمح بوجود حالة من الاختيار. ومن الممكن أن تحقق الأدوات المبنية على التحفيز نتائج سريعة كما أنها أقل من الأدوات التنظيمية من حيث التكلفة. ومن أكثر الأدوات المبنية على التحفيز استخداماً الضرائب، والرسوم، والدعم .

1) أحمد السيد كردي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

2) Lars Christiansen & Nancy Fischer. **" Teaching Urban Sociology and Urban Sustainability on Two Feet, Two wheels, and in Three Cities: Our Experience Teaching Sustainable Cities in North America "**, USA: American Sociological Association , SAGE , 2010 , P303.

° *الضرائب والرسوم البيئية*: تنقسم الضرائب والرسوم البيئية إلى ضرائب ورسوم على الانبعاثات الملوثة للبيئة وضرائب ورسوم على المنتجات. تضم الأمثلة ضريبة الكربون، وضريبة على الوقود المحتوى على الرصاص، وضريبة على المبيدات الحشرية أو ضريبة على المدافن الصحية. كما يستلزم التطبيق الفعال للضرائب والرسوم البيئية وجود مؤسسة للإلزام قوية ونظام رصد فعال. هذا ويمكن تخصيص إيرادات الرسوم البيئية للأغراض البيئية أو صناديق البيئة التي تستثمر الموارد المالية كقروض ميسرة أو منح في المشروعات البيئية.

° *رسوم المستهلك*: تفرض رسوم المستهلك على توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وجمع المخلفات والتشجيع على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما في ذلك المعادن والبترول واستخراج المياه. هذا بالإضافة إلى رسوم دخول مناطق المحميات الطبيعية. وتعتبر هذه الأداة من الأدوات الهامة للإدارة البيئية المحلية ومن المهم أن تفرض هذه الرسوم حسب الكمية أو الحجم (الرسوم ترتبط بحجم المياه المستخدمة أو حجم المخلفات المتولدة).

أما الدعم فهو عكس الرسوم ويهدف إلى تشجيع سلوك مرغوب مثل استهلاك المنتجات والخدمات من خلال المنح أو القروض الميسرة أو الإعفاء الضريبي.

تضم أمثلة أوجه الدعم: دعم توليد الطاقة من المصادر غير التقليدية (الرياح)، دعم استخدام الوقود قليل التأثير على البيئة، أوجه الدعم الزراعي لتوفير منتوج معين أو تصدير المنتجات الزراعية. ومن أضرار أوجه الدعم أنها تستهلك الإيرادات العامة ومن الممكن إساءة استخدامها (تصل إلى المتلقي غير المقصود) [1].

° *الرهونات – التأمين*: تشجع المستهلك أو المنتج على التخلص الآمن من المنتجات/المخلفات التي يمكن أن تتسبب في التلوث. وتعمل من خلال إضافة رسوم إضافية على سعر المنتج، تسترد عند إعادتها أو التخلص منها بطريقة آمنة. وينتشر استخدام هذه الطريقة مع الزجاجات والعلب الصفيح والأواني المصنوعة من البلاستيك والبطاريات...الخ.

أدوات التعويض تنطبق على الأفراد أو الجهات الذين يفقدون دخلاً نتيجة القيود البيئية المفروضة. على سبيل المثال، يمكن تعويض المزارعين عن قيود استخدام الأراضي في مناطق المحميات الطبيعية، أو على امتداد المجاري المائية الحساسة حيث يمنع استخدم الأسمدة الكيماوية أو العضوية. من ناحية أخرى، يمكن أن يستحق التعويض على الصناعة لمعادلة التلوث البيئي، مثل زراعة منطقة معينة بالأشجار التي تمتص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتولد عن محطات الكهرباء.

1) Ibid. , P P 304 – 307.

الاتجار في تصاريح التلوث واستخدام الموارد تصمم بهدف التحكم في نوعية البيئة أو معدل استنزاف الموارد الطبيعية من خلال إدخال آلية يسمح من خلالها للجهة المتسببة في التلوث بشراء وبيع حصص الانبعاثات. فإذا قامت الجهة المتسببة في التلوث بالحد من الانبعاثات بنسبة أكبر من التي يقرها الجهاز التنظيمي فإنها تحصل على رصيد الحد من التلوث ويمكن أن يباع هذا الرصيد إلى جهة أخرى متسببة في التلوث مثل شركة تستخدم التكنولوجيا القديمة ولا تستطيع الحد من التلوث بالقدر الكافي[1].

3 – الأدوات الوقائية:

تهدف الأدوات الوقائية إلى فحص عملية التنمية للتأكد من أن المشروعات والبرامج والمنتجات لا تتسبب في تأثيرات سلبية على البيئة أو المجتمع. والهدف من هذه الأدوات ضمان تحقيق الفهم الجيد للتأثيرات الجانبية للمشروعات أو المنتجات على البيئة والصحة العامة حتى يأخذها صناع القرار في الاعتبار[2].

° *تقييم الأثر البيئي*: أداة توقعية لتحديد وتقييم وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية والآثار الأخرى المرتبطة بالمشروعات. الهدف الأساسي من تقييم الأثر البيئي هو تيسير عملية اتخاذ قرار سليم ومتكامل يضم الاعتبارات البيئية بوضوح .

° *التقييم البيئي الاستراتيجي*: يعتبر أداة لتناول الاعتبارات والعواقب البيئية للسياسات والخطط والبرامج المقترحة. ويتشابه مع منهجية تقييم الأثر البيئي لكن على مستوى السياسات ويأخذ في الاعتبار الآثار التراكمية للمشروعات المقترحة .

° *تقييم الأثر الاجتماعي*: يقوم بتحليل ومتابعة الآثار الاجتماعية المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، الإيجابية والسلبية لعملية التنمية. يتناول تقييم الأثر الاجتماعي التأثيرات الأخلاقية، والثقافية، والمؤسسية، والترفيهية والسياحية، والفقر...الخ. وتعتمد على المشاركة القوية للمجموعات المستهدفة والجهات المعنية .

° *تقييم الاستدامة*: أداة جديدة نسبياً لتقييم مدى استدامة السياسات والخطط والبرامج والمشروعات معتمدة على الخبرة المكتسبة من تقييم الأثر البيئي. وقد حاز تقييم الاستدامة على الاهتمام العالمي إلا أنه لم يطبق كأداة إجبارية ..

° *تقييم دورة الحياة*: أداة لتقييم الآثار البيئية المرتبطة بالمنتج أو الخدمة. كما تختبر الآثار البيئية الكلية للمنتج من خلال كل مرحلة من مراحل حياته: ابتداء من الحصول على المواد الخام (مثل عملية التعدين وتصنيع السبائك) وصولاً إلى تصنيعه في المصنع وبيعه في السوق واستخدامه في المنزل والتخلص منه (عن طريق الحرق أو الدفن أو إعادة التدوير...) [3].

1) Ibid. , P 308.
2) Ken Regelson. **" Sustainable Cities "**, USA: Sierra Club Publishing , 2005 , P 34.
3) Ibid. , P 35.

4 – الأدوات الاقتصادية:

ترتبط الأدوات المذكورة سابقاً بأدوات السياسات البيئية. ويمكن للسياسات الاقتصادية مثل السياسة المالية، وحقوق الملكية، والعجز في موازنة الحكومة، وتحرير السوق والتجارة، وتسعير الطاقة، وأوجه الدعم الزراعي، والنظام التعليمي...الخ أن تساعد في سياسات التنمية المستدامة[1].

هذا والجدير بالذكر أن بعض أدوات السياسات الاقتصادية يمكن أن تحقق فوائد سريعة للبيئة. على سبيل المثال، تحرير أسعار الطاقة والمواد الخام مما يؤدي إلى توفير الطاقة والمواد الخام وبالتالي تحقيق المنافع البيئية. ظهرت هذه الصلة بوضوح في الدول التي تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. حيث حققت الزيادة في أسعار الطاقة المدعمة والوقود الفوائد البيئية (انخفاض الانبعاثات واستخراج الموارد الطبيعية) والفوائد الاقتصادية من حيث كفاءة استخدام الطاقة .وبالتالي تتحقق الفوائد الاقتصادية والبيئية ويطلق عليها سياسات (الكسب إلى الكسب) .

كما أن استبدال ضرائب الدخل أو ضرائب كسب العمل بضرائب البيئة يقدم آلية تمكن من الانتقال من الضرائب على الشركات والأفراد إلى الضرائب على الخدمات البيئية. فمن ناحية تمكن من تصحيح السوق من خلال إدخال العناصر البيئية، ومن ناحية أخرى، تحد من القيام بالأنشطة البيئية غير المرغوبة وتحد من استهلاك المنتجات والخدمات ذات التأثير السلبي على البيئة مقارنتاً بالبدائل الأخرى.

5 – الأدوات التي تتناول رفع الوعي:

إن التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة هو تغيير سلوك الإنسان في استهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة، مع التأكيد على الجانب الكيفي من حياة الإنسان مقارنة بالجانب الكمي واستهلاك السلع. أوضح تقرير "مستقبلنا المشترك" أن التنمية المستدامة تحتاج إلى دعم القيم التي تشجع على الاستهلاك في إطار قدرة النظام البيئي على التحمل. ومن ثم، هناك حاجة متزايدة إلى رفع وعي المستهلك[2].

إن أنشطة رفع الوعي بالتنمية المستدامة يجب أن توجه نحو جميع الجهات المستهدفة مثل الصناعة والأعمال والحكومات المحلية والجمعيات الأهلية والسياسيين...الخ. كما يجب إدراج مفهوم رفع الوعي في جميع السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات مثل[3]:

1) خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع السابق، ص 285.

2) خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع السابق، ص 287.

3) Ken Regelson. Ibid , P 37.

– الأدوات الاقتصادية التي تشجع على استخدام السلع والخدمات التي لها تأثير محدود على البيئة والموارد الطبيعية بدلاً من تلك التي ترتفع تكلفتها البيئية .

– البرامج التعليمية الموجهة نحو المجموعات الاستهلاكية المختلفة من حيث السن والمستوى الاجتماعي مع شرح مفهوم الاستهلاك المستدام، والتهديدات التي تواجه الإنسان إذا لم يتغير نمط التنمية السائد حالياً .

– شهادات وعلامات التوافق البيئي التي تتيح معلومات للمستهلك على المنتجات أو الخدمات ذات الأداء البيئي المرتفع.

المطلب الثالث: البعد الثقافي – اعتبارات التراث والهوية.

كثيرا ما يحلو للبعض استخدام مصطلحات فكرية لغوية مؤثرة مثل «ثقافة التنمية»، «البعد الحضاري للتنمية الثقافية»، و«قضايا التنمية المستدامة» ليتم الإيحاء للآخرين بمدى شمول وعمق وإحاطة الفكرة التي يتحدثون عنها أو يروجون لها، غير أن الصياغة الأدبية الرفيعة قد لا تعدو في كثير من الأحيان أكثر من كونها مجرد صياغة لفظية جذابة أو تعبير مجازي استعاري، لا يعبر أو يدل في قليل أو كثير عن إنجاز حقيقي أوعن أداء فعلي، بل قد يتم تفريغه من مدلوله الجوهري ليعبر عن أشياء أخرى مغايرة، كثيرا ما تتسم بالصورية وحب الاستعراض والإغراق في استخدام الشكليات والرسميات والمظاهر والشعارات الخاوية الجوفاء.

ومن تلك المصطلحات اللامعة التي ننشد ونكرر لها هو مصطلح «ثقافة التنمية»، وهومن المصطلحات الآنية التي تتناول بعدين مهمين على الصعيد الثقافي المعرفي، البعد الأول منهما هو البعد الثقافي، وهو بعد مشتبك وملتبس ويتعذر تعريفه بسهولة، وإن كان يعني إجمالا أسلوب الحياة الذي يميز بين كل مجموعة بشرية وأخرى، وهى المنتج الذي يتم تعليمه ونقله من جيل لآخر، أما البعد الثاني فهو البعد التنموي، والذي تجاوز حاليا مدلوله الاقتصادي السابق ليصبح بمثابة «عملية كلية واعية تهدف لصياغة بناء حضاري اقتصادي اجتماعي سياسي قانوني شامل[1]».

و«**ثقافة التنمية**» هي أسلوب محدد يتم تبنيه لإنتاج وتطوير عملية التنمية داخل مجتمع ما، وتتنوع الأساليب الثقافية المتبعة لتفعيل عملية التنمية بالمجتمعات ما بين أساليب إيجابية وأخرى سلبية، ومن الملاحظ في هذا السياق أن بعض المجتمعات تعتبر أن الأسلوب الأمثل للانطلاق بقاطرة التنمية هو أن تستثمر مواردها في استيراد وجلب أحدث التقنيات المعاصرة من أدوات ومعدات ومنتجات وأنماط

1) السيد عبد الحليم الزيات، " **التنمية السياسية – دراسة في الاجتماع السياسي** "، الجزء الثاني، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 184.

الصناعات التي يتم إنتاجها حديثا، وتعتبر أن تحديها الأكبر ومحك نجاحها يكمن في قدرتها على اللحاق بركب أحدث ما يتم تصنيعه في الدول المتقدمة، وفي حيازة أحدث الإصدارات من كافة المنتجات على اختلاف تنوعها.

من الطبيعي أنه لا غبار على فكرة اقتناء أحدث ما يتم إنتاجه دوما داخل كل مجال صناعي أو معرفي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا يدور حول مدى احتياج المؤسسات لمثل هذه الأجهزة الأكثر حداثة، وحول مدى الضرورة التي تستدعي مثل هذا الاستثمار الذي يكلف المؤسسة الكثير بل والكثير جدا من مواردها الحيوية، كما يدور بداهة حول مدى الاستفادة من المعدات قيد التشغيل حاليا، هل تم استغلالها بالطريقة المثلى؟ هل تم الكشف عن كل قدراتها وإمكاناتها؟ هل هناك ضرورة ملحة لاستبدالها؟ هل تبدي سوء كفاءة في العمل أولا تتوافق بشكل ملائم مع احتياجات العمل إلى الدرجة التي تبرر تبديلها بسرعة بما هو أحدث منها؟

إن محاكاة الدول النامية للدول المتقدمة قد يتجاوز في بعض الأحيان حدود المعقول، ففي الوقت الذي نجد فيه الدول الغربية تعمل وفقا للحكمة القائلة « لولم يكن مكسورا، لا تبادر بإصلاحه »، كتعبير عن أنه من الخطأ تبديل أو تغيير شيء لا يزال صالحا للعمل أو للاستعمال، نجد شيوعا نسبيا «لثقافة البذخ» في مجتمعات أخرى نامية تستبدل وتبدل وتغير كل ما لا داعي لتغييره، في إشارة لقدرتها على مواكبة الأحدث والأشد تطورا طيلة الوقت، وللتدليل على كونها جزءا من عملية التنمية الشاملة التي تكتنف جوانب المجتمع بأكمله[1].

ولو ألقينا نظرة على اختلاف مفهوم «ثقافة التنمية» بين بعض المجتمعات المتقدمة والنامية، فسنجد أن أحد أقطاب الثراء في العالم كله وهو «وارن بافت» لا يزال يعيش في منزله الذي اشتراه عقب زواجه والمكون من 3 غرف فحسب، وذلك لاقتناعه بأنه لا يحتاج لأكثر من ذلك، وهو يعتقد أن قاعدته الذهبية في الاستثمار هي أنه لا يستثمر أبدا في شيء لا يعرفه، وهولا يشتري أسهما بل يشتري شركات، ومن أهم شروطه في تلك الشركات التي يشتريها هي أن تكون لديها القدرة على تجنب الهدر والإسراف، وهو يقود سيارته بنفسه ولا يركب أي طائرة خاصة عند سفره رغم امتلاكه لشركة طيران خاصة.

أيضا فإن أي زائر لبعض الدول المتقدمة يجد أن هناك على سبيل المثال –لا الحصر– الكثير والكثير من مركبات السير قديمة العمر والتي نعتبرها في مجتمعاتنا تحفة قديمة ذلك لأننا أفراد هذا المجتمع نقوم بتغيير مركباتنا خلال سنوات بسيطة معدودة للحاق بركب ما هو أحدث.

---

1) وليد احمد السيد، "**أطروحات ومداخلات في هوية المدينة في القرن الحادي والعشرين المدينة المعولمة وإشكالية الهوية**"، الوطن العمانية – الأحد 15 مايو 2011، على الرابط:

http://www.omranet.com/urban/?p=155.

من الأهمية بمكان أن نضع تعريفا دقيقا لمفهوم «***ثقافة التنمية***»، يتناول عمق عملية التنمية وليس قشورها، ينفذ لقلب هيكلها لمؤسسي ولا يكتفي بتناول أطرافها، التنمية بمفهومها الشامل والعميق والذي يعني التسلح بأحدث ما تم تصنيعه ولكن في سياقه الصحيح، والسياق الصحيح يتطلب التدقيق في تحديد معدلات الحاجة للتبديل والاستعانة بالأحدث وفقا لمتطلبات العمل فقط، وعدم الإسراف أوهدر موارد المؤسسة الحيوية دون حاجة أو مبرر، كما يعني نبذ الأفكار البالية السطحية التي تعتقد أن التنمية ما هي إلا شراء الأحدث واقتناء كل ما هو أكثر تطورا.

غير أن الأكثر أهمية مما سبق هو حاجتنا الملحة لتنمية الثقافة بين أفراد المجتمع، ثقافة حب العمل وإجادته والاستغلال الأمثل لكافة الموارد، والبعد عن المظهرية والسطحية والشكليات، ثقافة النفاذ للجوهر ورفض الاستعراض وذلك باعتبار التنمية الثقافية شرطا أساسيا للتنمية الشاملة، وهذا النوع من التنمية الثقافية لا يتم اكتسابه أو تعزيزه إلا من خلال الاهتمام بملكة التفكير والتفكير الخلاق واكتساب القدرة على النقد بين أفراد المجتمع، وبخاصة بين الشباب صغير السن الذي يمثل أساس البناء الحضاري في أي مجتمع، ومن الممكن أن نتخذ تجربة سنغافورة في مجال «التعليم الناقد» مثالا نافعا في هذا السياق، وهى التجربة التي تحاول الانتقال بمفهوم التربية من مرحلة التلقين والاعتماد على قدرة الطالب على الحفظ والتذكر إلى مرحلة اكتساب مهارات التفكير والاتجاه نحو التعلم الذاتي والاعتماد على الإبداع والابتكار، محققة بذلك شعار «مدرسة تفكر.. وطن يتعلم ويتقدم[1]».

كما أن المجموعات البشرية ترى في مجموع الممارسات والمعارف والمهارات والفضاءات الثقافية المرتبطة بها جزءا من مكونات تراثها الثقافي.

حيث أن التراث اللامادي المتوارث من جيل لآخر يعاد تشكيله من طرف الأشخاص والمجموعات البشرية وفق ما يمليه عليهم محيطهم وتفاعلهم مع إرثهم التاريخي، كذلك أن هذا التراث يعبر عن نفسه من خلال التقاليد والتعبيرات الشفوية من أساطير وحكايات، وكذا من خلال فنون الفرجة والممارسات الاجتماعية من عادات وتقاليد ومواسم ومهرجانات احتفالية تطغى على ثقافة المدينة المحلية مما يسهم في استمراريتها.

المطلب الرابع: البعد الإيكولوجي للإستدامة – التوظيف الأمثل للموارد.

مع أن الاقترابات الاقتصادية العديدة للاستدامة، لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفئية يجعل التنمية

1) Diane Stone. **“ Think Tanks Global Lesson-Drawing and Networking Social Policy Ideas “**, UK: University Of Warwick , Department Of Politics and International Studies , 2001 , P 12.

المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية[1].

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا "بالإيكولوجية العميقة (deep ecology) أو المذهب الإيكولوجي ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) "المتمركزة حول البيئة" "ecocentric" بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي. وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة[2].

ونتيجة لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض.

ويندرج تحت حركة الاستدامة القوية هذه عدة فروع للفلسفة البيئية ومنها الفلسفة الإيكولوجية العميقة deep ecology المتمركزة حول المجال الحيوي(biocentrism)، والفلسفة الإيكولوجية النسوية (ecofeminism) التي تعبر عن تنمية مستدامة (متمركزة حول المرأة).

وتعود جذور الإيكولوجية العميقة إلى الفيلسوف النرويجي "آرني نايس Arne Naess" الذي ركز على نقد حركة الاستدامة المتمركزة بشريا التي اهتمت بنظره أساسا بالتلوث واستنزاف الموارد. وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزءا مكملا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى وأكبر من أي من أجزائه ومن ضمنهم البشر ومن ثم تضفي قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة.

1) خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 333.

2) See: IUCN/WWF/UNEP, **"World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development"**, 1980, revised in 1990 under the title **"Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living"**.

ويعتبر مبدأ نايس Naess's doctrine of biospheric egalitarianism للمساواة في المجال الحيوي، الذي يزعم أن لكل الكائنات الحية الحق نفسه في الحياة والازدهار، المبدأ الأساس للإيكولوجيا العميقة. ويتكون هذا المبدأ الذي يعتبر "قلب هذا التوجه" من ثمان نقاط هي[1]:

1 – إن سلامة واستمرار الحياة البشرية وغير البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم غير البشري للاستهلاك البشري.

2 – أن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم، ولهما قيمة في حد ذاتهما أيضا.

3– لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.

4– يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافاتها، وكذلك الحياة غير البشرية، مع عدد أصغر من السكان على الأرض.

5– أن الاستغلال البشري الحالي للطبيعة مفرط جدا ويزداد الوضع سوءا.

6– يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية والإيديولوجية.

7– لابد أن يكون التغيير الأيديولوجي الرئيسي من النوع الذي يثمن نوعية الحياة أكثر من معايشته لنمط العيش الاستهلاكي الحالي المتزايد باطراد.

8– على أولئك المؤيدين للنقاط السابقة التزام مباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة.

وتبعا لذلك يتبنى أنصار هذا الاقتراب وجهة نظر مختلفة جدا فيما يتعلق بالعلاقة بين الناس والطبيعة حيث يزعمون أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية الطبيعية ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط، كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر، ولكن للتأكيد أيضا على أن للطبيعة حقوقا حيوية مشابهة، لا تحتاج إلى تبرير بمعايير منفعتها للبشر، لا يجوز انتهاكها – مثلما أن هناك حقوقا إنسانية لا يمكن التنازل عنها مهما كانت المبررات. والمشكلة بالنسبة لهؤلاء الذين يعرفون "بالمتمركزين حول البيئة" أن تلك الحقوق الحيوية ليست محترمة في الوقت الحاضر بل أنها عرضة للانتهاك المستمر. ولذا دعا "زيمرمان" مثلا "إلى إلغاء وجهة النظر المتمركزة حول البشر التي تعتبر الإنسانية ذاتها مصدر كل القيم والتي تنظر للطبيعة حصرا على أنها موارد خام للاستغلال الإنساني". وتبعا لذلك فإن التمركز حول البشر قد أستبدل بالتمركز حول "المساواة البيئية الحيوية" التي تعني مساواة بين الكائنات الحية والتي تعترف بالحقوق غير الإنسانية أو الحيوية.

1) See: IUCN/WWF/UNEP, **"World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development"**, 1980, revised in 1990 under the title **"Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living"**.

وانطلاقا من هذه الخلفية الهادفة إلى إعادة تأهيل البيئة يستمر اقتراب الاستدامة الأقوى في تطوير نقده للتنمية الاقتصادية والتقدم. حيث يرى أنصار هذا الاقتراب أن المجتمع الإنساني– في سعيه اللامتناهي وراء المادية– يسير في الاتجاه الخطأ مع تحول وسائل تحقيق الغايات فيه إلى غايات في حد ذاتها. فالحصول على السلع المادية، مثلا، كان في الأساس وسيلة لتحقيق غاية السعادة إلا أن مثل تلك الوسيلة قد أصبحت اليوم غاية في ذاتها. ولذا دعوا إلى تغيير جذري يأخذ في الاعتبار إعادة تعريف "الثروة" على أنها "سعادة وخير" عوضا عن أن تكون مجرد الحصول على السلع المادية[1].

ولكي تتحقق مثل تلك "السعادة" للبشر ولغير البشر فإن أنصار الإيكولوجية العميقة يؤكدون على الحاجة لتغيير الطلب المفروض على الأرض. فهم يرون أن الإستراتيجية المشتركة المتبعة تتمثل في مزيد من أسلوب الحياة الأصغر اللامركزي المستند على قدر أكبر من الاعتماد الذاتي لكي نخلق نظاما اقتصاديا واجتماعيا أقل تدميرا للطبيعة بدلا من السعي لتحقيق هدف النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات ذات نظرة خارجية مادية[2].

المبحث الثالث: أهم تجليات حوكمة المدن الحديثة.

يشير التدهور البيئي الذي حدث معظمه خلال القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هو "اقتصاد استخلاصي" يستنفد الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء، ويتسبب في تغيير كيمائية الأرض وتشويه النظم البيئية عليها متسببا في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لكل من الأرض والماء والهواء. ولذا يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعي الحديث، وبخاصة منظومة قيمه ومعتقداته وبناءه السياسي. فبرغم أن لهذا النسق الاعتقادي "الحداثة" إنجازات عديدة إلا أن له جانبه السلبي أيضا متمثلا في الظلم الاجتماعي وإفساد البيئة، إلا أن معظم الناس منغمسون جدا في نموذج الحداثة هذا إلى درجة أنهم غير قادرين على إدراك أن "البناءات والعمليات التي تقوم عليها الحياة اليومية هي السبب في الدمار البيئي والظلم الاجتماعي".

ويبدو أن الأسباب الرئيسة وراء قلة الاهتمام أو التصرف تنبع من ترسخ مجموعة معينة من القيم والمعتقدات والافتراضات القوية جدا ضمن نموذج الحداثة المهيمن والتي تحدد وتوجه الفعل الفردي والعام وتقف في طريق تطوير الناس والحكومات، وخاصة في الدول المتقدمة لاستجابات فعالة لتعزيز العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية والانخراط فيهما. حيث يضع هذا النسق الاعتقادي المعروف "بالحداثة" ثقة مطلقة في التقنية والعلم، ولديه ثقة لا تتزحزح في النمو الاستهلاكي واقتصاد السوق. وقد عبر بول هاوكن

1) خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 345.

2) المرجع نفسه، ص ص 346–347.

Paul Hawken عن هذا الأمر جيدا عندما صرح بأن الحداثة قد "أنتجت وبشكل طبيعي ثقافة تجارية مهيمنة تعتقد بأن كل حالات انعدام المساواة سواء الاجتماعية أوفي الموارد يمكن حلها من خلال التنمية، والابتكار، والتمويل والنمو– النمو دائما".

وفي هذا السياق قدمت شارلين سبرتناك Spretnak وصفا لخصائص هذه الحداثة يتضمن ما يلي[1]:

1- الإنسان الاقتصادي Homo Economicus / أي أن الأولوية فيه تكون للرفاهية الاقتصادية التي ستقود إلى تحقيق الرفاهية في مجالات الحياة الأخرى.

2- النزعة التقدمية/ أي أن التقنية ستجد حلولا لكل المشاكل وأن الحالة الإنسانية سوف تتحسن بالتدريج من خلال الوفرة.

3- النزعة التصنيعية/ أي أن الإنتاج على نطاق واسع سيؤدي إلى تحقق الوفرة والتي بدورها ستؤدي إلى خلق نزعة استهلاكية.

4- النزعة الاستهلاكية/ إي أن استهلاك السلع المادية هو مصدر السعادة البشرية.

5- النزعة الفردية/ التي تشير إلى التنافس على المنفعة الفردية وإعطاء المصالح الفردية أولوية على المصالح العامة.

لذا سيحاول الباحث في هذا المبحث من الدراسة إبراز أهم تجليات حوكمة المدن الحديثة بعرض أنماط المدن الحديثة وطرق الحكم والحوكمة السائدة بها مع ربط كل نموذج بما يرافقه من أبعاد تفيد الموضوع محل الدراسة.

المطلب الأول: المدن الذكية – تثمين الموارد.

تعتبر المدينة بنظر الكثيرين البنية التي تولد فيها الحضارات وتبنى فيه المجتمعات. ولقيام حضارة راقية ونشوء مجتمع متناسق مع نفسه ومع الآخرين بذل مصممو المدن على مر العصور جهداً كبيراً في بناء مدنهم ومجتمعاتهم بالطريقة التي تحقق الأهداف المجتمعية. قد أفرزت التجارب الناجحة مجتمعات متكاملة متناسقة وحضارات قوية، بينما أفرزت التجارب الفاشلة مجتمعات ضعيفة وحضارات مفككة. واليوم تطرأ على مستقبل المدن بوادر التقدم التقني في مجالات عديدة منها تقنية المعلومات

1) سمير محمد عبد الوهاب، " **أنماط إدارة المدن الكبرى مع التركيز على مدينة لندن** "، ورقة بحث مقدمة في أعمال الملتقى العربي الثاني حول: "**إدارة المدن الكبرى – مشكلات حضرية وحلول إبداعية**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 22-26 مايو2005)، ص 7.

والحواسيب حتى أصبحت الحوسبة ظاهرة لا يمكن تجاهلها في الحياة اليومية للمدن. وقد شاعت هذه الظاهرة في بعض المدن العصرية حتى أصبح بعضها يسمى بالمدينة الذكية أو الإلكترونية.. حيث برزت في الآونة الأخيرة أسماء كثيرة للمدينة العصرية المعتمدة على الحواسيب والشبكات مثل مدينة المعلوماتية والمدينة السلكية، المدينة الذكية، المدينة الافتراضية، المدينة المتصلة، القرية الافتراضية، وغير ذلك[1].

وقد أثبتت التجارب العملية لدول نامية كثيرة بأن لتقنية المعلومات والاتصالات دوراً تنموياً هاماً قد يغير ملامح المدن ويؤثر تأثيراُ فاعلاُ في عجلة التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تحاول العديد من دول العالم النامي انتهاجها.. وعليه يطرح البحث مفهوم المدينة الذكية، ومكوناتها، ويتطرق إلى مفهوم المجتمع الذكي كأحد الأنماط الظاهرة لتلك المدينة الذي ينتج عن البيئة الابتكارية التي تمثل الهدف الأساسي لإنشاء المدينة الذكية في سعيها لتطوير البنى التحتية للمجتمع والارتقاء بالمستوى المعيشي والثقافي للمدينة.

° ما هي المدن الذكية؟:

تعد فكرة المدن الذكية من الأفكار التي تم تطبيقها بصور متعددة في بقاع كثيرة من العالم ومن ما يدعم مسيرة التطور في تلك البلدان وبما يخدم المناطق التي طُبق المفهوم فيها وباختيار الوسائل التي تدعم اقتصاد وصناعة تقنية المعلومات فيها.

وأول ما استخدم مصطلح المدينة الرقمية أو الذكية في المؤتمر الأوروبي للمدينة الرقمية في عام 1994، وفي عام 1996 دشّن الأوروبيون مشروع المدينة الرقمية الأوروبية في عدد من المدن الأوروبية، والتي لاقت نجاحاً متواضعاً ثم تبنت السلطات الأوروبية بشكل أساسي مدينة أمستردام كمدينة رقمية تلتها مدنية هلسنكي. وفي الولايات المتحدة برزت عدة محاولات لإعلان بعض مدن كمدن رقمية إلا أن معظمها أخذ الطابع التجاري وليس الطابع المدني الشامل للمدينة.

ومع أن المدينة الذكية موجودة كظاهرة منذ عقد من الزمن على الأقل، إلا أن مصطلح المدينة الذكية يعتبر مصطلحاً حديث التداول وعادة ما يختلط مع مفهوم الحكومة الالكترونية. وقد ورد في كثير من البحوث عدة تعريفات للمدينة الذكية أو المدينة الرقمية. حيث عرف (كوهن Cohen) المدينة الإلكترونية بأنها الحاضرة ذات الروابط الاتصالية والهندسة الشبكية التي تحكم من قبل قطاع تقنية المعلومات لتنفيذ عمليات تبادل المعلومات، وعرفت (كوسليس Couclelis) المدينة الرقمية بأنها" محاكاة شاملة تعتمد على تقنية الشبكة العنكبوتية لتنفيذ الوظائف الاعتيادية لقاطني المدن بطريقة إلكترونية

1) علي عدنان عميص، " **المُدن الذكية** "، موقع المدن الذكية، مقالة علمية محكمة منشورة بتاريخ 30 أفريل 2011، تم تصفح الموقع بتاريخ 14 ماي 2011، يمُكن الإطلاع على المقال، على الرابط الآتي:
http://www.smartcity-me.com/article.aspx?id=8

الطابع وينفذها أشخاص طبيعيون في مدينة عادية". ومن هذا التعريف يمكن القول بأن المدينة الذكية الرقمية هي مدينة مرتبطة بالجغرافيا (وليس الافتراض الجغرافي)، وأنها مدينة روادها هم الأشخاص الاعتياديين وليست مقتصرة على متخصصي الحاسوب والشبكات. ومن محفزات بروز ظاهرة المدينة الإلكترونية تسارع الاختراعات في مجال تقنية الحاسوب والمعلومات والاتصالات واسعة النطاق ونضوج تقنية أنظمة المعلومات الجغرافية التي ساهمت في تسهيل ربط التجمعات السكانية ببعضها.

ومن الناحية الاجتماعية تعززت في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي ظواهر اجتماعية جديدة مثل مجتمع المعلوماتية والمجتمع الشبكي وطريق المعلومات السريع، هذا بالإضافة إلى تنامي ظاهرة العولمة والقرية العالمية وتعزيز المعيارية العالمية الموحدة في التبادلات الخدمية والسلعية والإعلامية والمعلوماتية.

ويكمن الهدف الأساسي من المدينة الذكية توفير بنية تحتية لمدينة متطورة في جميع المجالات تتوفر فيها الخدمات إلكترونياً بكفاءة عالية ويتحقق ذلك باستخدام تقنية الاتصالات اللاسلكية والسلكية وبتوفير الخدمات والمحتوى المناسب ونشر الأجهزة الطرفية القادرة على الوصول اللاسلكي لهذه البيئة. ومن أبرز الأمثلة العالمية على تطبيقات المدن الذكية مدن (أتلانتا وبوسطن وشيكاغو ودالاس ولوس انجلوس وسان فرانسيسكو وواشنطن[1]).

ومن المدن التي تبنت هذه الفكرة وطبقتها بنجاح، مدينة تمبي في ولاية أريزونا الأمريكية التي قامت ببناء شبكة لاسلكية تغطي معظم أنحاء المدينة لتوفير الاتصال بالإنترنت للمنازل وقطاع الاعمال ولتوفير الاتصال الشبكي اللاسلكي لموظفي البلدية والسلامة العامة ولتقديم الخدمات العامة لجامعة ولاية اريزونا. وللنجاح الذي حققته المدينة بدأت التجربة تعمم على المدن المحيطة لتأسيس شبكة لاسلكية للمدن المتجاورة. وتعد الشبكة اللاسلكية للمدينة أكبر شبكة لاسلكية مفعلة في العالم تعتمد على ثلاثة آلاف عميل و700 نقطة اتصال لاسلكي. عدد سكان المدينة 160 ألف ومساحتها تغطي 40 ميل مربع ويوجد بها حوالي 50 ألف طالب يستفيدون من خدمات الشبكة اللاسلكية في التعليم.

المطلب الثاني: المدن تفاعلية – التعلم وعولمة الخبرات التسييرية.

المدن التفاعلية هي مدن وأحياء متجانسة من حيث استخدامات الأرض الحضرية، وتعرف ديناميكية مهمة وفيها شروط التعايش والأمن والتآلف، وهذا يكون ضمن خطة عمرانية وتتميز بـ: – تأثير المدن بالقرارات السياسية – نشاطات وظيفية مختلفة – حراك اقتصادي مهيمن – تناسق مجالي –

1) Bob Evans & Others , « **Governing Sustainable Cities** » , Ibid , P P 45 - 48.

أحياء متكاملة – بناءات لا تعكس حلا – شغل – أمن – حراك – خدمات حضرية – عوامل مؤثرة: سياسية، إدارية، تسييرية، جغرافية، اقتصادية، اجتماعية.

° ***التنمية الاقتصادية في المدينة التفاعلية وتأثير العولمة***:

التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل , هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

إن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية التنظيمية , فهي تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي، وكذلك في نصيب الفرد منه , وهذا يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع , وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل.

بالإضافة إلى هذه التغييرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسين مستويات الصحة والتعليم[1].

° ***سياسات التنمية الاقتصادية في المدن التفاعلية***:

1 – *التخطيط الاقتصادي:* حيث يعد كأسلوب أساسي للتنمية الاقتصادية وينطوي على ما يلي:

– عملية حصر الموارد: الموجودة سواء كانت مادية أو بشرية ويتم هذا الحصر عن طريق الجهاز الإحصائي، ويجب أن يكون سليما.

– عملية تحديد الأهداف: المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية معينة , وهذه العملية من اختصاص السلطة العليا.

– عملية تجميع موارد المجتمع: بشرية كانت أم مادية حتى يمكن زيادة حجم رأس المال البشري والعيني ورفع معدل الإضافات السنوية إليه.

– عملية تنظيم استخدام الموارد: بما ينطوي على تحقيق كفاية تخطيطية ممكنة.

2 – *تمويل التنمية الاقتصادية*: ويكون ذلك بمجموعة من العوامل هي:

---

1) عيسى علي زوي، " **التنمية الحضرية والاقتصادية في المدينة المستدامة** "، مذكرة تخرج منشورة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية – تخصص: تسيير المدن، (الجزائر: جامعة أم البواقي، سبتمبر 2008)، ص 70.

- المدخرات والاستثمارات المحلية.

- توزيع الاستثمارات: من الملاحظ أن معظم الاستثمارات تتجه إلى الصناعة وإلى تطوير ومككنة الزراعة , هذا الاتجاه من المؤكد أن يؤدي إلى تعثر عمليات النمو, كما يجب أن تنال كل القطاعات حقها من الاستثمارات ومعناه عدم الانحياز وراء الاستثمار في الصناعة والآلات فقط.

- تمويل عملية رأس المال.

- الموارد المحلية: وتتمثل في: مدخرات قطاع الأعمال الخاص: أي ما تقوم الشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره.

3 - *إستراتيجية التنمية الاقتصادية في المدينة التفاعلية*[1]:

الاستراتيجية الوحيدة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في المدينة هي الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية.

- التصنيع: يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية ومن واقع التجارب فان التصنيع شرط ضروري للتنمية، ومن الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

- تصنيع المواد الأولية الزراعية.

- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها بالنسبة للمدينة.

- يساهم في توفير فرص العمل في المدينة واكتساب المهارات.

4 - *العوامل المعيقة للتنمية الاقتصادية بالمدن التفاعلية*: هناك عدة عوامل مُختلفة تعيق التنمية الاقتصادية بالمدن التفاعلية، أهمها[2]:

° - عوامل اقتصادية:

- عناصر الإنتاج ومكوناته: تتمثل في عنصر العمل ونوعية العمالة والأرض ورأس المال والتنظيم، فاختلافها بين المدن يعكس بوجه عام درجة التقدم والتخلف فيها.

---

1) محمد حميد الصواف، " **النمو الذكي... منهج وآليات جديدة لتحسين واقع المدن** "، شبكة النبأ للمعلوماتية، مقالة علمية محكمة منشورة بتاريخ 22 كانون الثاني 2008، تاريخ الزيارة 19 ماي 2011، يمُكن الإطلاع على المقال، على الرابط الآتي:
http://www.annabaa.org/nbanews/72/509.htm

2) محمد حميد الصواف، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

– انخفاض مستوى الدخل الفردي: يشكل عقبة رئيسية أما عملية التنمية، إذ يقلل من أهمية عامل الاستثمار الذي يدفع عملية التنمية إلى معدلات أفضل.

– التبعية الاقتصادية وضعف النظام النقدي: حيث تعتبر التبعية السياسية ممهدة للتبعية الاقتصادية.

° – عوامل غير اقتصادية:

– عوامل اجتماعية: من أهم عقبات التنمية في مدن العالم الثالث (المجتمعات النامية) تلك التي تتمثل في نظام القرابة والطائفية والوضع الطبقي.

– عوامل ثقافية: وتتمثل في الصعوبات الناجمة عن تمسك الأفراد في المجتمع بثقافتهم وما تنطوي عليه من قيم مختلفة.

– العوامل السكانية: وتمثل مشكلة التضخم السكاني أهم مشكلة.

– العوامل السياسية والإدارية: حيث يمثل فقدان الاستقرار السياسي وفقدان الحزم في تطبيق مخططات التنمية عقبات رئيسية تقف أمام التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: تحديات الحوكمة والإستدامة إزاء المدن المليونية.

مفهوم المدينة المستدامة لم يحدد بدقة ولا يحتوي إلى اليوم على مؤشرات ومعايير القياس بوضوح حيث أعلنت عدة مدن على أنها مدن مستدامة ولكن العرض مازال ضعيفاً، المعماريين والحضريين المكونين لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة لا زالوا نادرين والخطر يكمن في تنمية أحياء أومدن ايكولوجية نخبوية مخصصة للأكثر غنى.

المدينة المستدامة تعني مدينة أو وحدة عمرانية تحترم مبادئ التنمية المستدامة والتعمير الأيكولوجي الذي يسعى للأخذ في الحسبان بالتوازي الرهانات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية والثقافية للعمران.

هذا وتتميز المدينة المستدامة بقدرتها على:

- تسيير الخطر البيئي سواء بتقليص التلوث البيئي أو استهلاك الموارد.
- العمل على تحقيق الإنصاف الاجتماعي وتحقيق المساواة مع الحفاظ على التنوع الثقافي والاجتماعي والهوياتي.
- قدرتها على تحديد أدوار سكان المدينة بمنح مكانة للفاعلين المؤسساتيين، أصحاب القرار العموميين، للخبراء وكذا المواطنين.
- توفير الظروف لتنمية اقتصادية دون الاعتداء على البيئة الطبيعية والثقافية.

° أهداف حوكمة المدن المستدامة

لتخطي الرهانات المتعددة فإن حوكمة المدن المستدامة مطلوب منها إيجاد حلول لمختلف مجالات الحياة في المدينة:

- *المجتمع*: المدينة المستدامة تهدف إلى ضمان نوعية عالية من المعيشة للجميع وذلك بالاستفادة من خدمات التربية، الثقافة والصحة...
- *السكن*: للاستجابة لاحتياجات الأسر تهدف المدينة المستدامة إلى إيجاد عروض مختلفة للسكنات سواء من حيث: الحجم، الموقع، الاستعمال من ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، ملكية خاصة، جماعية أو إيجار....والكل بهدف ضمان ظروف معيشية حسنة، وبحكم المدينة المستدامة موقع التجديد الحضري ومحاربة الأقصاء فإنها ملزمة بتوفير سكنات اجتماعية لائقة لمساعدة الأشخاص الذين لديهم صعوبات مالية واجتماعية.
- *الثقافة والترفيه*: تهدف المدينة المستدامة لتربية الأطفال في المدرسة على الفن والثقافة واحترام أسس التنمية المستدامة. كما يمكنهما جعل المدينة أكثر نشاطا وحيوية[1].
- *التدريب على الترفيه المستدام*: يتولى هذه المهمة مراكز ثقافية تحتوي على المكتبات وقاعات الأنترنت، أماكن للمسرح والعروض، إضافة إلى مركبات رياضية تحتوي على المسابح ومساحات للرياضة....

هذه النشاطات المعتمدة على المواجهة والمنافسة والتعاون والاعتراف بالآخرين وبقيمهم تؤسس للتبادل البناء المبني على احترام الغير وعلى حق الاختلاف للجميع.

الحياة الجمعوية والتعاونية غالبا ما تكون متطورة وتحضي بالتشجيع في مشاريع التنمية المستدامة لتحقيق التجانس والتكافل بين سكان المدينة.

- *الجمعيات والتضامن*: مبدأ التضامن هيكلي في المدينة المستدامة والذي يقتضي مساعدة بين الأجيال والأجناس. في هياكل متخصصة لهذا الغرض، سكان المدينة يتقاسمون معارفهم العلمية، آراءهم ويساعدون بعضهم مثل كبار السن يقاسمون الشباب معارفهم في الطبخ والخياطة والشباب يعلمونهم الأعلام الآلي.

1) السيد عبد المطلب غانم، " **إدارة المدن الجديدة – رؤى مستقبلية** "، مجلة اللامركزية وقضايا المحليات، العدد 10، (جامعة القاهرة: مركز دراسات واِستشارات الإدارة العامة، 2007)، ص 25.

- *الجمعيات الثقافية*: لوضع سياسة ثقافية للمدينة المستدامة يجب إنشاء هيئات خاصة تتكفل بجميع الفئات من أطفال إلى المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة في مسعى مشترك في إطار هذه الأماكن للتبادل، هذه الجمعيات تنظم تظاهرات كإقامة الحفلات وتقديم العروض المسرحية والفنية.
- *البيئة*: مبدأ الحياد يقصد به المدينة تكون حيادية بمعنى دون أثر سلبي على البيئة المحلية أو العالمية.
- *التقليل من استهلاك الطاقة*: مثل استهلاك الكهرباء بحيث يتم الاستفادة بأقصى ما يمكن من ضوء النهار، إطفاء الضوء في الغرف الفارغة واستعمال المصابيح الاقتصادية[1].

° مضامين الحوكمة الجيدة للمدن المستدامة

إن الحوكمة الجيدة للمدن المستدامة تقتضي بالضرورة مشاركة كل الفواعل في تسيير شؤون المدينة من الحكومة إلى القطاع الخاص والمواطن وفق الآليات التالية:

- التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة جهود المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات وتحقيق رضا المواطنين.
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
- تربية المواطنين على ثقافة الديموقراطية من خلال اكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي[2].

1) السيد عبد المطلب غانم، نفس المرجع السابق، ص 26.

2) السيد عبد المطلب غانم، نفس المرجع السابق، ص ص 27-28.

الخلاصة

تتجلى علاقة الحوكمة المحلية الرشيدة بالمدن المستدامة من خلال تحديد ماهية الحكم الراشد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة أو إدارة المدينة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعليه فإن الحكم المحلي هو مفهوم واسع يمكن تعريفه على أنه: صياغة وتنفيذ العمل الجماعي على المستوى المحلي ." أنها تنطوي على المؤسسات الرسمية والحكومات فضلا عن" دور المعايير غير الرسمية، والشبكات، والمنظمات المجتمعية، وجمعيات الأحياء، واتخاذ القرارات الجماعية وتقديم الخدمات العامة المحلية ".

كما تمثل التنمية المستدامة الهدف الرئيسي للحوكمة بأبعادها الثلاثة السوسيولوجية والإقتصادية والبيئية، ونظرا لصعوبة الفصل بين العناصر الثلاثة فالتنمية المستدامة تعني التوفيق بين ضرورة إدامة البيئة الطبيعية والطموحات البشرية في التقدم والرفاه وخاصة منذ الثورة الصناعية، أبرزها تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي، باستهدافها الفئات الأكثر فقرا والمهمشة وتمكينها من لعب دور أساسي في عملية التنمية وتحقيق مستوى معيشي أفضل لهم.

للمدن المستدامة أنماط كثيرة لكن تشترك في غاية واحدة وهي أنها تمثل البيئة المناسبة للعيش المستدام.

الفصل الثاني

أسس إرساء استدامة المدن

ودور الحوكمة المحلية الرشيدة

الفصل الثاني: أسس إرساء إستدامة المُدن ودور الحوكمة المحلية الرشيدة

ينعكس مفهوم الحوكمة المحلية الرشيدة وأثرها على التنمية المستدامة من خلال تعزيز مفهوم الديمقراطية، الذي يعتمد أساسا على المشاركة بين جميع أفراد المجتمع في إدارته وتنميته، ولكون التنمية بمفهومها الشامل مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالديمقراطية وتعزيز العدل وتحقيق المساواة وسيادة القانون، على جميع الحكومات أن تراعي في سياساتها نشر وتعميق المفاهيم الديمقراطية من تعددية حزبية، احترام الرأي والرأي الأخر، فتح مجالات للحوار، حرية صحافة مسؤولة، إجراء الانتخابات النيابية والمحلية بشكل مستمر وفي دورات منتظمة، وأن تعمل الحكومات على تعزيز مفهوم الشراكة من اجل التنمية تحت مظلة سيادة القانون من جهة ومشاركة ممثلي الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة من جهة أخرى، وان تحرص هذه الحكومات على أن تكون هناك انتخابات نزيهة وحرة لانتخاب ممثلين عن الشعب وبصورة دورية وان يمارسوا صلاحياتهم الدستورية بكل معاني الشفافية والمسؤولية والمحاسبة المسؤولة وتصحيح الأخطاء واحترام الاختلاف وحل المشاكل بالطرق السلمية مع الحفاظ على مصلحة المواطن ورعاية حقوقه للوصول نحو تحقيق المدن المُستدامة.

المبحث الأول: تصميم سياسات الإستدامة.

يتعرض الباحث في هذا المبحث كيفية وضع اِستراتيجيات الإستدامة وتصميم سياسات ملائمة تسمح بالانتقال نحو تحقيق مبادئ الحوكمة المحلية والوصول إلى تفعيل المُدن المستدامة وذلك عن طريق زيادة أعباء وجهود القيادات الحاكمة في التوجه نحو الإستدامة كمنطلق نحو التنمية والتطور من خلال اِعتماد أساليب الإدارة العامة الجديدة والتحول نحو الحوكمة المتعددة المستويات والديمقراطية التشاركية، وكذلك إبراز دور الإصلاح المؤسساتي في إطار التسيير العمومي الجديد؛ ومن ثم عرض مزايا ومكاسب الانتقال نحو الحكومة الإلكترونية كأحد أهم الاِتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية والحُكم المحلي للمُدن.

المطلب الأول: دور القيادة في تفعيل الإستدامة.

إن المتأمل في البنية المؤسساتية لاقتصاد أي بلد يرى بأنه هناك مجموعة من المهام والاختصاصات الموكلة للقيادة الإدارية أو الحُكومية والتي تختلف في مجال نشاطها وفي الهدف المرجو من وجودها، وتعد الإدارات المحلية للمدن أبرز هذه المنظمات، حيث أصبحت في الوقت الراهن لا تقل أهمية عن الحكومة المركزية كم أنها تحظى باهتمام متزايد من قبل القادة وصُناع القرار ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة، حيث تتصدر الاهتمامات العامة للسكان المحليين السياسية والاقتصادية، وهي تشكل الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع العام والقطاع الخاص، فالمتتبع لمسيرة العمل الخيري أو التطوعي يرى بأنه شهد نموا متسارعاً بالدول الغربية في القرنين الماضيين، حيث استحوذ على حيز مهم

من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، ومن المتوقع أن يزداد دور الإدارات المحلية للمُدن، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد وفي هذا الإطار نتساءل: ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الإدارات المحلية في تحقيق المُدن المستدامة؟ حيث يتوجب أن نتطرق إلى فلسفة إدارة المدن المستدامة في سبيل تحقيق التنمية بكل أبعادها ثم نحاول تحليل هذه الفلسفة للوصول إلى الدور الذي تلعبه القيادة في تحقيق التنمية المستدامة[1].

دون شك أن عملية التنمية المستدامة تدق ناقوس الخطر محذرة من الانزلاق في فخ استنزاف الثروات الطبيعية وتهديد الكائنات الحية بالانقراض وهذا إذا بقيت معدلات الإنفاق والاستهلاك لهذه الثروات على ما هي عليه. هذا ما يُثير اِنتباه القادة وصُناع القرار والمُسيرين إلى إمكانية أن تكون هناك كوارث طبيعية وأزمات اقتصادية سيتعرض لها البشر على هذا الكوكب إذا لم يحصل التدخل المباشر من طرفهم بصفتهم القادة والمُختصين بتسيير الأمور داخل الوحدات الترابية سواءاً مدن أوقرى، وذلك بأساليب علمية وتقنية متطورة لوقف هذا الحال لضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع والحفاظ على التوازن البيئي والجغرافي والاقتصادي بين الإنسان والطبيعة، وتحقيق جودة في حياة الأجيال القادمة.

حيث يتوجب على القادة التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإتباع برامج وملتقيات علمية ومحاضرات يمكنهم أن يستنتجوا الأهداف السامية لهذه العملية والمتمثلة أساسا في[2]:

- مساعي القادة وصناع القرار في إرساء التنمية المستدامة التي تساهم في تحقيق الخيارات ووضع الاستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.
- إتباع آليات عملية للتنمية المستدامة تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية.
- وضع اِستراتيجيات لتنمية وخلق المُدن المستدامة بالعمل على توحيد الجهود والتعاضد بين المنظمات الحكومية والخاصة والغير الحكومية حول ما يتفق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والمستقبلية.

---

1) عيسى السيد جعفر، " **دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة** "، مقالة علمية محكمة منشورة بـ: مجلة البيئة، (العراق: 2005)، ص 15.

2) عيسى السيد جعفر، نفس المرجع السابق، ص ص 16-17.

- إحداث التغير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت وعامل الزمن الذي يصعب تعويضه ويتعذر خزنه واسترجاع ما فات منه.
- العمل على التأكيد بأن التنمية المستدامة تزيد فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات وتساهم في تفعيل دور التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب جديدة تزيد من توليد توظيف المعرفة العلمية وتداخل حقولها من خلال فرق البحث العلمي.

المطلب الثاني: دور الإصلاح المؤسساتي في إطار الإدارة العامة الجديدة

في العقد الأخير من القرن الماضي برزت مجموعة من العوامل التي أثرت في إدارة المدن ومن بينها[1]:

أ- قوى العولمه وما فرضته من ضغوطات على السلطات المحلية للمدن لتطوير وتحسين أدائها وقدرتها على تقديم الخدمات في ظل تراجع دور الدولة.

ب- الرأي العام: حيث أصبح المواطن يتمتع بمزيد من الثقة والمعلوماتية جعلته يضع مطالب جديدة على الحكومة المحلية كي تكون أكثر انفتاحا واستجابة ومساءلة في مواجهة ضعف وفعالية أداء المجالس المحلية. حيث لعبت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال، العولمة، الأزمة المالية للدولة وزيادة تأثير النظريات الحديثة التي رافقت تجديد الفكر الليبرالي، مثل: *نظرية تكاليف عقد الصفقات العمومية: La Théorie des Coûts de Transaction* *ونظرية الوكالة*[2]، دورا أساسيا في حث القطاع العمومي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة له من خلال الإصلاحات التي أدخلت على تسيير هذا القطاع[3].

---

1) سمير، محمد عبد الوهاب، **أنماط إدارة المدن الكبرى مع التركيز على مدينة لندن**،الملتقى العربي الثاني: ادارة المدن الكبرى مشكلات حضرية وحلول ابداعية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الاسكندرية مصر 2005، ص5.

2) للمزيد من الاطلاع حول النظريات الحديثة التي واكبت تجدد الفكر الليبيرالي أنظر:

Jean Luc ARREGLE , " **Les Nouvelles Approches De La Gestion Et Des Organisation** " , Paris: Ed Economica , 2000 , P P 85-129

3) إن مسألة ضعف الكفاءة والفعالية في القطاع العمومي يمكن استنتاجها نظريا من مختلف المقاربات المهتمة بالاقتصاد العمومي وتسيير المرافق العمومية، ويتعلق الأمر هنا بالمقاربات التالية:

- مقاربة حقوق الملكية: تؤكد على خصوصية المحيط العام للقطاع العمومي وبناءا عليه نتعرض لمسألة الرقابة الممارسة على الأنشطة وتنتهي إلى أن هذه الوظيفة لا تمارس بالشكل المطلوب بل إنها تمارس بالشكل السيئ في الكثير من الأحيان وبالتالي فإن الحل يكمن في إعادة النظر الجذرية في بنية القطاع العمومي بما يضمن النتائج المطلوبة في مجال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة لمختلف منظمات القطاع.

ج- التحول من الحكومة المحلية إلى الحكم المحلي، هذا الأخير يشتمل إضافة إلى الحكومة هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق النتائج المرغوبة، حيث يشجع التعاون بين القطاعات العامة والخاصة وغير الحكومية للوصول إلى الأهداف المشتركة.

في ظل هذا الانتقال من الحكومة إلى الحكم طرأ تحول مهم في طريقة تنظيم وإدارة الخدمات العامة. ففي المملكة المتحدة هناك مرحلتين متداخلتين من التغيير في الحكم المحلي: من الإدارة العامة إلى الإدارة القائمة على المشاركة، ومنها إلى الادارة العامة الجديدة.

ويعتبر البروفيسور هود واضع الأرضية العامة التي يمكن أن تبنى عليها عملية التغيير في الإدارات الحكومية لتتماشى مع الحوكمة والذي يعتبر أحد النماذج البريطانية في التغيير نحو تحديث الإدارة العامة الجديدة التي تم تطويرها لتهتم بالنتائج Outcomes استكمالا للاهتمام بالمخرجات Outputs لتمثيل مبادرة ميثاق المواطن[1] التي تم استخدامها من قبل مؤسسات القطاع العام في انجلترا لتربط بين الإدارة وحقوق ومتطلبات المواطن، حيث استخدمت لدى العديد من الإدارات المحلية للبلديات والسلطات المحلية كمنهجية لخدمة المواطن والاهتمام بالمستهلكين والمستخدمين لخدمات البلديات، لتضيف بعدا في الديمقراطية والمساءلة واللامركزية والاهتمام بالمواطنين. خاصة بعد النظر إلى المجالس

- المقاربة الثانية: انطلاقا من مواضيع الجودة وعدم تناظر المعلومات (Asymétries D'Informations)، تؤكد هذه المقاربة على أن الأعوان المستخدمين يتبعون استراتيجيات قائمة على نوع من الانتهازية (Opportunisme) من شأنها تعطيل المنظمات والمرافق العمومية في أداء مهامها وفي مقدرتها وكفاءتها على بلوغ النتائج المنتظرة ممن أنشطتها في هذه الحالة. يتطلب الأمر إيجاد الميكانيزمات المناسبة لإضفاء الفعالية على العمل الإداري ورفع مستوى كفاءته.
- المقاربة الوضعية للمنظمات: في هذه المقاربة يطرح التساؤل حول ما إذا كان من الضروري إعادة النظر في أنماط تنظيم وتسيير المنظمات والمرافق العمومية التي تواجه صعوبات جمة في مجال التحكم، التكيف التنظيم والتسيير بصورة عامة ما يحدث غالبا في كل التنظيمات.

المقاربة الرابعة: هذه المقاربة لا تعطي للتسيير العمومي أية خصوصية وبناءا عليه فهي تعتبر أنه لا جدوى من التفكير والعمل لإيجاد أنماط التسيير السائدة في القطاع الخاص وإسقاطها على المنظمات العمومية آخذين بعين الاعتبار كل التوصيات والمفاهيم التي صيغت في السنوات أو الفترة الأخيرة حول المنظمات أو المرافق العمومية وكيفيات تسييرها.

1) في عام 1991، تم وضع ميثاق المواطنين في بريطانيا، بحيث يتم منح علامة الميثاق للمنظمات التي تقدم الخدمات العامة والتي تتميز بتحسين مستوى أدائها وبجودة خدماتها المقدمة للمواطنين. وتمنح علامة الميثاق للمنظمات العاملة في التعليم أو الصحة أو خدمات السلطات المحلية أو خدمات الطوارئ. والجائزة هي عبارة عن شهادة تقدير معتمدة من رئيس الوزراء البريطاني كدليل على ما تقدمه المنظمة الفائزة من خدمة ذات جودة عالية. أيضا يتسلم الفائزون ميدالية كريستال منقوشة تعبر عن العلامة. ويحق للفائزين وضع علامة الميثاق على أوراق المنظمة وأية تجهيزات أخرى، وذلك لمدة ثلاث سنوات. فإذا انخفض مستوى الأداء، تنزع منها علامة الميثاق. ويعد الانفتاح والمعلومات ركنين مهمين من الأركان التي تقوم عليها مواثيق المواطنين، حيث تتاح لهم المعلومات الكاملة والواضحة والدقيقة، فيما يتعلق بجوانب الخدمة المختلفة ومستوى الأداء الفعلي.

المحلية على أنها المسؤولة عن الكثير من المشاكل التي تعاني منها المدن في تقديم الخدمات العامة وهذا بعد تولي "مارغريت تاتشر" منصب رئاسة الوزراء عام 1979م.

وقد حدد البروفيسور (هود، Hood) المكونات الأساسية للإدارة العامة على النحو التالي[1]:

- الاحتراف التام بالإدارة، إدارة واضحة وفعالة وسيطرة تامة، مع مسؤوليات واضحة وحرية في إدارة الأمور.
- معايير ومقاييس واضحة للأداء، أهداف استراتيجية ومباشرة، ومؤشرات معرفة بوضوح.
- تأكيد كبير على رقابة المخرجات وتخصيص للموارد والمكافآت مرتبطة بالأداء المقاس.
- التحول نحو التوزيع واللامركزية بحيث تقسم الإدارة إلى وحدات بارزة تكون العلاقات بينها مترابطة.
- تتحرك نحو تنافسية أكثر تسودها علاقات تعاقدية تتنافس في تقليصها لتكاليف العمل.
- تؤكد على أساليب إدارة القطاع الخاص في عملها، مرونة عالية في عملية التوظيف والتحفيز، بحاجة إلى استخدام أساليب القطاع الخاص الناجحة.
- التركيز على استخدام الموارد بشكل اقتصادي أكبر، خفض التكلفة، وزيادة في الإنتاجية ومقاومة لمطالب الاتحادات، عمل كثير باستخدام القليل من الموارد.

وقد اهتمت كثير من السلطات المحلية بأفكار الإدارة العامة الجديدة. وقد أخذ بذلك كثير من عمداء المدن في الولايات المتحدة الأمريكية. كما قررت مؤسسة Bertelsmann الألمانية أن تكون جائزتها لعام 1993 في موضوع "الديمقراطية والكفاءة في الحكم المحلي"، بحيث تمنح هذه الجائزة للسلطة المحلية التي تركز على الزبون والتي تكون لديها القدرة على الابتكار والتطوير والمنافسة والجودة في تقديم الخدمات. وقد تم وضع سبعة معايير يتم على أساسها اختيار أفضل تجربة من بين تجارب عدة دول هي[2]:

أولا: الأداء وسير العمل في ظل رقابة ديمقراطية.

ثانيا: التوجه إلى المواطن والزبون.

ثالثا: التعاون بين السياسيين والإدارة.

---

1) زهير عبد الكريم الكايد، " **الحكمانية قضايا وتطبيقات** "، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، داينامك للطباعة، 2002)، ص ص 112-113.

2) سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 06.

رابعا: الإدارة اللامركزية، أي انتقال تحمل المسؤولية والموارد المالية إلى المستوى الأدنى الذي يتعامل معه الزبون.

خامسا: الرقابة ورفع التقارير.

سادسا: أن يتوافر لدى السلطة المحلية نمط إداري تعاوني ونظام مسار وظيفي يركز على الأداء وهيراركية مفلطحة Flat.

سابعا: القدرة على الابتكار والتطوير في ظل المنافسة.

وقد فازت بالجائزة في عام 1993 مدينة Christ Churck السويسرية ومدينة Phoenix الأمريكية. ولقد كان من أهم العناصر التي أدت إلى فوز المدينة السويسرية هو عملية التخطيط والموازنة، حيث يبدأ السياسيون بتحديد النتائج المرغوبة لكل قسم، بما في ذلك معايير تقييم هذه الأهداف. ويشارك المواطنون في إعداد مشروع الموازنة. كما أن من أهم ما يميز المدينة هو المنافسة المفتوحة لتقديم الخدمات بين المدينة والجهات الأخرى. كما تتم المنافسة أيضا بين الإدارات والأقسام وبعضها البعض، حيث لا يجوز إجبار قسم على شراء الخدمات من قسم آخر يمكنه الحصول عليها بأسعار أرخص في السوق المفتوحة. كما أن هناك التزاما خاصا للمدينة بالتطوير المستمر لجودة خدماتها[1].

في ظل المشاكل العديدة التي تواجه المدن الكبرى كان لازما ايجاد وضع خاص لإدارتها، بما يمكنها من مواجهة هذه المشاكل. ومن أهم هذه المشاكل النمو الحضري المتزايد في مقابل انخفاض نسبة سكان الريف. ففي عام 1950، كان 3% فقط من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية. وفي عام 1980، وصلت هذه النسبة إلى 29%، ثم 50% في عام 2007. وتتوقع الأمم المتحدة أن تصل النسبة إلى 80% عام 2030.

وتتركز هذه الزيادة الكبيرة في قاطني المدن في المناطق العشوائية، لعدم قدرتها على تملك شقق أوسكن. وتفرض هذه الزيادة على الحكومات المحلية توفير فرص عمل وخدمات عامة لهؤلاء المقيمين، ولذلك، فإنه يصبح من الصعب إدارة المدن الكبرى من خلال الحكومة المركزية، لذا لا بد من فتح باب المشاركة للمجتمع والمنظمات غير الحكومية في عمليتي التخطيط والتنفيذ، لتقديم الخدمات العامة وتوزيع الموازنة العامة للمدينة، بما يؤدي إلى تحسين وتطوير المدن، بحيث تتحقق الاستدامة والاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمالية والطبيعية.

وأبرز المشاكل التي تعاني منها المدن الكبرى هي: التلوث المواصلات، الجريمة، المخلفات الصلبة، الإسكان والصرف الصحي. فعندما يجتمع الفقر وزيادة مطالب السكان من الصحة

1) سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 05.

والتعليم يكون العبء أكبر على الحكومات المحلية في إنشاء البنية التحتية للمدن مع عدم قدرتها على توفير التمويل المحلي اللازم لذلك من خلال الضرائب[1].

لقد أدت العوامل السابقة الذكر إلى ظهور ما يسمى بالإدارة الجديدة للمدن، التي تنطوي الإدارة الجديدة للمدن على أكثر من تطبيق مناهج الإدارة العامة الجديدة للحكم المحلي. فهي معنية بالديمقراطية، كما أنها معنية بفعالية الخدمات العامة. ويرى "Giddens" أن إعادة اختراع الحكومة أو إعادة توصيف دورها لا يعني مجرد تبني الحلول الموجهة أو القائمة على أساس السوق، بل يعني أيضا إعادة تأكيد فعالية الحكومة في مواجهة السوق.

إذا كانت الإدارة العامة الجديدة New Public Management تشير إلى مجموعة الأفكار والممارسات التي تركز في جوهرها على استخدام مناهج القطاع الخاص والأعمال في الإدارة العامة، فإن هاملتون Hambleton يطلق مصطلح الإدارة الجديدة للمدن New city Management، للتعبير عن التطورات التي حدثت في مجال إدارة المدن في ظل الحكم الجيد Good Governance مثل صنع القرار الموجه للعميل، ونظم قياس الأداء والتعاقد على الخدمات العامة مع الشركات الخاصة. ويرى هاملتون أن هناك حاجة إلى دراسة الأدوار المتغيرة للسياسيين والمديرين والمواطنين في حكم المحليات.

ففي ظل الإدارة الجديدة للمدن New city Management، هناك تفاعل بين كل من السياسيين والموظفين والمواطنين على المستوى المحلي. فالإدارة الجديدة للمدن تهتم بدعم وتطوير أدوار أعضاء المجالس المحلية ومهاراتهم، لتحمل التحديات الجديدة. والمديرون يحتاجون إلى تطوير وعيهم السياسي، للتسليم بتنوع أدوار العضو ولتطوير الطرق الخلاقة لتقوية مهارات كل من الأعضاء والمديرين. وهناك مجموعة من القيم التي أصبح على العاملين في الحكم المحلي الاهتمام بهما مثل: التركيز على النتائج، والتوجيه، وتقوية الأداء والاستجابة للاحتياجات المتنوعة بطريقة مرنة، والعمل مع المجتمعات المحلية.

وللرئيس التنفيذي دور رئيس في قيادة التغيير، من خلال تقديم النصيحة للأعضاء، واتخاذ القرارات بالنيابة عن المجلس، والتأثير على الهيئات الأخرى.

وتنظر الإدارة الجديدة للمدن إلى الرئيس أو المدير على أنه قائد تنفيذي ديناميكي قادر على العمل مع الأعضاء المنتخبين وعلى الاهتمام بمصالح المجتمع. وهناك تركيز على أهمية الصوت Voice كأداة للتمكين. وهناك عدة استراتيجيات لتقوية صوت المواطن في صنع القرار المحلي. ومن هذه الاستراتيجيات: التأكيد على حقوق المواطنين في حضور الاجتماعات، التصويت الإلكتروني والمشاركة

1) سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 05.

في مناقشات المجالس المحلية عن طريق الإنترنت، جماعات المنتفعين وتمثيل المواطنين في اللجان والهيئات المشتركة[1].

ومن هنا ندرك الفرق بين الادارة العامة الجديدة والادارة الجديدة للمدن، فإذا كانت الأولى تركز على الخوصصة في مسألة إصلاح الحكم المحلي، حيث أن الإصلاح الداخلي للإدارات المحلية قد يقدم المزيد من الدعم للشركات البلدية وديناميةإدارة السوق من خلال التعاقد مع القطاع الخاص. فإن الثانية تأخذ بعين الاعتبار أهمية العوامل السياسية والعمليات السياسية في قرار بشأن الخوصصة ذاتها، حيث يولي مديري الحكومات المحلية اهتماما للمصالح السياسية على الصعيدين المحلي والوطني وبين المنتجين العامة والخاصة وبين المواطنين.

وتعتبر جماعات المصالح السياسية هي الجزء الكبير من هذا المشروع ويجب على الحكومة المحلية إدارة هذه المصالح السياسية. إضافة إلى ديناميات السوق وتكاليف التعاقد يتطلب نظرية أكثر شمولا من النظرة الضيقة التي تقدمها الإدارة العامة التقليدية.

المطلب الثالث: تفعيل الحوكمة المتعددة المستويات والديمقراطية التشاركية.

إن التطورات السريعة للتقنية العلمية، تضع أصحاب القرار أمام خيارات عصيبة وحاسمة تؤثر في الأجيال القادمة.

كما أن المُنتَخَبين يخضعون لضغط السوق، لكنهم في أغلب الأحيان لا يمتلكون الكفاءات الضرورية ليتصدوا لها عندما يتعلق الأمر بقرار نشر التقنيات الحديثة. ويكون أحياناً مواطنون عاديون من نشطاء الجمعيات الأهلية أكثر تأهيلاً وعلماً من المسؤولين السياسيين، أي أن خبرة المواطنين المناضلين ينبغي أن تبقى في مكانها، متناظرة مع خبرة الخبراء الرسميين، حتى لوكان هؤلاء دوماً في صراع مصالح مع عالم الصناعة. ويستحسن أيضاً تجنب «الاعتقاد بالخبرة والكفاءة اللتين لهما مهمة إبعاد تطلعات المواطنين إلى تقييم بعضهم، الآتين من الوسط الاجتماعي نفسه، والذين هم زملاء دون أن يكونوا مسؤولين تجاه شعبهم[2]».

لقد حان الوقت إذاً لاختراع ممارسات جديدة لمحاولة معالجة قصور الديمقراطية التمثيلية بأشكال أكثر تشاركيةً. وقد بدأنا نرى أمثلة عدةً منها.

1) سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 08.

2) ماري شهرستان، " **تجدد الديمقراطية التشاركية** "، مقالة علمية محكمة، مجلة تحولات، العدد الثامن، (بيروت: 19 مارس 2006)، ص 4.

فمثلاً، يمكن لسكان منطقة ما أن يعبِّروا أكثر فأكثر عن احتياجاتهم الجماعية، عند إجراء الاستقصاءات العامة، عبر اللجان المحلية للإعلام أو الاستشارية منها. أما بالنسبة إلى الرهانات القومية، فتتم على الأغلب، استشارة مجموعات من الخبراء (لجان تدعى «الحكماء»)، والعودة إلى عيّنات من المواطنين معنيّة مباشرة بالموضوعات (مجموعات للمناقشة)، أو حتى غير معنيّة (اجتماعات المواطنين). ينبغي لهذه التجارب أن تؤدي إلى إنتاج سياسات عامة بوساطة الآراء التي تسمح بجمعها، حتى لا تُتَّهم بالانتهازية. لكن ذلك لا يحصل دوماً.

اجتماع المواطنين السياسي وهو شكل واعد أكثر من غيره، ومؤلف من مجموعة يبلغ عددها حوالي خمسة عشر شخصاً، ورغم صغر هذا العدد لكنه يمكن أن يمثل تنوع الشعب: إذ إن هناك حصصاً حسب الفئات (السن، الجنس، المهنة، الخيار السياسي، والمنطقة) تُطبَّقُ على عيّنة أكثر اتساعاً مؤلفة من بضع عشرات من الأشخاص المتطوعين الذين يتم استمزاجهم مصادفةً.

هدف هذه الآلية هو الحصول على رأي يُحسَب أنه رأي المجموع الشعبي إذا أُعطيَ مسبقاً الوسائل اللازمة كي يتمكن من الحكم بطريقة مستنيرة، الأمر العسير تطبيقه مادياً.

إن الديمقراطية هي نظام يوفِّق بين السياسة وبين خيارات أغلبية المواطنين الذين وافقوا أن يتعلموا ويفهموا، بما أن الآلية مفتوحة للجميع، حيث ينبغي أن ننتهي من الاعتقاد السحري عن الديمقراطية الذي يجعلنا نصدِّق أن أي إنسان قادر أنْ يكوِّن رأياً ملائماً حول موضوعٍ معقد دون أن يكون قد حصل مسبقاً على الوسائل اللازمة التي يستند إليها لبنائه.

فعندما ينص إعلان حقوق الإنسان والمواطن على أن «القانون هو التعبير عن الإرادة العامّة» فهو يفترض بأن هذه التعبير قد نتج عن بناء إرادي انطلاقاً من عملٍ سياسي قد حققه المواطنون.

فالديمقراطية التشاركية تنص على أن جميع المواطنين مدعوون إلى صناديق الاقتراع، فإن الجميع أيضاً يمكن أن يُعيَّنوا بطريقة صدفوية، ليناقشوا ويبدوا آراءهم في اجتماع المواطنين السياسي.

كما أن الديمقراطية الاستشارية التداولية (التشاركية) قوامها ليس في تنظيم مجابهة بين برلمان المنتخَبين وبرلمانٍ آخر مؤلف من مواطنين قد تم انتقاؤهم بالقرعة[1].

- أولاً: لأن اجتماع المواطنين السياسي يُحَّل ويختفي حالما يعطي رأيه حول المسألة التي استدعت إنشاءه، ولأن مواطنين آخرين يعطون رأيهم حول مسائل أخرى تخص المدينة (أو يعطونه حول المسألة نفسها إذا تتطلب الأمر ذلك).

1) ماري شهرستان، نفس المرجع السابق، ص ص 5 – 6.

- ثانياً: لا أحد يتصوَّر أو يفكر أن تتم كتابة القانون من قِبَل أشخاص مُغفلين لا يمتلكون توكيلاً انتخابياً. لكن هذا لا يعني الإشادة بالوظيفة البرلمانية، مفترضين أنها تؤدي حتماً إلى الخير العام، بل لنرسِ وضعاً يقضي بأنه: ينبغي على كل التزام سياسي أن يحصل على توقيع، وفي هذه الحالة، توقيع التمثيل القومي.

ينبغي أن تتضمن النصوص التشريعية إلزامَ المُنتَخبين بأن يُمسكوا بلوائح طلباتهم والنتائج التي وصلوا إليها، وأن يجعلوا متابعاتهم وما يحصلون عليه لاحقاً، شأناً عاماً.

كما في ممارسات التمثيل النيابي، يمكن للتمثيل التشاركي أن يمتد إلى أبعد من الإقليم أو المدينة من البلد، وصولاً إلى كامل الكرة الأرضية. هذا معناه أن تقييم المخاطر الكونية مثل (التغيير المناخي، والمخاطر البيئية، وأخلاق البشر) ليست حصراً من اختصاص الخبراء، وأن هناك منظمات دولية يمكن أن تحيط بها وتسدّد الآليات الديمقراطية التداولية الاستشارية المعولمة لتحقيق إدارة المدن المستدامة.

هذه الميادين التي لا تزال في مرحلة تجريبيّة، هي ثورية لأنها ترسم ملامح ديمقراطية أخرى قد تعترف بشرعية تحقيق شعبي مسؤول وحكمه المستنير وبعدالة الإجراءات الحوارية. لأن «القرار العادل هو قرار تمَّ اتخاذه بإتباع إجراءات ترسِّخ اعتقاد زعماء القضايا بعدالتها ». هذه الإجراءات هي ضرورية لإدارة رهانات التقنيات الحديثة المعقدة، كما أنها قد تقدم الشيء الكثير لحل صراعات سياسية أو أدبية[1].

المطلب الرابع: تفعيل الأتمتة والحكومة الإلكترونية.

شهد العالم منذ سنوات قليلة ثورة في تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين، وانعكس تأثيرها على أسلوب حياة الناس وتعليمهم وعملهم وعلى أسلوب تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني، وعلى الإسراع بعملية التنمية، لما لها من القدرة على جذب الاستثمارات، وتشجيع منظمات الأعمال على الدخول في عالم الأعمال الإلكترونية. وفي ظل هذه الثورة في تكنولوجيا المعلومات، تحولت الأجهزة الحكومية التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين والمستثمرين من منطق الروتين والأداء الحكومي التقليدي إلى نظام يدار على أساس تنافسي. كما تم إستبدال أسلوب الإدارة الورقية التقليدية بأسلوب الإدارة الإلكترونية. وفي ظل هذا الأسلوب، يمكن أن تؤدي الخدمات لطالبيها، دون أن ينتقلوا لمقار الأجهزة الحكومية، وذلك في خدمات مثل سداد فواتير التليفون والكهرباء والمياه، وتراخيص السيارات وغرامات المرور والرسوم الجمركية وحتى بعض الخدمات الطبية.

ولكن على الرغم مما سبق، فإن هناك بعض التحديات التي تواجه الأخذ بنظام الحكومة المحلية الإلكترونية، لعل من أهمها غياب البنية التحتية الضرورية لهذا النوع من الحكومات وارتفاع التكلفة المادية

1) ماري شهرستان، نفس المرجع السابق، ص ص 8 – 9.

اللازمة للتحول نحو هذه الحكومات، وغموض الرؤية المستقبلية لدى القيادات الإدارية والبيروقراطية واتسام الأجهزة الحكومية بالروتين والأداء الحكومي التقليدي وارتفاع نسبة الأمية، وضرورة إيجاد أنظمة إلكترونية لإدارة العمل في المصالح الحكومية، وتحقيق الحماية القانونية للمعلومات المتداولة عبر المعاملات الإلكترونية وتأمين التحويلات المالية. هذا بالإضافة إلى قضية البطالة والتعارض بين استخدام التكنولوجيا وبين ضرورة التخلص من العمالة الزائدة.

أولاً: مفهوم الحكومة المحلية الإلكترونية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة مفهوم الحكومة الإلكترونية، وأهدافها، ومتطلباتها، على الوجه الآتي[1]:

1 – مفهوم الحكومة الإلكترونية:

هناك العديد من التعريفات للحكومة الإلكترونية، لعل من أهمها ما يلي:

- ✓ قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وبين قطاعات الأعمال، بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الإنترنت، مع ضمان سرية وأمن المعلومات في أي وقت ومكان.
- ✓ تنفيذ جميع المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال، من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات، باستخدام وسائل الاتصال الحديثة –الإنترنت والهواتف– بما يدعم كفاءة وفعالية الأداء الحكومي في إطار من التفاعل بين طالبي الخدمة ومقدمها.
- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الإنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية، وبما يحقق العدالة والمساواة.
- ✓ وضع أو موقف يستطيع فيه أي فرد في أي مكان أن يذهب على الخط on line في أي وقت، ليس فقط للحصول على المعلومات التي يحتاجها، ولكن أيضا ليتلقى بالفعل خدمات ويكمل المعاملات ويتصل بالممثلين المنتخبين وحتى للتصويت[2].

---

1) سمير محمد عبد الوهاب، " **الحكومة المحلية الإلكترونية** "، ورقة بحث مُقدمة ضمن بحوث وأعمال المؤتمر العربي الخامس بعنوان: " **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي** "، (الإمارات العربية المتحدة – الشارقة: مارس 2007)، ص 100.

2) إيمان عبد المحسن زكي، " **الحكومة الإلكترونية – مدخل إداري متكامل**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009)، ص 8.

2 – أهداف تطبيق الحكومة المحلية الإلكترونية:

تهدف الدول من وراء تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من أهمها ما يلي[1]:

أ– *تقديم الخدمات للمواطنين المحليين*: تساهم تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية بشكل فعال في خدمة المواطنين، بحصولهم على خدمات سريعة وغير مكلفة. وتتفاوت الحكومات المحلية في دول العالم، من حيث توفير الخدمات الإلكترونية للمواطنين، اعتمادا *على مدى توافر البنى التحتية، ومستوى التقدم التكنولوجي العام، ووعي ومستوى تدريب العاملين، ودعم* وثقة المديرين والدعم المالي المتاح. كما تتفاوت المواقع الإلكترونية للحكومات المحلية، من حيث تقديم الخدمات، فمنها ما تسمح للمواطنين بطباعة النماذج مثل طلبات الترخيص التي يمكن تعبئتها وإرسالها بالبريد أو إحضارها إلى مكاتب الحكومة المحلية، لاتخاذ الإجراءات عليها. وهناك مواقع متقدمة يمكن للمواطن من خلالها تعبئة نموذج طلب الخدمة وإرساله مباشرة على الخط On line. وقد وصل عدد الذين استخدموا الإنترنت في ملأ التصاريح الضريبية في البرازيل في عام 1999 إلى 60%. وفي كندا، توفر البلديات من خلال الحكومة الإلكترونية خدمات عديدة للمواطنين المحليين مثل طلبات تصاريح العمل، والدفع المباشر للضرائب العقارية، وتسجيل المواليد ومخالفات المرور، وتوفير فرص العمل.

ب– *توفير المعلومات للمواطنين المحليين Information Access*: تسعى الحكومات المحلية في العديد من الدول إلى توفير المعلومات للمواطنين المحليين، من خلال الاستعانة بشبكة الإنترنت. وتتضمن هذه المعلومات:

وصف الوحدات التنظيمية التي تتشكل منها الحكومة، ومعلومات عمن يمكن الاتصال بهم، للحصول على خدمة ما، وبيانات التنمية الاقتصادية وضريبة الممتلكات، وجدول أنشطة الحكومة والمجالس المحلية، ومحاضر الاجتماعات، والتشريعات المحلية، ومعلومات سياحية، ومواقع التصويت، ومعلومات تاريخية محلية، إضافة إلى معلومات الحجز في الأماكن الترفيهية. كما تستطيع الحكومة الحصول على معلومات عن وجهات النظر المختلفة واهتمامات الدوائر الانتخابية.

ج– *تمكين المواطنين من الممارسة الديمقراطية*: يستطيع المواطنون، من خلال الحكومة الإلكترونية أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية وأن يشاركوا في جميع القضايا المحلية والمتمثلة فيما يلي: الحملات الانتخابية، وتسجيل أصوات الناخبين ونتائج الاقتراع، واستطلاع آراء المواطنين، وعقد منتديات ولقاءات جماهيرية. وفي بعض الدول، يستطيع المواطنون مخاطبة أعضاء المجلس المحلي، عبر البريد

1) سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص ص 102 – 103.

الإلكتروني، خلال اجتماعات المجلس، ويتمكن المواطنون من عرض أسئلتهم ومداخلاتهم خلال الاجتماع واعتبار تلك الأسئلة والمداخلات جزء من محضر الاجتماع الرسمي. وتقوم المجالس المحلية في بعض الدول ببث صوتي حي لاجتماعات المجلس عبر الإنترنت للمواطنين.

د- *زيادة كفاءة الوحدات المحلية*: يؤدي تطبيق الحكومة المحلية الإلكترونية إلى زيادة كفاءة الوحدات المحلية، حيث يترتب على ذلك توفير الوقت أو تخفيض الزمن اللازم لإنجاز المعاملات والخدمات، فضلا عن تخفيض التكلفة. كما يؤدي تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى التقليص من عدد الوثائق الورقية المتبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات، بحيث تصبح الرسالة الإلكترونية الوثيقة الوحيدة المتاحة أمام كلا الطرفين، وهوأمر ينطوي على عدة مزايا أهمها سرعة إنهاء الإجراءات وقلة عدد المستندات. كما تؤدي إلى شفافية الأداء، حيث تنخفض إلى درجة كبيرة العمليات التي يشوبها الفساد الإداري، وتصبح جميع الأعمال قابلة للمساءلة وللمراجعة من قبل طالب الخدمة والحكومة.

هـ- *تحقيق الاتصال الفعال*: إن استخدام تكنولوجيا الاتصالات في الحكومات المحلية يسهل على الموظفين الاطلاع على ما يجري من عمليات وإجراءات في كل إدارة من إداراتها. كما يمكن مديري ورؤساء الوحدات التنظيمية من إطلاع رؤسائهم أولا بأول عن أنشطتهم عبر البريد الإلكتروني. كما أن هذا الإطار التكنولوجي يوفر فرصة توزيع الوثائق والتصديق عليها إلكترونيا، بدلا من طباعتها ومراجعتها ورقيا. وتقدم الحكومة الإلكترونية فرصة تقديم أو إتمام الاتصالات عن طريق الشبكة العالمية، سواء من خلال زيارة الموقع على الشبكة أو البريد الإلكتروني. ولا يتوقف توظيف الإنترنت عند استخدام البريد الإلكتروني والمواقع الشبكية فقط، بل يمتد إلى إيجاد حلقات ربط واتصال بين أجزاء المؤسسة الواحدة، وكذلك بينها وبين المؤسسات الموازية، وكذلك حلقات فعالة تعمل على ربط الناس ببعضهم، وتتيح تدفق المعلومات بسرعة وفعالية[1].

3 - متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية:

يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية توافر مجموعة عناصر، من أهمها ما يلي[2]:

أ- *تطوير التشريعات، بما يتفق مع الحكومة الإلكترونية*: يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية تطوير التشريعات واللوائح المنظمة للعمل في الأجهزة الحكومية، بهدف تبسيطها وتوفيقها مع متطلبات التعامل الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت. ويتم هنا استبعاد جميع أشكال التعقيد وتكرار طلب المستندات،

1) سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 104.

2) أحمد حسن محمد العزام، "**الحكومة المحلية الالكترونية في الأردن: إمكانيات التطبيق**"، (رسالة ماجستير في الإدارة العامة)، الأردن- أربد: جامعة اليرموك، كلية الإدارة، قسم الإدارة العامة، 2001، يمكن تحميل الرسالة على الرابط:
http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=3219:2010-05-17-041-38&catide=43masters&Itimide=180\133docs.doc

وكثرة الإجراءات، دون إضافة ملموسة في تحقيق النتائج المستهدفة. كما يتطلب تفعيل نظام الحكومة الإلكترونية قبول مفاهيم جديدة لا تستوعبها التشريعات الحالية مثل التوقيع الإلكتروني على المستندات وأهمية الاعتراف به مع استخدام التقنيات التي تضمن حماية المعاملات الإلكترونية من التزوير أو التلاعب.

ب- *التنسيق بين الجهات المشتركة في تقديم خدمة أو عملية معينة*: يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية ضرورة التنسيق بين الجهات المختلفة المشتركة في إنجاز عملية معينة أوفي تقديم خدمة محددة. وعلى سبيل المثال: إذا كان إنهاء عملية منح ترخيص لإقامة مبنى يتطلب من المواطن مقدم الطلب أن يحصل على موافقات من عدة جهات حكومية مثل مديرية الإسكان، ومرافق الكهرباء، ومرفق المياه، والدفاع المدني، والآثار، وغيرها من أجهزة متعددة. فإن مقتضى التحول إلى الحكومة الإلكترونية يعني في المقام الأول أن تنسيق هذه الجهات الحكومية علاقاتها فيما بينها، بحيث يتعامل المواطن مع جهة واحدة فقط تتولى هي إلكترونيا إنهاء جميع المعاملات مع الجهات الأخرى المختصة.

ج- *تمكين المواطنين من التعامل مع الحكومة الإلكترونية*: يقتضي التعامل مع شبكة الإنترنت للحصول على الخدمات الحكومية أن يكون المواطن ملما بالقراءة والكتابة، وعلى معرفة بطرق التعامل، وأن يمتلك حاسبا آليا. ويمكن هنا تيسير إنتاج وبيع حاسبات آلية بأسعار معقولة. ويأتي على عاتق المؤسسات التعليمية مسؤولية تطوير مناهج وتقنيات التعليم لتكوين الطلاب تكوينا يتفق ومعطيات العصر الإلكتروني الذي نعيشه، وإعداد الخريجين القادرين على التعامل مع تقنيات الاتصالات والمعلومات. كما يتطلب ذلك أيضا زيادة وعي وثقافة المواطنين وتقبلهم لاستخدام الحكومة المحلية الإلكترونية[1].

د- *ضرورة توافر الحماية والأمن للمعلومات*: يمكن تلخيص الحواجز الرئيسية للحكومة الإلكترونية في كلمتين هما: الأمن والخصوصية أو السرية Security & Privacy . ولذلك، لا بد من حماية المعاملات الإلكترونية بين الهيئات الحكومية وبعضها البعض وبينها وبين المواطنين ضد عمليات القرصنة، ومنع إعاقة وصول المعلومات أو تشويهها وعمليات التزوير والاعتداء على حقوق الغير وحماية التوقيعات الإلكترونية وعمليات الدفع والتحصيل، وتوقيع عقوبات صارمة على المخالفين، وزيادة الرقابة على المعلومات الحكومية.

هـ- *تبسيط الهياكل التنظيمية وإعادة تأهيل الموارد البشرية*: يتطلب الإعداد لتنفيذ الحكومة الإلكترونية تبسيط الإجراءات، واختصارها، والتنازل عن العمليات الإدارية غير الضرورية، وتبسيط الهياكل التنظيمية، وإعادة النظر في تشكيل الجهاز الإداري المركزي للدولة، بحيث يضم عددا محدودا من الوزارات تختص

1) أحمد حسن محمد العزام، نفس المرجع السابق.

كل منها بإعداد الاستراتيجيات القومية والسياسات الجوهرية، وإسناد الأعمال التنفيذية في مجال عمل كل وزارة إلى وحدات الإدارة المحلية. ولابد من أن تكون الهياكل التنظيمية مرنة وملائمة لمهام ومسؤوليات الحكومة المحلية الإلكترونية. كما يجب إعداد خطة استراتيجية لإعادة تأهيل العمالة الزائدة لأداء أعمال أخرى مطلوبة في قطاعات الإنتاج والخدمات. كما ينبغي نشر ثقافة الحكومة الإلكترونية الصحيحة داخل الأجهزة الحكومية، بما يجعل العاملين يقومون عن قناعة ورضا بتحرير المعلومات التي تتعامل فيها الأجهزة الحكومية، فيما بين وحداتها المختلفة بصورة لائقة تخدم مفهوم الحكومة الإلكترونية[1].

و – *توفير آلية الدفع الإلكتروني*: يفرض التعامل مع أجهزة الحكومة عبر شبكة الإنترنت توافر آلية للدفع الإلكتروني لاستخدامها في سداد الرسوم المفروضة، للحصول على الخدمات. وهذا يقتضي النظر في أحد البديلين أوكليهما:

- تيسير وتعميم إصدار بطاقات الدفع الإلكترونية عن طريق البنوك، وهيئات البريد، والمؤسسات المالية، والشركات التجارية وغيرها. وقبولها في سداد رسوم الخدمات وشراء المنتجات عبر شبكة الإنترنت.
- إصدار وسيلة دفع جديدة (العملة الالكترونية) تسمى الأورو أو الدولار الجنيه أو الريال أو الدرهم أو الدينار الإلكتروني يحصل عليه الراغبون في التعامل مع أجهزة الحكومة الإلكترونية ويستخدمونه في سداد رسوم تلك الخدمات[2].

المبحث الثاني: مرافقة الحوكمة المحلية للمدن المستدامة.

نستعرض في هذا المبحث أهم الاتجاهات الحديثة التي ترافق مفهوم الحوكمة المحلية مع استراتيجية تفعيل المدن المستدامة، وذلك بإبراز كيفية بناء القدرات لتعزيز رأس المال الاجتماعي، كذلك عرض التعاون بين البلديات والتوأمة بين المُدن ومدى مساهمته في التنمية والتطوير خاصة في مجال نقل الخبرة والتقنيات الحديثة والمتطورة في الإدارة ؛ وفيما يخص المدن التفاعلية، قام الباحث بإبراز كيفية إبراز قواعد البيانات لتطبيق أنظمة تفاعلية. أما المطلب الرابع يدرس تنسيق الجهود في إطار برنامج الأمم المتحدة للمدن المستدامة.

المطلب الأول: بناء القُدرات لتعزيز رأس المال الاجتماعي.

يعتبر تحقيق التنمية الحضرية المستدامة هو الهدف الأساسي لتنمية المجتمعات العمرانية، ويتطلب ذلك إيجاد مداخل ومفاهيم مستحدثة يمكن تطبيقها وتنفيذها عمليا بطريقة فعالة تعمل على تحقيق

1) إيمان عبد المحسن زكي، " **الحكومة الإلكترونية – مدخل إداري متكامل**"، نفس المرجع السابق، ص 75.

2) سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 110.

مفاهيم ومبادئ الاستدامة والتواصل فى عمليات التنمية العمرانية. وبناء على العديد من مناقشات المؤتمرات الدولية لدراسة المداخل والرؤى الجديدة لإحداث تنمية حضرية مستدامة بالمجتمعات العمرانية اتضحت أهمية تعزيز دور المجتمع كطرف فعال في عمليات اتخاذ القرار من خلال اعتبار مبدأ التمكين المستدام sustainable enablement كمدخل للتنمية العمرانية المستدامة وتعزيز الرأسمال الاجتماعي.

وفى هذا الإطار يقدم البحث دراسة لمفهوم التمكين المستدام والتعرف على أهدافه ومن ثم دراسة لمراحل عملية التمكين المستدام وأهم ركائزه لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، كما يتطرق إلى مفهوم الرأسمال الاجتماعي وعلاقته بالمجتمع المدني.

أولا: مفهوم التمكين المستدام:

التمكين Empowerment لغويا من الفعل مكن، بمعنى ساعده على الحصول على شيء ما، أو زاد من قدرته وقوته، أو يجعل للشخص مكانة ومنزلة. وإداريا يقصد به منح السلطة والقوة الشرعية أو القانونية. وقد ظهر مصطلح التمكين كفلسفة إدارية جديدة منذ بداية الثمانينات، وازدهر في العقد الذي تلاه، ولقد اقترن تطبيقه باللامركزية واطلاق الطاقات الكامنة لدى العاملين والمنظمات حتى تزداد قدراتهم في أداء المهام المنوطة إليهم[1].

أما مفهوم التمكين المستدام sustainable Enablement إعادة صياغة لمفهوم التمكين في عمليات التنمية العمرانية، فهو يعنى تمكين المجتمع في منظومة التنمية العمرانية، بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية، بكل من الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم. ويعتبر التمكين المستدام مدخل لتنمية المجتمعات العمرانية بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، حيث يدرك هذا المدخل أهمية تلبية الاحتياجات الحالية للسكان، مع مراعاة متطلبات الأجيال المستقبلية، وبالتالي فهو يحدد الأطر والآليات اللازمة لدخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية مع مراعاة البعد عن التدهور العمرانى للبيئة العمرانية[2].

يعنى هذا أن يكون المجتمع أكثر ثقة في نفسه وأكثر فاعلية في التنظيم، ويعتمد على نفسه من القيام بمهام التنمية مع إشراف من السلطات الحكومية، ومن ذلك فهو يعنى بناء قدرات المجتمع ويؤكد على دعم وتطوير دور الجهات الوسيطة (المنظمات غير الحكومية NGos والجمعيات المعتمدة على المجتمع CBos).

---

1) مدحت محمد أبو النصر، " **إدارة منظمات المجتمع المدني** "، نفس المرجع السابق، ص 34.

2) Hamdi Nabeel, (1995), **Housing without Houses, Participation** , Flexibility and Enablement: Intermediate Technology Publications, London, p.88.

وبالتالي فهو يعتبر إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع بتطوير أداء أطراف عملية التنمية واستكمالها باقتراح أدوار جديدة وواجبات جديدة وإمكانية توظيفها من منظور شامل يحقق التنمية الحضرية المستدامة بالبيئة العمرانية.

أهداف التمكين المستدام: تهدف عملية التمكين المستدام إلى[1]:

– تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالبيئة العمرانية.

– تطوير آليات عملية التمكين في إطار عمليات التنمية المستدامة وتنظيم الاستفادة من القدرات المحلية.

– دخول كل فرد من أفراد المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية بهدف التعرف على احتياجات المجتمع وتلبيتها بطريقة تحقق التنمية المستدامة للبيئة العمرانية.

– "تعزيز وتنمية بناء قدرات المجتمع، من أجل إعداد المجتمع للقيام حاضراً ومستقبلاً، بأدوار اتخاذ القرارات والوصول إلى التنمية المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية".

– " إنشاء منظمات وسيطة بهدف خلق إطار عمل بين المجتمع والسلطة الحكومية، بمعنى أهمية تمكين (CBos, NGos) لتلعب دوراً فعالاً في عمليات التنمية العمرانية، حيث أن تمكين هذه المنظمات يعتمد على سياسة الحوار مع المجتمع وبالتالي فهم يعتبروا ممثلين لمصلحة المجتمعات ومسئولين عنها لإمكانية تحقيق تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية". فلقد أشار Dr. Baud إلى أنه من أهداف التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو أهمية وجود جهات وسيطة (NGos CBos,)". " وضع منهج قائم على التمكين في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية المستدامة أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الحضرية" وتحقيق المأوى الملائم للجميع".

مراحل عملية التمكين المستدام:

هناك ثلاثة مراحل رئيسية لعملية التمكين المستدام، وهى كما يلى:

1– *البدء ومنح السلطة:*

وتعتبر الخطوة الأولى لبداية دخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية، ويجب أن تتوجه مجهودات الأطراف الممكنة بشكل مقنع إلى المجتمع، وتعرف المجتمع عن معالجة القصور والسلبيات ببيئتهم العمرانية، وبذلك يكون لدى المجتمع الحافز والثقة من نجاح عمليات التمكين المستدام حتى يمكنهم التوصل إلى النتائج المطلوبة"، "ولن يكون البدء في عملية التمكين ذونتيجة واضحة إلا

1) ريمان محمد ريحان، " **تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة** "، رسالة ماجيستير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الهندسة، 2007)، ص243.

تحت رعاية الحكومة المركزية ومن ذلك فإن هذه الخطوة تعتبر الخطوة الرئيسية في عملية التمكين والتي تضمن النجاح للخطوات التالية والعملية التنموية كلها".

2- *تنظيم المجتمع:*

وتعتبر الخطوة الثانية في عملية التمكين المستدام " وتعنى تشكيل جهات وسيطة متمثلة في (المنظمات غير الحكومية NGos، والجمعيات المعتمدة على المجتمع CBos)، وذلك لأن عملية تنظيم المجتمع تتطلب قوى تساعد فى عمليات التدريب على بناء القدرات الإدارية، وخبرات تنظيمية متساوية مع وضع مؤسسات تعاونية ومن ذلك فإن استثمار المنظمات المجتمعية هام جداً لعملية التمكين لأنه يضمن مجهودات المجتمع للتنمية الذاتية التي تحقق الاستدامة الذاتية Self Sustainability"

3- *تواصل تنمية المجتمع:*

" تعتبر خطوة هامة جداً لأنها تضمن استمرار تواصل عملية التمكين فى المستقبل، فهي تسمح للمجتمعات المحلية بأن تمارس التنمية الذاتية". ويجب تقييم عملية التمكين دائماً، لكى تثبت مدى قدرتها على التواصل والاستدامة البيئية (متوافقة مع البيئة العمرانية)، الاستدامة الاجتماعية (تحقيق الاحتياجات دون التأثير على الأجيال المستقبلية)، الاستدامة الاقتصادية (الإنتاجية، خفض التكلفة). وبالتالي، تعنى هذه المرحلة استمرار تطبيق القطاعات المجتمعية لعملها مع إشراف الحكومة والمخطط[1].

معايير عملية التمكين المستدام:

هناك مجموعة من المعايير لعملية التمكين المستدام تتلخص فى:

1- *معايير الاستدامة والتواصل:*

" تؤكد عملية التمكين المستدام على أهمية تحقيق عامل الاستدامة وذلك من خلال تناول عملية التنمية من منظور شامل على أساس أن الاستدامة هي عملية توازن بين الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية. وذلك بمعنى تمكين المجتمع من القيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية العمرانية بهدف إعداد بيئة عمرانية مناسبة له وللأجيال القادمة[2]".

2- *الأسس العمرانية:*

وهى كل ما يختص بالبيئة العمرانية من (خدمات / طرق / وفراغات عمرانية/ ومباني ووحدات سكنية)، وتتحقق التنمية الحضرية المستدامة عن طريق تأكيد مسئولية المجتمع تجاه بيئته العمرانية،

1) Khaled M Abdelhalim , " **Community Enablment Approach For Egyptian Urban Local Communities"**, UK: University Of New Castle , Upon Tyne , MA , 1995 , P P 223-225.

2) ريمان محمد ريحان، نفس المرجع السابق، ص247.

بالإضافة إلى أنه يجب تحديد الحيز العمراني الذي يطبق عليه منهج التمكين".

3- *الأسس الإدارية:*

وتختص بعمليات منح السلطة وبناء القدرات والتدريب على عمليات الإدارة والمتابعة مع أهمية تمكين المواطنين للقيام بدور فعال في صنع واتخاذ القرارات الخاصة ببيئتهم العمرانية، وتطوير النظام الإداري للبرامج التنموية بتعميق اللامركزية.

4- *الأسس الاقتصادية:*

تهتم بالعلاقة بين الإمكانات والاحتياجات، وتؤكد أهمية إمكانات المستعمل في مواجهة تكلفة المسكن.

5- الأسس الاجتماعية:

تهتم بالجوانب المتعلقة بالسكان أنفسهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم الاجتماعية، وذلك بتمكين المجتمع للتعرف على احتياجاته لأن المجتمع هو الأقدر على التعرف على احتياجاته ومتطلباته[1].

ثانيا: مفهوم رأس المال الاجتماعي

جذب مفهوم الرأسمال الاجتماعي انتباه كثير من الباحثين والمفكرين خلال العقد الأخير من القرن الماضي، بالرغم من وجود خلاف بينهم حول رؤيتهم للأسباب التي أدت غلى جذب هذا الانتباه نحو المفهوم. ويعتقد (جو مغواير Joe Maguire) أن أحد الأسباب التي أدت إلى أن يجذب هذا المفهوم الانتباه هو اعتماد المجتمع المدني عليه، وبغض النظر عن رؤيته هذه والاختلاف القائم بشأنها فإنه لا أحد الارتباط الموجود بين المصطلحين، فعلى سبيل المثال يقول (باتريك كيلبي Patrick Kilby) في وصفه للعلاقة بينهما: " بينما يمثل المجتمع المدني الترتيبات المؤسساتية غير الحكومية في المجتمع، فإن الرأسمال الاجتماعي يصف العلاقات الاجتماعية التحتية من هذه الترتيبات المؤسساتية".

يعتقد بأن (ليدا هانيفان Lyda Hanifan) كان من أوائل من استخدم هذا المفهوم وعرفه حسبما أورد " Gupta" وآخرون على أنه "تلك الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس: مثل النية الحسنة، الزمالة، التعاطف والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يكونون وحدة اجتماعية[2]".

يقصد بالرأسمال الاجتماعي المعايير والثقة وشبكات التبادل التي تيسر التعاون المفيد للأطراف

1) ريمان محمد ريحان، نفس المرجع السابق، ص 249.

2) نادية أبو زاهر، " **التنمية المستديمة في المدن الأمريكية** "، مجلة الحوار المتمدن، العدد 224، (جامعة القاهرة: كلية الإدارة والاقتصاد، 2008)، ص 14.

المختلفة في أي مجتمع ويمثل رصيدا مهما.

كما عُرِفَ على أنه "معالم المنظمة الاجتماعية مثل الشبكات، المعايير والثقة الاجتماعية التي تسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة". جاء هذا الوصف للرأسمال الاجتماعي في مقاله:" اللعب المنفرد للبولنج: تدهور رأس المال الاجتماعي الأمريكي"، التي اعتبرت انها تمثل "آخر مرحلة من الافتتان الجديد بالمجتمع المدني". فيما رأى آخرون أن هذه المقالة مِؤشر على هبوط المجتمع المدني الأمريكي على الرغم من أن بوتنام لم يكن أول من كتب عن مفهوم الرأسمال الاجتماعي إلا أنخ يوجد من يعتبره من أهم الكتاب الذين ساهموا في تطور هذا المفهوم، حيث أضاف إليه أبعادا متميزة استطاعت أن تمدده من الفرد إلى الأسرة إلى العائلة إلى المجتمع.

وصَفَ المُفكر الأميركي الشهير "فرانسيس فوكوياما" رأس المال الاجتماعي بأنه الفضائل المتجذرة في سلوك الأفراد والتي تدفعهم إلى التعاون والتكافل بينهم. وعرّفه آخرون بأنه مدى اندماج الأفراد في الحياة العامة واهتمامهم بالشأن العام، ما يعني أن مجرد انتماء الفرد لمنظمة معينة أول «جماعة أم» يولد نفعاً.

وقسّمه غالبية العلماء إلى إيجابي وسلبي. وينشأ السلبي منه عن العلاقات لاجتماعية غير الحميدة والمنظمات غير الشرعية التي يرفضها الوعي الجمعي. ومن أمثلته الفساد والمحسوبية وتوريث السلطة والتمييز بين الأفراد على أساس الدين أو العرق أو النوع وغيرها.

وبخلاف رأس المال العيني الذي يتمثّل في أدوات الانتاج، يتميز رأس المال الاجتماعي بأنه غير ملموس، ومملوك للجماعة ككل وليس الفرد، ويتزايد مع الاستخدام، كما أنه يحدد الخصائص البنيوية والوظيفية للجماعة. ويلعب المعتقد الديني دوراً أساسياً في تأصيل القيم الجماعية وترسيخها بغض النظر عن المنفعة الدنيوية والتضحيات المترتبة على اعتناقها. وأضحى نشاط المساجد والكنائس والجماعات الدينية عموماً في عمق التداخل بين النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص المؤشرات التي يقوم عليها الأسمال الاجتماعي وهي[2]:

1- المشاركة الاجتماعية والمهنية والسياسية: بما أن مفهوم الرأسمال الاجتماعي يرتبط بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات فإن أهم المعايير المستخدمة لقياسه تتعلق بالمشاركة مثل عضوية المؤسسات الاجتماعية التطوعية والسياسية والدينية وغيرها وما يمثله ذلك من اندماج في مؤسسات

1) Forrest R & Kearns A , « **Social Cohesion , Social Capital and the Neighborhood** » , UK: Urban Studies , Vol 38 , N° 12 , P P 2125 – 2143.

2) Putnam RD , **"Bolowing Alone: America's Declining Social Capitals"** , Journal Of Democracy , Vol 6, N° 1 , PP 65-78.

المجتمع.

2- الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي: يركز هذا البعد على الشبكات غير الرسمية وبخاصة شبكات الدعم الاجتماعي بما في ذلك الاتصال مع الأصدقاء والأسرة والاجتماعات غير الرسمية والعلاقات العائلية وتكرار الاتصال سواء عن طريق الزيارة او الهاتف او البريد الإلكتروني، وهناك مؤشرات على أن دعم الأسرة والأصدقاء والجيران له تأثير على استقرار الفرد وهو مصدر حماية في مواجهة الحالات الطارئة والضغوط النفسية الشديدة.

3- الثقة: يعتبر الكثير الثقة عنصرا مهما في الرأسمال الاجتماعي سواء كانت بين الأشخاص او الثقة في المؤسسات والخدمات العامة، باعتبار أنها تعطي إحساسا بالأمان والطمأنينة في العلاقة بين الأشخاص وبالرضا من الخدمات المقدمة إليه، وتصف الثقة الأيمان بالنوايا الطيبة والسلوك المتوقع للأخرين، وتنشأ نتيجة الخبرة المتراكمة في العلاقة مع الآخرين أو نتيجة الآراء المتأصلة اجتماعيا حول الآخرين. وبالتالي فهي تعكس توقعات والتزامات متبادلة.

4- التوجهات والقيم المشتركة يشمل هذا البعد القيم والمعايير التي تتعلق بالرؤية والمواقف المشتركة حول السلوك العام في المجتمع والمقبول لدى معظم الأشخاص والمجموعات. كما يشمل العمل التطوعي والأعمال الخيرية التي تعكس الرغبة في المساعدة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومما يساهم في عملية صنع وتراكم رأس المال الاجتماعي استخدام تكنولوجيا المعلومات، وزاد الاهتمام بالعلاقة بينهما للأسباب التالية[1]:

1- تنامي التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية الناتجة من تكنولوجيا المعلومات.

2- تدني المشاركة السياسية والاندماج في الحياة العامة حتى في الدول الليبرالية العريقة مثل الولايات المتحدة، على رغم التطور الهائل في وسائل الاتصالات.

3- زيادة الاحتكارات، ولا سيما المتعلقة بالمعلوماتية، وتعاظم الفجوة بين الفقراء والأغنياء. ولذا ظهرت الحاجة إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والجهود الطوعية في الفضاء الإلكتروني، للتقليل من حدّة هذه المشاكل.

4- ظهور أزمات كبرى تهدّد المجتمع البشري ككل مثل الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون والأعاصير الضخمة والإرهاب وغيرها. وبالتالي، فرضت هذه الأخطار تعاون الجميع لمجابهتها، مع

---

1) عبد الناصر عبد العال الحياة، **بفضل تداخل التقنية والسياسة والدين والاقتصاد... تكنولوجيا المعلومات تصنع رأس المال الإجتماعي**، 2008/09/30. تاريخ الزيارة 18 ماي 2011، الرابط:
<http://www.alhasebat.net/vb/showthread.php?t=6306>

التشديد على أهمية استخدام المعلوماتية في تحقيق التعاون.

5- زيادة النزعة الفردية والفساد الأخلاقي وتشوّه البنى الاجتماعية ولا سيما الأسرة بمفهومها التقليدي. وتالياً، توجّب البحث عن وسائل مبتكرة لترسيخ القيم الحميدة بين الأفراد وتعزيز التواصل بينهم وتمكينهم من التمتع بمزايا الاجتماع وفوائد العيش الجماعي المتكافل.

ثالثا: العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني

قبل الخوض في العلاقة التي تربط المفهومين لا بد من تعريف المجتمع المدني وأهميته ودوره في تفعيل التنمية المستدامة وكيفية تمكينه وبناء قدراته.

تعريف المجتمع المدني: جاء في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: صنع القرار على المستوى الوطني (الأحزاب السياسية، النقابات والجمعيات...). وليس المقصود بالمجتمع المدني بكل تكويناته تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة (المشاركة بمعناها الواسع). وبالتحديد فإن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييريه شاملة في المجتمع ككل وليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني[1].

فالمجتمع المدني يتضمن المؤسسات التطوعية التي لا تسعى لتحقيق الربح وغير الحكومية والمعنية بفئات متنوعة في المجتمع إضافة إلى المؤسسات الإعلامية، الاتحادات والجمعيات المهنية المختلفة، هذه المؤسسات تعمل مع بعضها البعض لتحقيق غايات مشتركة وعامة والتي تعتبر أساسية للحوكمة الجيدة، فهي بذلك تكمل إضافة إلى القطاع الخاص دور الحكومة في تحقيق التنمية المتساندة.

وتتجلى أهميته في مشاركته كفاعل رئيسي في تسيير الحياة العامة وهوما خلص إليه الأكاديمي الأمريكي: روبرت بوتنام الذي يرى أن العمل التطوعي يساهم في تقوية الرأسمال الاجتماعي مما يضفي مزيدا من الثقة والتعاون الذي يؤدي بدوره إلى حكومة أفضل مواطنين يطلبون أكثر.

وفي أدبيات المجتمع المدني يشير التمكين إلى ثلاثة أنواع هي كالتالي:

1- تمكين منظمات المجتمع المدني حتى تصبح أكثر قدرة وقوة على أداء المهام المطلوبة بل والمتوقعة منها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة محاور أهمها:

أ- توافر مناخ تشريعي يسمح لها بالعمل دون أية معيقات.

1) مدحت محمد أبو النصر، " **إدارة منظمات المجتمع المدني** "، نفس المرجع السابق، ص 112.

ب–تشجيع الحكومة لها وتمويلها، إضافة إلى إشراكها في بعض المشروعات والبرامج، وتوفير الاعفاءات الضريبية.

ت–تشجيع القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات الهادفة إلى البح) لأن يقوم بدوره الاجتماعي تجاه تمويل بعض مشروعات وبرامج المجتمع المدني، وتدعيم منظماته من منطلق مبدأ المسؤولية الاجتماعية social responsibility الذي يشير إلى مسؤولية القطاع الخاص في المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ث–قيام منظمات المجتمع المدني بتطوير نفسها، وتنمية قدراتها، واتباع الأساليب الاجتماعية والادارية والمحاسبة الحديثة في ادارتها وإدارة برامجها ومشروعاتها مثل: إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات، الشفافية، المساءلة وتشجيع العمل التطوعي، والاهتمام بانتخابات القيادات وتدريبها، والتخطيط والتنفيذ السليم لعمليات جمع التبرعات.

2– تمكين العملاء أو الجماعات والفئات المظلومة والمهمشة في المجتمع، مثل الفقراء، المرأة، المسنين ولمعاقين...، وذلك من خلال مساعدتها على الاعتماد على نفسها بتنمية قدراتهم وتزويدهم بمهارات من شأنها فتح فرص عمل لهم، كذلك يمكن تمكين هذه الجماعات والفئات من خلال برامج التوعية حتى تستطيع أن المطالبة بحقوقها وممارستها.

هذا وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي خمسة معايير لقياس درجة أو مستوى تمكين العملاء وهي:

- تعزيز ثقة العملاء بأنفسهم.
- زيادة قدرة العملاء ومستوى الوعي لديهم.
- تسهيل عملية تعبير العملاء عن مطالبهم.
- تنمية قدرات العملاء على الاشتراك في عمليات صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بهم.
- زيادة قدرة العملاء على العمل الجماعي.

3– تمكين العاملين والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني من خلال دعم قوتهم ونقل قوة اتخاذ القرارات والتصرف والرقابة إلى مستويات أدنى (مستوى العاملين والمتطوعين) ومنحهم السلطة والمسؤولية.

أراء الكتاب حيال الربط بين مفهومي الرأسمال الاجتماعي والمجتمع المدني متنوعة، تراوحت بين من وجد أن عملية الربط بينهما مفيدة وبين من رآها خطرة، ويمكن تلمس هذا الربط من خلال ما قاله (فرانسيس فوكوياما F. Fukuyama) : "المجتمع المدني ارتبط برأس المال الاجتماعي وينهض نتيجة

لرأس المال الاجتماعي، لكن لا يشكل رأس المال الاجتماعي نفسه. من المفترض أن تنتج وفرة من رأس المال الاجتماعي مجتمعا مدنيا كثيفا، والذي بالمقابل يعتبر عالميا أنه شرط ضروري للديموقراطية[1]."

كما يمكن ملاحظة الربط بين المفهومين من خلال ما قاله كل من: (ايفو امبارات ووجيف روسير، Ivo Imparato. Jeff Rusrer): "المبادرة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي يبدو أنهما بعدان مستقلان ذاتيا للمجتمع المدني. المستوى العالي من المبادرة الاجتماعية في المجتمع المدني يتبنّى إنتاج رأس المال الاجتماعي، لكنَّه لا يُنتجه مباشرة. هناك في الحقيقة مجموعات مثل المجموعات الريفية، لها قدرة عظيمة على مواجهة الأخطار لكن قدرتها على النمو قليلة. لذا، المبادرة الاجتماعية ليست كافية لإنتاج رأس المال الاجتماعي".

إذا كان المجتمع المدني يشير إلى أي من النقاش لرأس المال الاجتماعي، عندئذ فإن الأخير يستطيع أن يُعتبر مقياسا للمجتمع المدني. مع ذلك رأس المال الاجتماعي لا يقيس ميل المجتمع المدني نحو حماية المجتمع، بل يُمكن أَن يُنْظَر إليه بشكل مفيد لقياس قدرة المجتمع المدني. هكذا يمثل رأس المال الاجتماعي تفاعلاً بين المجتمع المدني ومبادرته الاجتماعية[2].

ويلمس الربط بين المفهومين أيضا من خلال ما قاله (ريشارد وود،Richard Wood) الذي يعتقد أن رأس المال الاجتماعي يشكل تركيبا لتحليل المجتمع المدني: "مفهوم رأس المال الاجتماعي لتحليل جذور العمل الديمقراطي، ويبذل الجهد لتصوير كل الفائدة والحدود لرأس المال الاجتماعي كونه يشكل تركيبا لتحليل المجتمع المدني[3]".

وعلى كل يبقى الجدل قائما حول العلاقة بين المفهومين بين من يراه مفيدا ومن يراه خطرا، ذلك أن الفريق الأول يجد في فكرة الرأسمال الاجتماعي طريق مفيد للدخول في الجدل حول المجتمع المدني". فيما يرى آخرون أن هناك "خطورة في تطبيق رأس المال الاجتماعي على المجتمع المدني، لأن رأس المال الاجتماعي نظرية قيد التطور ولم تكتمل بعد.

وسواء أكان الربط بين المفهومين "مفيدا" أم "خطرا"، فإن نتيجة هذا الربط بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي أدت في كثير من الأحيان إلى زيادة الجدل وتشويش العلاقة بينهما، الأمر الذي دعا بعض الكتّاب مثل (فوكوياما، Fukuyama) إلى القول إنه "يوجد تشويش في العلاقة الفعلية في أغلب الأحيان بالعلاقات القابلة للاشتقاق. ذلك، بأنّنا نُشوّش العلاقة بين المجتمع المدني مع رأس المال

1) Fukuyama, Francis. "**Social Capital and Civil Society**" , International Monetary Fund , October 1999 , Visites In 08/05/2011 , Link: http://www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/fukuyama.htm

2) Forrest R & Kearns A , « **Social Cohesion , Social Capital and the Neighborhood** » , UK: Urban Studies , Vol 38 , N° 12 , P P 2125 – 2143.

3) Wood, Richard L. (2001) "**Political Culture Reconsidered Insights on Social Capital from and Ethnography of Faith- based Community Organizing.**" In Bob Edwards, Michael W. Foley and Mario Diani (eds.).

الاجتماعي. المجتمع المدني قد يكُون متكوّنا من العلاقات من رأس المال الاجتماعي، لكن المجتمع المدني ليس رأس المال الاجتماعي[1]".

المطلب الثاني: دور توأمة المُدن في نقل الخبرة.

منذ قمّة الأرض في ريودي جانيرو سنة1992 ، ومؤتمر المسكن الثاني في إسطنبول سنة1996، ثمّ قمة جوهانسبرغ سنة 2002، كانت الخشية من تنامٍ لا حدّ له للمدن قد أخلت مكانها لرؤية أكثر إيجابية للأراضي المدنية بوصفها محرّكات اقتصادية للتنمية .وهكذا فُرضت ضرورة انخراط السلطات المحلية في تنفيذ الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة، واليوم تتوجه الأمم المتحدة مباشرة إلى الجهات المحلية لمتابعة الأهداف الألفية للتنمية.ODM)

شبكات المدن

هذا المناخ السياسي شجّع انبثاق جهات محلية بوصفها مجموعات ضغط على المشهد الدولي إنشاء شبكات المدن في مختلف مناطق العالم .وفي سنة 2004 كان إنشاء «اتحاد المدن والحكومات المحلية (CGLU)» قد دشّن عتبة في هيكلة ونفوذ السلطات المحلية، مع اندماج رابطتين كبيرتين« الاتحاد العالمي للسلطات المحلية» (IULA) و«الرابطة الدولية للمدن المتحدة » (FMCU) مع شبكة Métropolis . هذه المنظمة الجديدة، المكلفة بتوطيد دور وموقع المدن. حيث لم تكن المدن في أيّ يوم حاضرة في المشهد الدولي كما هي حالها الآن، ليس بسبب ثقلها السكاني فحسب، بل كذلك بوصفها مكاناً تتجسد فيه التحديات الرئيسية للعولمة. الشاهد على هذا ظهور شبكات من المدن ذات الاعتماد المتبادل، والتسلسل الهرمي بين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وأدواتها، في تبادل الخبرة عن طريق المعاملة بالمثل، تعدّل مقاربة التعاون في المسألة المدينية الخاصة بالحكومات المحلية لدى المراجع الدولية، وكذلك الصلات مع التعاونيات اللامركزية[2]، كانت مؤشر على الدور المتعاظم لـ «دبلوماسية المدن » على الساحة العالمية.

وفي الجنوب كما في الشمال، تأسس العديد من شبكات المدن :الشراكة من أجل التنمية البلدية (PDM في أفريقيا، والـ CALGA و Merco Ciudades في أمريكا اللاتينية، و City Net في آسيا، و Eurocitésلعدد من المدن الأوروبية والأعمال الأوروبية لصالح التعاون اللامركزي والمبادرات من نوع

1) Francis Fukuyama, op cit.

2) فكرة التعاون اللامركزي، التي ظهرت مع ميثاق لوميه السادس سنة1989 ، تترجم التزام المفوضية الأوروبية لصالح أشكال الحكم المحلية، ولمشاركة معمقة من جانب المجتمع المدني .والتعاون اللامركزي، في المعنى الاتحادي، لا يقتصر على العلاقات التي تقيمها الجهات المناطقية مع نظرائها في البلدان النامية، بل يُدرج المجتمع المدني أيضاً .وبهذه الصفة، يمكن الإبقاء على التعاون اللامركزي حين تكون علاقات الاتحاد الأوروبي مع مؤسسات الدولة لبلدٍ مستفيد من العون، قد عُلّقت لأسباب سياسية، كما في مثال برماني وهاييتي.

Cities Alliance ترتكز على هذه الشبكات، وتساهم في تنميتها وفي تضامنها، وفي اعتمادها على التبادل، تقدّم الدليل على أنّ التعاون في« المساعدة » وفي تناقل الخبرة من الشمال إلى الجنوب، قد تطوّر إلى تعاون أكثر اتجاهاً نحو المعاملة بالمثل، مستهدفاً توطيد دور وسلطة التأثير لدى الجهات المحلية.

ومنذ عشر سنوات، وبهدف ضمان حكم مديني أفضل في المسائل الإدارية والمالية أو توفير الخدمات، قامت جهات ONU-Habitat والبنك الدولي، حيث ثمّ مؤخراً تطوير أدوات تحليل وتقييم للظواهر المدنية.

وأنشئت، لهذا، مراصد مدينية هدفها تحسين معرفة، ومساعدة، السلطات المحلية والمجتمع المدني في تطوير المؤشرات والإحصائيات، وفي جمع المعلومات الكفيلة بخدمة صياغة سياسات مدينية.

وفي هذا السياق من الصعود القوي لمشاغل الجهات المحلية على المسرح العالمي، توجهت التعاونيات اللامركزية إلى أداء دور أساسي على صعيد إعادة تحديد توجّه التنمية المحلية والعون العامّ على التنمية.

وسنقدم فيما يلي نموذج عن توأمة البلديات والمُدن الفرنسية[1]:

نقاط امتياز التعاون اللامركزي الفرنسي

التوأمة بين المدن، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، هي في أصل التعاون اللامركزي الفرنسي . وصبيحة الجفاف في بلدان الساحل الأفريقي خلال سنوات السبعينيات، اتخذت التوأمة شكل الأعمال الإنسانية .ومنذ خمس عشرة سنة، تُطوّر الجهات المحلية أنشطة عالمية ضمن حقل الكفاءة الخاصّ بها . وهكذا فإنها تنقل خبرتها في تطبيق سياسات عامة مثل اللامركزية، وإدارة الخدمات المدينية، وتنفيذ المشاريع المدينية، أو تهيئة الأراضي .وهذا الحقل من النشاط أقرّه قانون 6 شباط) فبراير 1992 (، وإنشاء المفوضية الوطنية للتعاون اللامركزي، التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في فرنسا، بهدف دعم قيام الجهات المناطقية بنشاطات خارجية .وفي فرنسا تقوم جميع المناطق، و % 80من الدوائر، و % 80من البلدات الأزيد من5000 نسمة، بممارسة التعاون اللامركزي مع120 بلداً على امتداد العالم .والمناطق الأكثر تركيزاً هي أفريقيا الفرنكوفونية، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا، والصين .والحقل يتجه إلى التوسع صوب أفريقيا الناطقة بالبرتغالية أو الإنكليزية، وأوروبا الوسطى والهند.

1) منذ أكثر من عشر سنوات، جرى تطبيق أنظمة مساعدة لممثلي التعاون اللامركزي، وذلك في جميع المناطق الفرنسية تقريبا. وهي تقوم على وضعيات قانونية مختلفة، ولكنها تقدّم خدمات متماثلة: توحيد المعلومات، دعم حَمَلة المشاريع، التنسيق بين الأطراف، التأهيل .أوّل هذه الأنظمة تأسس سنة 1993 في منطقة رون ألبRESACOOP ؛ وتوجد مبادرات مماثلة في مناطق أخرى :الألزاس،IRCOD ؛ باس نورماندي(orizons solidaires) ، بورغون(AB2C) ، فرانش كونتيه(CERCOOP) ، نور باد كاليه (LIANES) ، بروفانس ألب كوت دازور (MEDCOOP) ، لوار (SGAR, ALCID) ، والوسط (CENTRAIDER).

المبادرة المحلية

أعمال التعاون اللامركزي هي بصفة كلية، مسؤولية الجهات المناطقية الفرنسية .ولهذا فإن المبادرات مبعثرة وتستجيب لأهداف متغايرة .ومع ذلك، تسعى الجهات المحلية اليوم إلى توحيد وسائلها حول استراتيجية وطنية واحدة، بحيث تتيح للمدن، كبيرة وصغيرة، في الشمال كما في الجنوب، أن تنضمّ إلى الأعمال العالمية المشتركة[1]. وهذا، قبل كل شيء، يعني تعاوناً سياسياً، بين عمدة وعمدة، قائماً على التزام بين طرفين متساويين .وفي تعبئة الموظفين في المناطق والهياكل المنبثقة عن المجتمع المدني، تهدف مشاريعها وبرامجها إلى تدعيم طاقات الإدارة وتنمية الاستقلال الذاتي لدى الشركاء .ومبدأ المعاملة بالمثل من خلال التبادل الثقافي، ودعم الجمعيات المحلية، وتوطيد الكفاءات المحلية ومرافق التميّز، يشكّل واحداً من الأهداف النهائية.

الجذور المناطقية

البعد المناطقي للسياسات العامة هو اليوم، وعلى نطاق واسع، صلاحية الرعاة الماليين. ويجري، أكثر فأكثر، الاعتراف بالجهات المحلية كأطراف حوار حول المشروعات التي تتجاوز المنطق القطاعي الوحيد .وفي هذا السياق، يمتلك التعاون اللامركزي قدرة على تعبئة الممثلين المحليين للمنطقتين المشتركتين في مشاريع وأهداف متجذرة محلياً، وداخلة في المضمار العالمي، على حدّ سواء .وإنها، في اعتمادها أولاً على مواردها الخاصة، تضمن للشركاء التزاماً على المدى البعيد .وأخيراً، وبفضل تطور التمويل المشترك بين الجهات المحلية والرعاة الماليين الوطنيين والعالميين، يمكن لها أن تساهم في تنفيذ مشروعات عملياتية ذات شأن كبير، مطبّقةً المستويات الإقليمية أو الوطنية للإدارة وللمنظمات العالمية.

والمستقبل، بذلك، يعتمد على التنسيق مع الجهات المحلية الأخرى في الاتحاد الأوروبي، ووكالات التنمية، والشبكات العالمية.

المطلب الثالث: إرساء قواعد بيانات لتفعيل المدن المتعلمة تفاعلياً.

تشكل إدارة المعرفة احد التطورات الفكرية المعاصرة، حيث تعاظم دورها في تحقيق الميزة التنافسية في مجال منظمات الأعمال. وقد تبلور ذلك في ظهور وظائف جديدة في الهياكل التنظيمية لبعض هذه المنظمات، خاصة الكبرى منها. وتعكس هذه الوظائف مسؤوليات إدارة المعرفة.

ويتميز مجتمع المعرفة –مجتمع ما بعد الرأسمالية– بان المورد الرئيس فيه هو المعرفة وليس راس المال أو الخامات وغيرها من عناصر الإنتاج. ولكن على الرغم من كثرة ما كتب حول إدارة المعرفة في

1) الوكالة الفرنسية للتنمية، " **مدن متنامية – الطبعة العربية** "، (فرنسا: وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، الوكالة الفرنسية للتنمية، معهد التهيئة والعمران المديني في منطقة إيل دو فرانس، 2011)، ص 76.

الأدبيات الغربية ووجود نماذج متعددة تنطلق من منظورات مختلفة، إلا انه لا يوجد حتى الآن نموذج يحظى بقبول جمهور الباحثين يتضمن الأبعاد المتعددة للمفهوم، خاصة في المنظمات العامة.

ولتطبيق إدارة المعرفة، قامت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وكذلك بعض المدن في استراليا وانجلترا باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الإدارة الفعالة للمعرفة داخل المنظمة والوصول إلى المنظمة المعرفية أو التعليمية Learning Organization ؛ ومن هذه الإجراءات الضرورية تغيير الهياكل التنظيمية، والثقافة التنظيمية، والاستراتيجية، وتشجيع التعلم، والتغيير والابتكار [1].

ويرى البعض أن تطبيق إدارة المعرفة يتطلب توافر مجموعة من العناصر مثل: أن يكون الهيكل التنظيمي أكثر ملائمة لإدارة المعرفة، بحيث يؤدي إلى استقلالية أكثر في اتخاذ القرار، ويساعد على العمل بروح الفريق. كما يجب أن تتسع الثقافة التنظيمية لتحتوي الجوانب العديدة الخاصة بإدارة المعرفة. وإلى جانب ذلك، يجب أن تكون هناك القيادة التي تشجع على تبني إدارة المعرفة، إذ يتعين أن تتوافر فيها القدرة على شرح الرؤية للآخرين، وأن يكون قدوة لهم.

❖ **أهمية إدارة المعرفة:**

تأتى أهمية إدارة المعرفة من دورها فيما يلي[2]:

ا- تبسيط العمليات وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات المطولة أو غير الضرورية، كما تعمل على تحسين خدمات العملاء، عن طريق تخفيض الزمن المستغرق في تقديم الخدمات المطلوبة.

ب- زيادة العائد المادي، عن طريق تسويق المنتجات والخدمات بفاعلية أكثر، بتطبيق المعرفة المتاحة واستخدامها في التحسين المستمر، وابتكار منتجات وخدمات جديدة.

ج- تبنى فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية. فإدارة المعرفة أداة لتحفيز المنظمات على تشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية، لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.

د- تنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.

---

1) سمير محمد عبد الوهاب، " **متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية** "، مقالة علمية محكمة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإدارة العامة، 2010)، ص 2.

2) هدى حمودة، " **نحو آفاق الإصلاح والتطوير الإداري لأداء الأعمال إلكترونيا عبر شبكة الانترنت** "، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الخامس عشر، (مصر: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط)، 2005، ص 136.

هـ- تعزيز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء المنظم المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه.

و- تحديد المعرفة المطلوبة وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة فيها وتطبيقها وتقييمها.

ز- أداة لاستثمار رأس المال الفكري للمنظمة، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة.

ح- تحفيز المنظمات على تجديد ذاتها ومواجهة التغييرات البيئية غير المستقرة.

ط-إتاحة الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، عبر مساهمتها في تمكين هذه المنظمات من تبنى المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

ى- دعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية.

❖ **متطلبات تطبيق إدارة المعرفة:**

يتطلب تطبيق إدارة المعرفة تهيئة بيئة المنظمة للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من المعرفة، بحيث تكون بيئة مشجعة على الإدارة الفعالة للمعرفة، ومن ثم يمكن تخزين ونقل وتطبيق المعرفة. وبصفة عامة، فإن مثل هذه البيئة تتطلب توافر العناصر الآتية: هياكل تنظيمية ملائمة لإدارة المعرفة، وقيادة وثقافة تنظيمية تشجع على ذلك، وتكنولوجيا المعلومات. وفيما يلي شرح لهذه المتطلبات[1]:

1- *الهياكل التنظيمية*:

مما لاشك فيه أن الهياكل التنظيمية الأكثر ملائمة لإدارة المعرفة هي تلك الهياكل التي تتسم بالمرونة والتكيف مع البيئة وسهولة الاتصالات وقدرتها على الاستجابة السريعة للمتغيرات.

وبصفة عامة، فان تهيئة المناخ المناسب لتطبيق إدارة المعرفة التنظيمية تتطلب بالضرورة التحول إلى الممارسات الإدارية المعتادة الأكثر توافقاً مع معطيات عصر المعرفة، مثل:

* التحول من الهيكل التنظيمي الهرمي الشكل المتعدد المستويات إلى الهياكل التنظيمية الأكثر تفلطحاً والأبعد عن الشكل الهرمي.

* التحول من النظم المركزية التي تعتمد على احتكار المعرفة وتركيزها في مستوى تنظيمي واحد، إلى النظم اللامركزية، التي تستند إلى تدفق وانتشار معرفي يغطى المنظمة كلها ويشارك الجميع في تخليقها.

1) صلاح الدين الكبيسي، " **إدارة المعرفة** "، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005)، ص 83.

* التحول من أنماط التنظيم القائمة على العمل الفردي المنعزل إلى نمط العمل الجماعي في فرق عمل ذاتية. وقد قامت شركة روفر Rover الإنجليزية للسيارات بإنشاء إدارة تعلم كما تبنت هيكلا تنظيمياً مرنا وأفقياً يتناسب مع العمل كفريق ومع عمل كل فرد بمرونة واستقلالية. وقد استطاعت الشركة أن تتحول من شركة خاسرة إلى شركة لها مكانتها العالمية في خلال خمس سنوات، بفضل تبنيها واهتمامها بالمعرفة.

2- *الثقافة التنظيمية*:

الثقافة التنظيمية هي مجموعة القيم والمعتقدات والأحاسيس الموجودة في داخل المنظمة والتي تسود بين العاملين مثل طريقة تعامل الأفراد مع بعضهم، وتوقعات كل فرد من الأخر ومن المنظمة، وكيفية تفسيرهم لتصرفات الآخرين. ويتطلب تطبيق إدارة المعرفة في أية منظمة أن تكون القيم الثقافية السائدة ملائمة ومتوافقة مع مبدأ الاستمرار في التعلم وإدارة المعرفة، وأن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة لروح الفريق في العمل. وهناك عوامل تساعد على إدخال مفهوم إدارة المعرفة في المنظمة، وهى بالتالي تمثل عوامل ايجابية لإدارة المعرفة في المنظمات ويقصد بها الثقافة التي تشجع وتحث على العمل بروح الفريق وتبادل الأفكار ومساعدة الآخرين، والقدوة والمثل الأعلى للقيادة الفعالة التي تعتني بالمعرفة والعوامل التي تساعد وتحفز على تبنى مفهوم إدارة المعرفة.

كما توجد عوامل تؤثر سلباً في تبنى المنظمة لإدارة المعرفة، ولذلك ينبغي التخلص منها أولاً قبل محاولة إدخال هذا المفهوم في المنظمة مثل الاعتقاد بأن معرفة الأفراد نفسهم لا قيمة لها، وعدم فهم المعنى الحقيقي لإدارة المعرفة[1].

وهنا، لابد من تطوير الثقافة السائدة في المجالس المحلية أوفي المنظمة المراد تطبيق إدارة المعرفة فيها. ولقد أكدت الدراسات أن المجالس المحلية في أستراليا تفتقد بصورة قوية ثقافة تبادل المعلومات والمعرفة والمساهمة في انتقالها. وتتطلب عملية تطوير الثقافة السائدة إلى ضرورة التحدث مع العاملين في المنظمات حول أهمية تغيير هذه الثقافة، وحول مدى الاستفادة التي يمكن للمنظمة تحقيقها عن طريق نشر هذه الثقافة داخل المؤسسة، وكذلك بيان إلى أي مدى قد تفقد المنظمة الكثير من فاعليتها وكفاءتها بغياب مثل هذه الثقافة. مما لاشك فيه أن القيادة عنصر مهم في تبني وتطبيق إدارة المعرفة. فالقائد يعتبر قدوة للآخرين في التعلم المستمر. ولذلك، فإن هناك بعض النظريات الخاصة بالقيادة تكون أكثر ملائمة لإدارة المعرفة من نظريات أخرى. فنظرية سمات القيادة Trait Theory، يرى البعض أنها لا تناسب تطبيق إدارة المعرفة. أما نظريات سلوك القائدBehavioral Theories، فهي أكثر ملائمة

1) صلاح الدين الكبيسي، نفس المرجع السابق، ص 85.

بينما النظريات الظرفية متفقة أكثر مع نمط القيادة المطلوب لإدارة المعرفة[1].

وتعتمد النظرية الظرفية أو الموقفية Situational Theory على تفاعل الخصائص الشخصية للقائد وسلوكه، وعوامل الموقف القيادي نفسه، وهي ترى أن الموقف نفسه له أهمية كبيرة في التأثير على عملية القيادة، لأنه يؤثر على مدى قدرة القائد على إنجاز ما هو مطلوب منه، ومن أهم هذه النظريات وأشهرها نظرية فيدلر: النظرية الظرفية Fiedler Contingency، وهي تشير إلى أنه لا يوجد أسلوب واحد في القيادة يصلح لكل زمان ومكان، كما أن هناك صفات معينة يجب توافرها في كل قائد.

وبصفة عامة، فإن إدارة المعرفة تتطلب نمطاً غير عادي من القيادة يتمكن من قيادة الآخرين، لتحقيق أعلى مستويات من الإنتاجية في المنظمة. فالقادة لم يعد يوصفون بأنهم رؤساء، ولكنهم يوصفون بأنهم منسقون Coordinator أو مسهلون Facilitators أو مدربون Coaches. ولذلك، فإن القائد المناسب لإدارة المعرفة هو القائد الذي يتصف بثلاث صفات أساسية هي: القدرة على شرح الرؤية للآخرين، وأن يكون قدوة لهم، وأن تكون لديه القدرة على ربط هذه الرؤية في أكثر من مضمون وداخل أكثر من إطار يهم المنظمة وتعمل المنظمة من خلاله. وهناك صفات أخرى يتعين أن يتصف بها القائد هي: أن يعمل على بناء رؤية مشتركة، والاتصال والتعامل الدائم مع الآخرين في المنظمة وسماع ردود أفعالهم عن رؤيته مع تقييم هذه الرؤية وإعادة تشكيلها وتنميتها، كلما لزم الأمر.

كما يجب أن يتحقق القائد من أن المعلومات التي يصل إليها الأفراد والقادة هي انعكاسات للحقائق والبيانات وليست استنتاجات شخصية ليس لها أساس موضوعي. وإلى جانب ذلك، فإنه يتعين عليه النظر إلى الأمور المتعلقة بالمنظمة على أنها عمليات مرنة ومتفاعلة وليست أموراً جامدة وثابتة[2].

3- *تكنولوجيا المعلومات*:

لتكنولوجيا المعلومات دور مهم في تطوير وتنمية المنظمات منذ أوائل التسعينيات، من خلال توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، ودعم وتحسين عملية اتخاذ القرار، وتحسين وتنشيط حركة الاتصالات بالمنظمة وقد مرت نظم التكنولوجيا التي تواكب عصر المعرفة بأربعة مراحل: فالمرحلة الأولى التي بدأت في عام 1992، وعلى كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات، لمنع إعادة تدوير العجلة، بمعنى البداية من حيث انتهى الآخرون وعد البدء من نقطة البداية كل مرة. وقد بدأت هذه المرحلة حوالي عام

---

1) المرسى إدريس، " **السلوك التنظيمي: نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة** "، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص 551.

2) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- Degeus Eric , **" The Living Company "** , Harvard Business Review , USA: Boston , Harvard Business School , Publishing Corp , March-April , 1996.
- Hall Brian , **" Values development and learning organizations "** , journal of Knowledge Management, volume 5, no 1, 2001, P P 19-32 , Link at: www.emerald-library.com

1992 وتم فيها صنع قواعد بيانات جديدة للمشاريع وقواعد بيانات جديدة لأفضل الممارسات العملية،..الخ. كما بدأت المرحلة الثانية بعد ذلك بالتركيز على العميل، وكان هدفها هو استخدام كل ما لدي المنظمة للوصول إلى أفضل الطرق لخدمة العميل، وكان تخزين البيانات هو محور كل العمليات، ولم يكن هناك تفاعل مع متلقي المعرفة. أما المرحلة الثانية (1999–2001) والتي تم فيها التفاعل بين متلقي المعرفة والمعرفة، فأصبح هناك صفحات على شبكة المعلومات، يقوم المستخدم بالتفاعل معها، كما أصبحت هناك التجارة الالكترونية، والأعمال الالكترونية E-business، والمعاملات البنكية..الخ. وقد أدت هذه المرحلة إلى حماس واهتمام عال بمفهوم المعرفة وإدارتها. وقد بدأت المرحلة الرابعة في عام 2001، حيث أصبح التركيز على كيفية تعظيم قدرة المنظمة على خلق معرفة جديدة، وكيفية خلق بيئة داخلية تشجع المشاركة في المعلومات. وبذلك يصبح الاستثمار أكبر في الأفراد، والتوظيف الجيد، والبيئة الداخلية.. الخ. بمعنى أن التركيز على البنية الأساسية مقارنة بالتركيز على البنية الأساسية التكنولوجية في المراحل الثلاث السابقة.

وتوفر تكنولوجيا المعلومات الحديثة لإدارة المعرفة الكثير من الإمكانيات مثل: شبكة المعلومات، والشبكة الداخلية Internet، وبرنامج تصفح Browsers، ومخازن البيانات، ومصفاة البيانات Data Filer، وبرنامج Software مما يسهل ويسرع من إدارة المعرفة في المنظمات.

ولكي تكون هناك عملية مستمرة لتبادل المعرفة يجب أن تتوافر أربعة شروط في نظام التكنولوجيا هي القدرة على إدراك ومراقبة وإجراء مسح للنواحي المهمة في البيئة المحيطة، والقدرة على ربط هذه المعلومات بالقيم والقواعد الإرشادية لسلوك النظام، والتعرف على القيود ذات الدلالة عن هذه القيم والقواعد، والقدرة على البدء في القيام بأفعال إصلاحية مناسبة عن التأكد من وجود تناقضات.

وقد أكدت الدراسات أن نظم إدارة المعرفة تفيد المنظمة في تحقيق اتصال أفضل، من حيث السرعة والجودة والشفافية والمشاركة من قبل العاملين. كما تساعد في تحقيق كفاءة أعلى، من حيث تقليل وقت حل المشكلات وتخفيض العمالة[1].

ويؤدي استخدام نظم مساندة الأداء الاليكتروني إلى مزيد من التعلم، من خلال الأداء، والتعلم الفردي، وتوليد معرفة جديدة باستمرار، والقدرة على الحصول على المعرفة وتخزينها. ومع حتمية وجود كل هذه الوظائف والإمكانيات أصبح هناك وظيفة جديدة بمسميات مختلفة في المنظمات التي تهتم بإدارة المعرفة، وهي مدير المعرفة Chief Knowledge Office Knowledge Department Manager، ويقوم مدير المعرفة بالآتي:

1) سمير محمد عبد الوهاب، " **متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية** "، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- نشر وتشجيع مشاركة المعرفة والتعلم المستمر.
- تصميم وتنفيذ ومراقبة والإشراف على البنية الأساسية للمعرفة الخاصة بالمنظمة، مما يتطلب معرفة عالية بتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التنظيم والعلاقات التنظيمية.
- الاتصال بين موردي المعرفة والمعلومات الخارجية والمنظمة.
- التمتع بدرجة عالية من العلم بالتوثيق والمكتبات، وان تكون لديه خبرة كافية بمجالات إعادة الهندسة، وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، وإدارة التغيير وتنمية المنظمات، لأن كل ما سبق يتطلب كل هذه المواصفات[1].

<u>تغير دور المدن والأقاليم في ظل الاقتصاد المعلوماتي</u>

نتيجة للاقتصاد المعلوماتي الذي بدأ يعم أرجاءًا مختلفة من عالم اليوم، ظهر فراغ صناعي جديد تتحدد معالمه من خلال مواقع القطاعات الصناعية الجديدة، وكذلك من خلال تعميم استخدامات التقنيات الجديدة بتلك القطاعات الصناعية .وفي نفس الوقت، فإن تلك الفراغات الصناعية الجديدة تعتبر مستقلة عالميًا سواء في مدخلاتها أوفي الأسواق التي تخدمها، مما يؤدي إلى عمليات إعادة هيكلة ذات أبعاد عملاقة يمكن استشعارها في مدن وأقاليم مختلفة حول العالم.

وفي ظل اقتصاد عالمي تعتمد بنيته الأساسية الإنتاجية على المعرفة والمعلومات، تصبح المدن والأقاليم بشكل متزايد عوامل أساسية في التنمية الاقتصادية وبشكل دقيق، فإنه بسبب عولمة الاقتصاد المعلوماتي، أصبحت الحكومات القومية تعاني من عدم القدرة على السيطرة على العمليات الوظيفية التي تشكل اقتصادياتها ومجتمعاتها[2].

أما المدن والأقاليم، فهي تمتلك مرونة أكبر في التكيف مع الظروف المتغيرة للأسواق والتقنيات والثقافات .وبرغم أنه من الحقيقي أن المدن والأقاليم لديها قدرات أقل من تلك التي تمتلكها الحكومات القومية، إلا أنها ذات قدرات أكبر على النهوض من أجل تحقيق المشروعات التنموية المستهدفة، على التفاوض مع الشركات متعددة الجنسية، على دفع نمو الشركات المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط، كما أنها ذات قدرات أكبر على خلق ظروف جاذبة لموارد جديدة من الثروة والقوة والمكانة . ومن خلال عمليات النمو التي تحققها المدن والأقاليم، تتنافس مع بعضها البعض بما يتسبب في غالب الأمر في أن تصبح تلك المنافسة مصدرًا للابتكار، ولخلق مكان أفضل للحياة ومكان أكثر كفاءة لأداء الأعمال.

---

1) سمير محمد عبد الوهاب، " **<u>متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية</u>** "، نفس المرجع السابق، ص 24.

2) سمير محمد عبد الوهاب، " **<u>إدارة الموارد البشرية في الوطن العربي والتحديات المعاصرة</u>** "، <u>مجلة شؤون عربية</u>، العدد 106، يونيو2001 ربيع الأول 1422 هـ، ص ص 165-188.

وهكذا، فإن الاقتصاد المعلوماتي، في ظل ما استحدثته الثورة الرقمية والاقتصاد العالمي الجديد من تأثيرات، يعمل على تغيير دور المدن والمجتمعات بشكل كبير. وقد أشار الباحث الشهير: " Alvin Toffler" والمتخصص في الدراسات المستقبلية، إلى أن ظهور التقنيات المعلوماتية الغنية بالمعارف يمثل ما أسماه بالـ " الموجة الثالثة « The Third Wave » في دورة حياة المدن.

وكذلك فإن الباحث " Peter Drucker "، يدفع أيضًا بأن المعرفة تمثل موردًا هامًا وحيويًا لمدن اليوم والمستقبل .ففي عالم الغد، تلعب حركة المعلومات وانتقالها دورًا أكثر أهمية من الدور الذي ستلعبه حركة البضائع والسلع المادية .كما أن المدن التي ستكون بها مراكز السيطرة على المعلومات وأنظمتها هي نفسها التي ستلعب دورًا أساسيًا في اقتصاديات العالم، لذا فتلك المدن يمكن أن نطلق عليها تسمية" المدن العالمية " The global Cities "[1].

المطلب الرابع: تنسيق الجهود – دور برنامج الأمم المتحدة للمدن المستدامة.

في قرارها رقم 206/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001، حولت الجمعية العامة لجنة المستوطنات البشرية إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل – الأمم المتحدة)، وهو جهاز فرعى للجمعية العامة.

وفي إطار تنسيق الجهود بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ونزولاً لأوامر الجمعية العامة تم تحديد المجالات المواضيعية للتعاون بينهما والتي تتمثل في[2]:

أولاً – التعاون في المجالات المواضيعية الأربعة من خلال:

1 – تقييم الظروف البيئية للمستوطنات البشرية وذلك بالتعاون بشأن الملفات البيئية للمدن حيث يدعم برنامج المدن المستدامة، المشترك بين موئل الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع ما يسمى "بالملفات البيئية" عن المدن التي تستعد للمشاركة في هذا البرنامج. وتضم هذه الملفات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين، وتقدم المعلومات ليس فقط عن حالة البيئية المادية، وإنما أيضاً عن تداعياتها بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعلومات عن الترتيبات الحالية للإدارة البيئية. وفي الآونة الأخيرة أجريت تقييمات بيئية من هذا القبيل في كوتي (سري لانكا)، ولوغا (السنغال)، وايونغو(نيجيريا) وبيامو(كوبا) وفيبورغ، (كيريشي) بسكوف (الاتحاد الروسي). يضاف إلى ذلك أنه دعماً للمبادرات المتخذة في إطار شراكة تحالف المدن، جُمِعَت معلومات بيئية في كاروا (نيجيريا) وفي أربع

1) سمير محمد عبد الوهاب، " **إدارة الموارد البشرية في الوطن العربي والتحديات المعاصرة** "، نفس المرجع السابق، ص189.

2) تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، " **تقرير مرحلي مشترك بين المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** "، الدورة التاسعة عشر، نيروبي 5–9 ماي 2003.

مدن جهوية في مدغشقر. وخلال فترة إعداد التقرير، تلقى عدد من المدن التي ظلت لفترة طويلة جزءاً من البرنامج، الدعم لتطوير نظم معلومات إدارة بيئية. وإضافة إلى ذلك، تُبذل الجهود الآن لضمان توثيق التعاون بشأن معلومات الإدارة البيئية بين برنامج المدن المستدامة ومشروع حوض نهر نيروبي.

كما يتم التعاون مع قاعدة بيانات معلومات الموارد العالمية في أرندال (النرويج)، حيث تطوير برنامج يرمي إلى وضع التقارير البيئية عن المدن على الشبكة العالمية (الانترنيت)، وقد صُمِمَ ذلك لتيسير الوصول إلى المعلومات البيئية من أجل وضع قرارات سليمة، ولتعميق الوعي العام في المدن.

2 – الجوانب البيئية لسياسات التخطيط وإدارة المستوطنات البشرية – سواء الريفية أو الحضرية من خلال تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأنشطة البيئية الحضرية الجديدة حيث يجري الآن تطوير سياسة بيئية حضرية جديدة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سوف تزيد من مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال. وسوف تحدد هذه السياسة فرص تكثيف الصلات بين ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والحملات العالمية التي يقوم بها موئل الأمم المتحدة، ومن أجل تسخير المزايا النسبية المتوافرة لدى تلك المنظمتين في مبادرات مشتركة. يضاف إلى مواصلة التعاون، أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يزيد من أنشطته في مجال البيئة الحضرية، إدراكاً منه لحقيقة أن التحضر السريع لدى البلدان النامية له تأثيرات بيئية وصحية هامة، وأن هذه التأثيرات لها تداعيات خطيرة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية وكذلك المحلية[1].

كما يتم التنسيق والتعاون لإدارة الكوارث حيث يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة التعاون والتعاضد في إدارة الكوارث بعدة طرق من بينها متابعة بعثات التقييم المشتركة السابقة. وقد طورت المنظمتان بصورة مشتركة أداة لتقييم التعرض المتعلق بالفيضانات من جانب بيئي وجانب المستوطنات البشرية. وقد طبقت هذه الأداة في حوض بحيرة دونغ تنغ في الصين ويجري الآن عمل تقييم في راجشهاي، بنغلاديش. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل معاً مع الشركاء المحليين ينفذون بصورة مشتركة مشروعاً تابعاً لمرفق البيئة العالمي للاستعداد للكوارث، ولتقليل التعرض في المنطقة السفلى من حوض لمبوبوفي موزمبيق. وترتبط هذه المبادرة بترقية المناطق الفقيرة، وبجهود التقليل من التعرض التي تجري في أربع مدن معرضة لغائلة الفيضانات هي (موبوتو، شوكوى، تيتي وقولماني) ويقوم بها موئل الأمم المتحدة بالتعاون والتعاضد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع تحالف المدن. يضاف إلى ذلك أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة قاما ببعثة مشتركة أوفدت إلى نيجيريا لتقييم آليات إدارة الكوارث القائمة لدى ذلك البلد. ومن باب

1) John C. Strassner , « **Policy-Based Network Management: Solutions For The Next Generation** » , Amesterdam: Intelliden Corporation , Colorado , Morgan Kaufmann Publishers , 2004, P 56.

المتابعة أُقترح مشروعٌ تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإقامة نظامٍ لإدارة كوارث الفيضانات في نيجيريا، وهو مشروع مقترح كمبادرة مشتركة من جانب الوكالة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينوي موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل إرسال بعثات مشتركة لتقييم الكوارث حيثما كان ذلك ممكناً، والعمل بصورة متعاونة على متابعة تلك البعثات.

كما يتم التعاون في برنامج المدن المستدامة من خلال ولوج برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السياسات والتخطيط وإدارة المستوطنات البشرية عهداً جديداً في عام 1996 وذلك بإنشاء شراكة كاملة في برنامج المدن المستدامة، على نحو ما أوصى به قرار مجلس الإدارة 15/18 المؤرخ 26 أيار/مايو1995 والقرار 8/15 المؤرخ 1 أيار/مايو1995 الصادر عن لجنة المستوطنات البشرية. وقد ازداد التعاون كثيراً بعدما اتفق موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاقتسام منصفة لتكاليف الفريق الأساسي لبرنامج المدن المستدامة الموسعة. وهذا الترتيب مستمر حتى نهاية عام 2000 حينما انتهت اعتمادات التمويل المخصصة من المنظمتين للبرنامج. وفي الفترة 2001 – 2002 استمرت العمليات الإدارية والعالمية الأساسية لموارد من المنظمتين محدودة للغاية وموارد مخصصة من الجهات المانحة، وفي نفس الوقت عمل كل من موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على حشد تمويل جديد لمرحلة خماسية جديدة مشتركة (2002 – 2007) [1]. وقد نجح موئل الأمم المتحدة في ذلك، وهو على وشك اختتام ترتيبات تمويل جديدة طويلة الأجل. وفي نفس الوقت أمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمويلاً لمساهمته الخاصة. ولذلك، فإن أفاق العمل طيبة لمواصلة هذا البرنامج المشترك بين موئل الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وعلى مستوى المدينة والمستوى القطري أصبح برنامج المدن المستدامة أداة رئيسية لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن 21، ولتنفيذ البُعْد البيئي من جدول أعمال الموئل، بينما يعمل في نفس الوقت على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تنفيذ الأهداف التي اتفق عليها أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. والبرنامج بعمله مع أكثر من 20 وكالة شريكة على مستوى العالم، يعتبر أداة مهمة لتشجيع التعاون والتعاضد على مستوى المنظومة من أجل التحضر المستدام على مستوى المدينة والبلد والإقليم والعالم. وعلى الرغم من مصاعب التمويل فقد حافظ البرنامج على قوة اندفاعه في عامي 2001 و2002 حيث يقوم بدعم عمليات البيانات العملية للمدن في عدد متزايد من البلدان[2].

3 – التكنولوجيا السليمة بيئياً والمناسبة للمستوطنات البشرية:

1) John C. Strassner , Ibid, P 57.
2) John C. Strassner , Ibid, P 58

إن المركز الدولي لتكنولوجيا البيئية (IETC) الذي يعد جزءاً من شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة يواصل التعاون في أنشطة بناء القدرات في إطار برنامج المدن المستدامة، وبخاصة في مجال التكنولوجيا السليمة بيئياً، وتقييم المخاطر البيئية وتقييم التكنولوجيا البيئية. وبصفة خاصة فإن شعبة القانون وتطوير السياسات لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز الدولي للتكنولوجيا البيئية قد شاركا في تطوير ونشر أداة لإدارة نوعية الهواء في الحضر وذلك في أعقاب اجتماعات لخبراء عالميين عقدت في القاهرة ومدينة "سولت ليك". ومن خلال التعاون والتعاضد مع شعبة السياسات والقانون، فإن برنامج المدن المستدامة يسهم روتينياً بتجارب حضرية في برنامج التدريب العالمي نصف السنوي الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن القانون البيئي والسياسات البيئية، وقد تم هذا التعاون في الآونة الأخيرة في البرنامج الخامس من هذه البرامج الذي عقد في عام 2001. وبرنامج التدريب التالي سوف ينظم في عام 2003[1].

4 – البحوث والتدريب ونشر المعلومات بشأن إدارة وتخطيط المستوطنات البشرية السليمة بيئياً: حيث يستمر برنامج المدن المستدامة الذي ينفذ بصورة مشتركة في أداء عمله بشأن العديد من أنشطة الدعم البرنامجي المختلفة لشبكة مدن البرنامج، وذلك بإنتاج ثلاثة روافد من المنتجات تستجيب للاحتياجات ذات الأولوية المحددة والتي تُستخدم فورياً في المدن. واستناداً إلى تجميع للخبرات العالمية، إن الرافد الأول يقدم التوجيه لعملية البيانات العملية وسلسلة من الكتب المرجعية الذي تنشر في إطار البرنامج وتغطي بعض العناصر العملية مثل ملفات المدن والمشاورات الخاصة بالمدن وأفرقة العمل البيئية ذات الموضوعات المخصصة، والتفاوض بشأن الاستراتيجيات والمؤسسة. ويقدم الرافد الثاني دعماً مواضيعياً بأربعة أدوات غير مطورة التطوير الكامل، ولكنها نشرت ووزعت (إدارة نوعية الهواء الحضري، نظم معلومات الإدارة البيئية، مؤشرات لقياس التقدم والإدارة البيئية المستجيبة للبعد الجنساني). أما الرافد الثالث فهو يتعلق بمتطلبات التدريب، ويشتمل على مواد التدريب المبدئية وعلى وحدات التدريب المنهجية. ومن شأن هذا أن يجتذب الخبرات والمعارف المتوافرة حالياً وأن يقلل من الحاجة إلى الدعم العالمي وأن يطبق دروس الخبرات التشغيلية على الجهود المحلية في ميدان بناء القدرات. يضاف إلى ذلك أنه عن طريق شبكة مدن البرنامج، يقدم موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمة إعلامية تقدم بدورها بصفة منتظمة المعارف الإدارية البيئية الحضرية في صورة مطبوعات وشرائط فيديوومعارض ومواقع شبكية[2].

1) Raulph W Kunneke & Others, **" The Governance Of Network Industies "** , UK: Northampton , MA , 2009 , P 46.

2) محمد سمير عبد الوهاب، " **متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية** "، نفس المرجع السابق، ص 27.

المبحث الثالث: البعد الأخلاقي للإستدامة.

سيتعرض الباحث في هذا المبحث البعد الأخلاقي للإستدامة والتوجهات المُختلفة لاستدامة المدن وذلك بإرساء الأمن واحترام الخصوصية كأحد الأسس والمتطلبات الرئيسية للإستدامة في المدن، ويخص بالذكر أيضاً كلاً من إدارة التنوع المجتمعي والأبعاد المرتبطة بالجندر بالتحدث عن الحقوق الواجب توفيرها للمرأة كأحد الأبعاد السياسي والاجتماعية من خلال تفعيل دور مجتمع المدني والمشاركة المجتمعية، ومن ثم استعراض كيفية تأهيل الفضاءات المدينية وتوفير مرافق التسلية والترفيه للمواطنين المحليين في إطار البعد الاجتماعي والثقافي الذي يعرض أهمية اِعتبارات التراث والهوية للمدينة المستدامة.

المطلب الأول: إرساء الأمن في مُقابل اِحترام الخُصوصية.

تتصدر المدن عملية التغير الاجتماعي – الاقتصادي العالمي. وتشكل العولمة وإرساء دعائم الديمقراطية جزءاً هاماً من التنمية المستدامة. ويعيش نصف سكان العالم الآن في مناطق حضرية، ويعتمد النصف الآخر على نحو متزايد على المدن لإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

وفي المدن، يجب أن تخدم السياسات الأمنية في المعتاد سكاناً شديدي التنوع. وتوفير الأمن للجميع – ولا سيما في المدن الكبرى نظراً لمدى حجم السكان بها –، حيث تُعتبر عملية إرساء الأمن عملية معقدة تتطلب خدمات عامة فعالة وتعاون العديد من الشركاء.

وتعلّم العيش معاً على نحو مستدام في المدن من أهم التحديات الأمنية في عصرنا. ويقتضي ذلك التركيز على[1]:

- توفير المراكز الأمنية بالأحياء والشوارع الرئيسية بشكل يتوافق مع طبيعة هته الأحياء والشوارع عن طريق قياس وتقييم الأداء الأمني بها، وكذا إيجاد بيئة أمنية تعزز الاستدامة؛ في ظل تفشي وتنوع مظاهر الجريمة والفساد وعدم احترام الخصوصيات والحريات المكفولة أساساً للأفراد.
- إتاحة فرص تقديم رؤى وتصورات أمنية من طرف المواطنين المحليين لمجابهة الخروقات والتجاوزات الأمنية السائدة في المدن؛ بالنظر لكونهم الفاعل الرئيسي والمتعامل الأساسي في القضية الأمنية.

1) محمد غالب بكرادة، " **إستراتيجية أمن المُدن** "، (الإمارات العربية المتحدة: مُحافظة عدن، نادي ضباط الشرطة، 2010)، ص4.

- تعليم التسامح والتفاهم المتبادل في المجتمعات الحضرية؛ وذلك للحد من انتشار الجرائم ومحاربة تفشي مظاهر الفوضى والسرقة والاعتداءات وإرتكاب الجنح والجنايات...

- تمكين الشباب والأطفال من تعلّم العيش في أمان وإستقرار في ظل الحياة الحضرية المستدامة والمشاركة فيها؛ من خلال وضع مناهج تربوية لتعليمهم كيفية الحفاظ على أمن مدينتهم وضرورة الحفاظ على استدامتها.

- تعزيز الأمن لإيجاد مجتمعات جامعة في مدن جامعة.

- تطوير الأمن بجميع أشكاله وفروعه المتنوعة، وذلك بخلق فروع أمنية عامة جديدة تختص كل واحدة منها بجانب من جوانب التنمية المُستدامة، كإنشاء فرع امني يختص بمراقبة نظافة المدينة لمحاسبة كل من يتسبب في التلوث أو تشويه الصورة الجمالية للمدينة.

وتعتبر المؤسسة الأمنية جوهر الحفاظ على استدامة المدن، حيث تقام فيها الصلات بين مشاكل العالم والحياة المحلية. وتتوفر للمؤسسة الأمنية إمكانية القيام بدور توعوي بصفتها العامل الذي يتيح الفرصة للتغير، وتيسير اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للاضطلاع بدور المواطن النشط المسؤول. وللسلطات المحلية دور استراتيجي تقوم به في جعل مراكز التعلّم والتدريب والنماء الشخصي هذه متاحة لجميع المواطنين. وفي الوقت ذاته، تتولد القدرة على العيش معاً عن طريق مجموعة واسعة من طرائق الاستقرار الأمني النظامية وغير النظامية. وتقتضي مواجهة تحدي الاستدامة تعلّم كيف يمكن للمرء أن يتغير، ويكون هذا أكثر ما يكون إلحاحية وأهمية في السياقات الحضرية يقوم على أساس إحترام الخصوصيات والحريات للأفراد بما يتلاءم والاستراتيجية العامة لتنمية المدن المُستدامة[1].

المطلب الثاني: إدارة التنوع المُجتمعي.

يعتبر التعدد العرقي واللغوي والديني والثقافي.. من الظواهر الإنسانية المعهودة التي تتقاسمها العديد من المجتمعات (وجود الأكراد في سوريا والعراق وتركيا، النوبة في السودان ومصر، الطوارق في مالي والنيجر؛ الباسك في إسبانيا، الكروات والسلوفينيين.. في يوغوسلافيا؛ السيخ والأساميين والتيبواس.. في الهند والبربر في شمال إفريقيا وفي السودان وفي جزر الكناري وسردينيا وصقلية ومالطة والأندلس..)، ففي القارة الإفريقية التي يزيد عدد الدول فيها عن الخمسين؛ تتعايش حوالي 2200 إثنية متميزة بلغاتها وثقافتها..، وفي آسيا التي تحتضن أكثر من ثلاثة ملايير من البشر؛ يوجد أكثر من 2000 إثنية متباينة في اللغة والدين والعادات والتقاليد؛ وعلى المستوى العالمي هناك حوالي 8000 إثنية و6700 لغة.

1) حسين الرفاعي. وحسون تماضر، " المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها "، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1987)، ص 122.

وقد أكدت التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار وتعايش مختلف هذه الأجناس داخل المجتمع الواحد في المدينة؛ تظل في جانب مهم منها متوقفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها؛ فالنأي عن العدالة والحرية والديمقراطية يحرض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام؛ والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها؛ مما يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام؛ فيما التشبث بهذه القيم والمبادئ يكرس الوحدة الوطنية ويدفع نحو التعايش والاندماج[1].

إن التنوع داخل المدينة بشتى مظاهره (الثقافية، الإثنية، الدينية، اللغوية..) يحتمل وجهين: الأول؛ إيجابي وذلك بالنظر للدور الهام الذي يمكن للتعدد أن يسهم به في تحصين وتقوية كيان المدينة؛ إذا كانت تستوعب أهمية هذه التعددية وتكرسها ميدانيا، والثاني؛ سلبي لما يمكن أن يشكله من خطر على استقرار المدينة ووحدتها، وبخاصة داخل المدن التي تتميز فيها مقاربة هذا الملف بالعقم والانحراف. فالحيف والتهميش والإقصاء الذي يمكن أن يطال أحد مكونات المجتمع؛ سيؤدي حتما إلى تدهور التضامن الداخلي وتهديد وحدة المجتمع؛ ويسبب في بروز أزمات اجتماعية وسياسية، ويستثمر أيضا من قبل بعض القوى الخارجية المترصدة، في شكل مؤامرات قد تعصف بالاستقرار الداخلي للمدن (برز ذلك بشكل جلي خلال أحداث أبريل 2001 في المدن القبائلية بالجزائر عندما اعتبر وزير الخارجية الفرنسي آنذاك "أن فرنسا لا يمكنها أن تظل صامتة بصدد ما يقع من قمع وعنف في الجزائر").

في حين؛ فالممارسة الديمقراطية التشاركية واعتماد العدالة بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية..؛ تشكل مدخلا كفيلا بتدبير المشاكل والاختلافات، وضمانة للتعايش المجتمعي والوحدة؛ وبتحصين المجتمع المحلي ضد أية مؤامرات خارجية. وإذا كانت بعض المدن قد استطاعت أن تتوافق إلى حد كبير في تدبير التعددية الثقافية واللغوية والدينية والعرقية.. داخل مجتمعاتها؛ مثلما هوالشأن بالنسبة لبروكسيل ببلجيكا ومرسيليا في فرنسا..؛ فإن دولا أخرى شهدت انفجارا للصراعات العرقية والدينية.. بالشكل الذي عكس قصورا واضحا في تدبير هذا الملف (الاتحاد اليوغوسلافي السابق، رواندا، الصومال..)، فيما تحاول دول أخرى إيجاد حلول لهذه المسألة من خلال تدابير وإجراءات تتباين في مظاهرها وفعاليتها من منطقة إلى أخرى؛ وبخاصة في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها الساحة الدولية في العقود الأخيرة؛ انتقال مجموعة من القضايا الداخلية إلى دائرة الاهتمام الدولي (الديمقراطية؛ حقوق الإنسان، تلوث البيئة، الهجرة..).

1) إدريس لغريني، " **التنوع المجتمعي والممارسة الديمقراطية** "، مجلة تنمية، العدد 93، (المغرب: مركز المرصد الوطني التعليم العالي، 2010)، ص 1 .

فهذه القضايا وبعد أن ظلت لسنوات طويلة محكومة بطوق أمني صارم وخضعت في العديد من الأحيان لتدابير صارمة على مُستوى الحكومة المركزية دون تدخل الإدارات المحلية باعتبارها شأنا سياديا داخليا يرتبط بقضايا "حساسة"، استأثرت باهتمام دولي كبير في العقدين الأخيرين؛ نتيجة للتحولات الكبرى التي شهدها العالم وتنامي دور الإدارة المحلية خاصة مع نهاية الثمانينيات (انهيار الاتحاد السوفييتي الذي فرض سياسة صارمة في مواجهة الأقليات والإثنيات..)؛ وما تلاها من تدويل لقضايا حقوق الإنسان وحرياته؛ حيث أصبحت الإدارة المحلية تحتل مكانة بارزة ضمن خطاب مختلف الفاعلين الدوليين من منظمات حكومية وغير حكومية ودول.. ورأي عام دولي إلى جانب قضايا حيوية أخرى؛ ظلت منسية ومهملة بفعل ظروف الحرب الباردة[1].

وقد ثبت أن تعزيز نظم التشارك الشاملة للإدارة المحلية وسيلة فعالة لزيادة كفاءة الإدارة الحضرية، والتغلب على النتائج السلبية لجوانب التنوع الاجتماعي، وللتغلب على مشاكل الفقر الحضري. وهناك عدد من الأدوات والطرق التي تم تطويرها واعتمادها لتعظيم منافع الإدارة الشاملة، وموازنة تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للفقراء. وقد لوحظ أن الاشتمال يكون مضموناً عندما ينعم كل مواطن حضري بـ "الحق في المدينة".

المطلب الثالث: الأبعاد المُرتبطة بالجندر وتمكين الفئات الهشة.

على الرغم مما تم إحرازه من تقدم كبير باتجاه تمكين المرأة، لا زالت النساء تواجهن تحديات جسيمة في حياتهن. ومن بين مجموع أطفال العالم غير الملتحقين بالمدرسة، تمثّل الفتيات نسبة الثلثَين. وعلى الرغم من أنّ عمل المرأة يمثل ثلثي المجموع الكلي لساعات العمل، إلاّ أنّ مجموع الدخل الجماعي للنساء العاملات لا يتعدّى ثلث المجموع العالمي. وتمثّل الفتيات والنساء نسبة 60% من الأفراد الأكثر فقراً في العالم في حين تشكلن أقل من 2% من البرلمانيين في العالم.

ويعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهج مراعاة منظور النوع الاجتماعي في سعيه من أجل تمكين المرأة، مما يعني أنّنا ندمج أهداف تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في كلّ ما نقوم به. ويتضمن هذا الجهود الرامية لزيادة حصول النساء والفتيات على حقوقهن وفرصهن الاقتصادية وتعزيز ريادة المرأة في مجال الأعمال وسد الفجوة بين الجنسين في التحكّم بالأصول الإنتاجيّة وخفض معدّلات تفشي فيروس نقص المناعة البشريّة بين صفوف النساء المعرضات للإصابة وتعزيز تمكين المرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات وخفض أعمال العنف القائمة على أساس نوع الجنس وتوفير الأمن للمرأة في

1) إدريس لغريني، نفس المرجع السابق، ص ص 2-5.

أوقات النزاع ودمج المعارف المحليّة للمرأة في إدارة التنوّع البيولوجي والموارد الطبيعيّة فضلاً عن بناء قدرة المرأة عبر تبادل المعرفة والتشبيك.

قطع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شوطاً كبيراً على المستوى القُطري في سبيل سد الفجوة في مجال تمكين المرأة. ومن الأمثلة على ذلك مشاريع لتعزيز تمكين المرأة في داخل الأنظمة السياسيّة الوطنيّة وتعزيز دور المرأة في الحوار في فترات الأزمات ووضع البرامج التي تعالج أعمال العنف القائمة على أساس نوع الجنس. ويتم تطبيق هذه المبادرات ضمن إطار استراتيجيّات المكاتب القُطريّة وبالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني وسائر وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية.

وقد أدى عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي إلى تأسيس برنامج إقليمي حول النوع الاجتماعي يهدف إلى تعزيز تمكين المرأة مستهدفاً ثلاثة مجالات أساسيّة هي: إدارة المياه، والمشاركة المدنية والالتحاق بسوق العمل.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في الدول العربيّة عبر تطبيق البرامج تعمل على محاور مختلفة[1]:

- **حقوق المرأة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني:** ما زال مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر – CAWTAR)، ومقّره تونس، يحقق العديد من الإنجازات في حقل التدريب والتوثيق والبحث لدعم عمليّة إعداد السياسيات بمشاركة منظمات المجتمع المدني. فضلاً عن ذلك فإننا ندعم مشاريع تجريبيّة حول وضع الموازنات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى العمل مع المجتمع المدني والحكومات لتحديد الفرص وتخصيص الموارد الماليّة لتمكين المرأة.
- **الحُكم:** أطلق برنامج إدارة الحكم في الدول العربيّة (POGAR) مبادرةً حول النوع الاجتماعي والمواطنة لزيادة مشاركة المرأة السياسيّة وتوعية الرأي العام بشأن ممارسات عدم المساواة بين الجنسين الراسخة في التشريعات الحكوميّة.
- **فيروس نقص المناعة البشريّة/ الإيدز:** يعمل البرنامج الإقليمي للإيدز في الدول العربية (HARPAS) مع طائفة كبيرة من الشركاء بهدف تعزيز الوعي وبناء الالتزام من أجل تكثيف تدابير الوقاية للحيلولة دون

1) تم تحليل التقرير التالي الصادر عن الأمم المتحدة:
– الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، تقرير رقم 2002/49، " **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة ومسألة الجندر** "، الدورة التاسعة والخمسون، 2002، ص ص 3–7.

انتشار فيروس نقص المناعة البشريّة /الإيدز في المنطقة ويتركز الجزء الأكبر من البرنامج حول مراعاة منظور المرأة.

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية:** برنامج تقنيّات المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربيّة (اقتدار – ICTDAR) أسس مشروع "حقوق المرأة والأطفال من خلال حرية الوصول إلى المعلومات" (ورقتي – WRACTI)، وذلك بهدف تمكين المرأة عن طريق جمع المعلومات وتبادلها مع النساء في ما يخصّ حقوقهنّ وحقوق أطفالهنّ داخل مجتمعاتهنّ.
- **البيئة والتنمية المستدامة:** تأسس مشروع تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في تنمية وإدارة موارد المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط (GEWAMED) لدعم دول منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك الدول العربيّة الواقعة في شمال إفريقيا في مجال التنسيق على صعيد التدابير والبحث المستمر في هذا المجال.

وقد أدى عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي إلى تأسيس برنامج إقليمي حول النوع الاجتماعي يهدف إلى تعزيز تمكين المرأة مستهدفاً ثلاثة مجالات أساسيّة هي: إدارة المياه، والمشاركة المدنية والالتحاق بسوق العمل[1].

أولاً – الإقرار عالمياً بحق المرأة في السكن اللائق

عقب الاعتراف بالحق في السكن اللائق في الفقرة 1 من المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصكوك دولية أخرى، اعتمد المقرر الخاص تعريفاً عملياً لهذا الحق، وهو" حق كل امرأة ورجل وشاب وطفل في الحصول على بيت آمن يؤويه ومجتمع محلي ينتمي إليه ويعيش فيه في ظل السلم والكرامة"[2].

وإن حق المرأة في السكن اللائق، بوصفه حقاً غير قابل للتصرف به ومتكاملاً وغير قابل للتجزئة من حقوق الإنسان كافة، قد أُقِرَّ به، ضمناً وصراحةً، في طائفة من الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان. والإقرار الأكثر صراحة بهذا الحق يرد في الفقرة 2(ح) من المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تشير إلى حق المرأة في المناطق الريفية في التمتع بأوضاع

1) هبة احمد نصار، " **الاحصاءات حسب النوع من منظور السياسات العامة** "، اجتماع الخبراء جول المؤشرات حسب النوع واهداف الالفية، االجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا، القاهرة: 10– 11 سبتمبر 2007، ص ص 2 – 9.

2) الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، نفس المرجع السابق، ص 8.

معيشية لائقة، لا سيما فيما يتعلق بالسكن والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.

وثمة أحكام أخرى من الاتفاقية توضح أن الحق في السكن اللائق يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بحقوق حيازة الأرض والممتلكات، وبإمكانية الحصول على التمويل. والمادة 13 من الاتفاقية تقتضي من الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن تكفل لها المساواة مع الرجل في الحق في الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي. والمادة 15 تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، فضلاً عن معاملتها على قدم المساواة مع الرجل في الإجراءات القضائية. وتنص الفقرة 1(ج) من المادة 16 على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه[1].

وعلاوة على ذلك، فإن ما تتضمنه صكوك دولية أخرى مختلفة من أحكام بشأن المساواة وعدم التمييز هوبمثابة إقرار ضمني بوجوب أن تتمتع المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، بجملة حقوق، منها الحقوق في: السكن؛ والتملّك؛ والحماية من التدخل غير المشروع في الحياة الخاصة وفي الأسرة وفي المنزل؛ والأمن الشخصي؛ والمساواة قبل فسخ الزواج وأثناءَه وإثرَه؛ والمساواة في الحماية أمام القانون. وترد أحكام في هذا الشأن في الصكوك التالية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المواد 2 و16 و17 و25)؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادتان 5(د)`5` و`6`، و5(هـ)`3`)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد 2-1؛ و3؛ و9؛ و16؛ و17؛ و23، الفقرة 4؛ و26)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد 2، الفقرة 2؛ و3؛ و11، الفقرة 1)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المواد 1 و2(و) و3 و5(أ))؛ واتفاقية حقوق الطفل (المواد 1؛ و16، الفقرة 1؛ و27).

وعلى الصعيد الإقليمي، تتضمن الصكوك التالية أحكاماً في هذا الشأن: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب (المادتان 2؛ و18، الفقرتان 2 و3)؛ والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (المواد 5 و8 و14) والبروتوكولان الملحقان بها، رقم 1 (المادة 1) ورقم 8 (المادة 5)؛ والميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح (المادة 31)؛ والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته (المواد 1 و2 و23)؛ والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (المواد 1 و17 و21 و24) والبروتوكول الإضافي الملحق بها (المادة 3).

1) هبة أحمد نصار، نفس المرجع السابق، ص 10.

إن العديد من الإعلانات والتوصيات الدولية، وإن لم تكن ملزِمة قانوناً، تتضمن إشارات محددة إلى مسائل متصلة بالمرأة والسكن اللائق. ومنهاج عمل بيجين (A/CONF.177/20، المرفق الثاني)، المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد عام 1995، يُلزم الحكومات بإزالة كل ما يعترض المرأة من عقبات في الحصول على مسكن ميسور التكلفة وفي حيازة الأرض (الفقرة 58(م)). كما يُطلب إلى الحكومات إجراء إصلاحات لمساواة المرأة مع الرجل في إمكانية الاستفادة من الموارد الاقتصادية وفي منحها الحق في التملك والإرث.

إن إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل (A/CONF.147/18)، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية المعقود عام 1996، يُلزمان الحكومات بتوفير الضمان القانوني للحيازة وتوفير فرص متساوية للحصول على الأرض لجميع الناس، بمن فيهم النساء ومن يعيشون في الفقر (الفقرة 40(ب)). ويدعوان الدول إلى إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية بغية تمكين المرأة من الحصول بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الميراث وحيازة الأراضي وغيرها من الممتلكات، والحصول على الائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيات المناسبة. كما يدعوان الدول إلى دعم المشاريع والسياسات والبرامج المجتمعية الرامية إلى إزالة جميع الحواجز التي تحول دون حصول المرأة على مسكن ميسور الكلفة وتملُّكها الأراضي والعقارات، واستفادتها من الموارد الاقتصادية والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، كما يدعوان الدول إلى أن تكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع عمليات اتخاذ القرارات (الفقرة 78(هـ)). ويطلبان كذلك إلى الدول أن تشجع على وضع الآليات اللازمة لحماية النساء المهددات بفقد منازلهن إثر وفاة أزواجهن (الفقرة 78(ز)) [1].

إن الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة (قرار الجمعية العامة دإ-2/25)، الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة عام 2001 لغرض استعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل، يؤكد مجدداً الالتزام بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين لدى تنمية المستوطنات البشرية. ومن بين الإجراءات الإضافية المدرجة في الإعلان المذكور ما يلي: التشجيع على تحقيق المساواة بين الجنسين، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لمكافحة الفقر (الفقرة 44)؛ والتشجيع على إحداث تغييرات في المواقف والهياكل والسياسات والقوانين والممارسات التي تقف عقبات أمام المساواة بين الجنسين (الفقرة 32)؛ والتشجيع على زيادة ضمان الحيازة من أجل الفقراء والفئات الضعيفة وعلى مواصلة الإصلاحات التشريعية والإدارية والاجتماعية الرامية إلى منح المرأة "فرص الوصول بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية" و"الحق في ضمان الحيازة وفي إبرام الاتفاقات التعاقدية" (الفقرتان 45 و49).

1) الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، نفس المرجع السابق، ص 11.

وينص إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة 2/55) على المساواة بين الجنسين باعتبارها من القيم الأساسية ذات الأهمية الحيوية للعلاقات الدولية (الفقرة 6). وأحد الأهداف الإنمائية للألفية يتعلق بالتشجيع على المساواة بين الجنسين وتقوية دور المرأة. والأهداف الإنمائية للألفية، مقترنة بأهداف دولية رامية إلى تحسين إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب وتحسين حياة سكان أحياء أكواخ الصفيح، توفر إطاراً هاماً لإعمال حق المرأة في السكن اللائق(3). وفي هذا السياق، فإن الفقرة 67 (ب) من خطة التنفيذ التي اعتمدها المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (A/CONF.199/20، المرفق) تتصف بأهمية خاصة، حيث إنها أقرت بما لحق المرأة في الأرض، الذي يشمل حقها في الميراث وفي المشاركة في اتخاذ القرارات، من أهمية من أجل تنمية أفريقيا تنمية مستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتوجد آليات حماية عالمية لضمان حقوق المرأة، كالبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويتعيَّن على مزيد من الدول الأطراف في الاتفاقية أن تصادق على هذا البروتوكول. كما ينوه المقرر الخاص مع الاهتمام بما يجري في إطار الاتحاد الأفريقي من عمل على استعراض واعتماد مشروع بروتوكول إضافي يُلحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا. والمشروع الراهن للبروتوكول الإضافي، المعتمد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، يقر بحق المرأة في المسكن اللائق. وفي سبيل زيادة تعزيز هذا الحكم من أحكام المشروع، يوصي المقرر الخاص بأن تراعى أيضاً في المداولات بشأن مشروع البروتوكول الإضافي القواعد والمعايير الحالية الواردة في الصكوك الدولية والمشروحة تفصيلاً في التعليقين العامين رقمي 4 و7 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الالتزامات المتفق عليها المتمخضة عن المؤتمرات العالمية السالفة الذكر. وقد وجَّه المقرر الخاص رسالة في هذا الشأن إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهو يتطلع إلى مواصلة الإسهام في هذه المبادرة[1].

ثانيا- الأبعاد الجنسانية للحق في السكن اللائق

لمَّا كان من المسلَّم به أن الحق في السكن اللائق هو حق من حقوق الإنسان للبشر كافة، ذكوراً كانوا أم إناثا، وبصرف النظر أجناسهم أو أعراقهم، فما هي الحاجة إلى دراسة حق المرأة في السكن دراسة منفصلة؟ إن المقرر الخاص يقدِّر أنه كثيراً ما تتحمل المرأة المسؤولية الرئيسية عن إعالة الأسرة ورعايتها، كما يدرك ضرورة ضمان الإقرار بما تنهض به المرأة من دور حاسم الأهمية وضمان إحقاقها حقوقها. وعليه، يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي أن يعملوا على تنفيذ الاستراتيجيات والأهداف المتوخاة في العديد من الصكوك الدولية، وعلى ضمان منح المرأة حقوقاً جوهرية، لا وهمية، فيما يتصل بالسكن.

1) الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، نفس المرجع السابق، ص 12.

وعلى الرغم من القرارات العديدة والاستراتيجيات المنفذة على الصعيدين الوطني والدولي، فعلى نحو ما أُبرز أعلاه، ما برحت المرأة تعاني معاملة تمييزية في جميع الجوانب الوثيقة الصلة بنيل الحق في السكن اللائق. إن إتاحة فرص متكافئة للحصول على الائتمان والتمويل، والمساواة في حقوق إرث الأرض والممتلكات، وإلغاء العادات والتقاليد المتحيزة ضد المرأة والتي تحرمها حقوقها في بيت مولدها وبيت زواجها، هي مسائل حاسمة الأهمية ولا بد من معالجتها. وعلاوة على ذلك، فلا بد من وضع وتنفيذ القوانين والسياسات على نحو يقر بما للمرأة من قيود ومواطن ضعف محددة فيما يتصل بالحق في السكن اللائق. كما أن الضمان القانوني لشغل المسكن وحيازته هـ وأمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة للمرأة؛ فبدونه تزداد بدرجة غير متناسبة احتمالات تعرُّضها لحالات الإخلاء القسري ومخططات إعادة التوطين وعمليات إخلاء أحياء أكواخ الصفيح والعنف داخل الأسرة والمنازعات الأهلية وقوانين الإرث التمييزية والمشاريع الإنمائية وسياسات العولمة التي تحدَّد بموجبها إمكانية الحصول على الأراضي المنتجة والموارد الطبيعية[1].

إن أي تفهم لحق المرأة في السكن اللائق ينبغي أن يراعي أيضاً الطبيعة المعقدة للعلاقة التي تتشاطرها المرأة مع البيئة الطبيعية، والقيم الأخلاقية الناظمة للسلوك المجتمعي، وأن يراعي، بالتالي، دور المرأة في المجتمع، من حيث تأثيره في إمكانية حيازتها للأرض والموارد وتحكمها بها، ومن حيث إشراكها في اتخاذ القرارات. ويقتضي ذلك دراسة القوانين المتصلة بالأرض والممتلكات والإرث والقوانين المتصلة بإمكانية الاستفادة من الموارد الطبيعية، بما فيها القوانين المتعلقة بحفظ البيئة.

إن حياة غالبية نساء العالم ترتبط ارتباطاً جوهرياً بحياة أُسَرهن وأطفالهن. وأي تفهم للمرأة والسكن اللائق لا بد أن يراعي الظروف والأوضاع السكنية والمعيشية للمجتمع المحلي الذي تعيش فيه. ويلزم إيلاء العناية والاهتمام لحقوق الفئات والجماعات التي تعيش في كنفها. فانهيار الشبكات المجتمعية، نتيجة لعمليات الإخلاء القسري مثلاً، قد يؤثر بالمرأة بوجه خاص. ومن ثم، فإن ما تُحدِثه الأوضاع السكنية والمعيشية غير اللائقة وما يُحدِثه التشرد من وقع في الأطفال يَحدُث كذلك وبالقدر ذاته في أمهاتهم.

والنساء لسن فئة متجانسة. كما وأن مفهوم الجنسانية ليس مفهوماً جامداً، فهو متباين حسب الاختلاف الثقافي والجغرافي والتاريخي، ويتوقف على عوامل كالسن والطبقة الاجتماعية والفئة العرقية. كما أن مركز المرأة في المجتمع ليس ثابتاً. فهو يتحول وفق التغيرات في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للمجتمع، كما أنه يؤثر في هذه التغيرات. وكثيراً ما يتجلى هذا التنوع في أوجه

1) Annette Evertzen, " **GENDER AND LOCAL GOVERNANCE** **"** , Netherlands: SNV Development Organisation, April 2001, P52

الاختلاف بين الأجيال. كما أن عمليات العولمة قد عجلت خطى التغير إلى درجة أنه باتت تحدث تغيرات لا يستهان بها داخل كل جيل من الأجيال[1].

وبوجه عام، فإن قصور الأوضاع السكنية والمعيشية، كالاكتظاظ، والتلوث داخل المسكن، والسكن غير المضمون، وقلة الماء والمرافق الصحية والكهرباء، وعدم كفاءة مواد البناء، هي أمور تؤثر في المرأة بوجه خاص، لكونها تقضي في البيت قدراً أكبر من الوقت مما يقضيه الرجل. ومن البديهي أن المرأة التي تعيش في فقر مدقع تكون بدرجة أكبر كثيراً عرضة للتشرد أو المعيشة في أوضاع سكنية غير لائقة. إن لكون المرأة أكثرَ عرضة للفقر أثراً خاصاً في قدرتها على حيازة الأرض والمسكن وغيرهما من المرافق وصيانتها، وعلى تأمين أسباب معيشتها. وعلاوة على ذلك، فثمة شكل من أشكال التمييز والتهميش آخذ في الظهور عبر العالم، لا بسبب العنصر أو الطبقة الاجتماعية أو نوع الجنس، بل بسبب الفقر. وفي مثل هذه الحالات، كثيراً ما تكون المرأة الفقيرة عرضة للتمييز المزدوج.

ويلزم إيلاء اهتمام خاص لفئات معينة من النساء الأكثر عرضة للمخاطر والأشد تأثراً بالأزمات من غيرها من الفئات، والأكثر تعرضاً للتشرد أو تأثراً بالنتائج المترتبة على الأوضاع السكنية والمعيشية غير اللائقة.

ضحايا العنف داخل الأسرة – في معظم البلدان، متقدمة كانت أم نامية، يُعَدُّ العنف داخل الأسرة من الأسباب الرئيسية لتشرد المرأة، ويشكل خطراً حقيقياً على الأمن الشخصي للمرأة وعلى ضمان شَغلها المسكن. وما زال كثير من النساء يعشن في أوضاع يسودها العنف، ويواجهن خطر التشرد في حالة مقاومتهن العنف داخل الأسرة.

المترمِّلات والمطلَّقات والمنفصلات عن أزواجهن – كثيراً ما تتعرض هؤلاء النساء، في مناطق كبيرة من جنوب آسيا ومن أفريقيا، للطرد من البيت الذي يعشن فيه مع أزواجهن. ومع أن هذه الممارسة لا تعتبر غير قانونية في بعض البلدان، فهي تحدث في بلدان أخرى حتى وإن كانت توجد قوانين تحظرها. وعندما تحاول المرأة المطالبة بحقوقها في الأرض أو المسكن، تتعرض أحياناً للتهديد أو للاعتداء الجسدي والضرب. وتجد هؤلاء النساء أنفسهن عادة في مأوى أدنى درجة من الذي طردن منه، وتنتهي بهن الحال في أحياء أكواخ الصفيح بالمناطق الحضرية. وتفادياً لذلك، لا بد من حماية حقوق المتزوجات حماية أفضل، بحيث يُحظر طرد المرأة من البيت إثر وفاة زوجها أو طلاقها منه. وفي حال وجود أحكام قانونية تحمي هذه الحقوق، فلا بد من التوعية بهذه الحقوق[2].

1) Annette Evertzen , Opcit, P P 54-55.

2) الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، نفس المرجع السابق، ص 15.

الأُسَر التي تقوم عليها نساء – إن الأُسَر التي تقوم عليها نساء هي من بين أشد الأُسَر فقراً في معظم البلدان وأكثرها حاجة إلى مساعدة إسكانية. والمرأة المعيلة لأطفال قد تواجه تمييزاً لدى تقدمها بطلب الحصول على مأوى، نظراً لافتراض عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية لعدم وجود شريك لها. وفي أشد الأحياء فقراً بالمناطق الحضرية عبر العالم، تُعَدُّ هذه الفئة من النساء أكثر الفئات تأثراً بالأزمات وأشدها عرضة للمخاطر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي. ولا تتاح للأُسَر التي تقوم عليها نساء، وللعازبات فرص كافية للحصول على الموارد والائتمان، نظراً لمركزها.

النساء ضحايا عمليات الإخلاء القسري – المرأة هي الضحية الرئيسية لعمليات الإخلاء، وخاصة عندما تستخدم القوة فيها. وعندما تتعرض المجتمعات المحلية لعمليات الإخلاء القسري وتنقل لأماكن لا تتوفر فيها أسباب المعيشة، يهاجر الرجال عادة ويتركون النساء يتحملن عبء إعالة الأسرة ورعايتها. وعمليات الإخلاء كثيراً ما تفضي بالناس إلى العيش في أماكن نائية وفي أوضاع غير لائقة، دون ضمان لشغل المسكن وبلا خدمات أساسية ومدارس وخدمات صحية وفرص عمل. ونتيجة لعمليات الإخلاء القسري، تُترك المرأة في حالات أكثر صعوبة من قبل من حيث العناية بأسرتها. وثمة فئات معينة من النساء، كالأرامل، كثيراً ما يتعرضن لإخلاء بيوتهن في حال وفاة أزواجهن بالإيدز.

نساء السكان الأصليين والقبائل – يلزم دراسة السياسات والقوانين المتعلقة بجماعات السكان الأصليين وما لهذه السياسات والقوانين من أثر خاص في نساء هذه الجماعات. فقوانين حفظ البيئة التي تقضي بإخراج جماعات السكان الأصليين من بيئتها التقليدية قد تفضي إلى تدهور مستوى معيشة هذه الجماعات وانهيار ثقافاتها وعلاقاتها، الأمر الذي قد يؤثر في نسائها بشكل خاص. ولا يوجد سوى قليل جداً من القوانين التي تتصدى للتمييز بين فئات المجتمع عموماً والسكان الأصليين، وقد تواجه نساء السكان الأصليين خطر التعرض للتمييز المزدوج في إمكانية حصولها على المسكن والخدمات المدنية.

النساء اللواتي لديهن إعاقات – تقدر الأمم المتحدة أن هناك ما يزيد عن 600 مليون نسمة، أي حوالي 10 في المائة من سكان العالم، لديهم شكل ما من أشكال الإعاقة. ولئن كان يجب أن تتاح لكل من لديهم إعاقات كل فرص الحصول على موارد سكنية لائقة، وعلى نحو مستدام، فثمة حاجة إلى دراسة الاحتياجات الخاصة بالنساء اللواتي لديهن إعاقات، بحيث تراعى هذه الاحتياجات على نحو مناسب في التشريعات والسياسات الخاصة بالإسكان، التي يتعين تضمينها أحكاماً بمنع أي شكل من أشكال التمييز أو التهميش.

المرأة في حالات المنازعات/ما بعد المنازعات – إن للمنازعات العرقية والمسلحة وما ينتج عنها من نزوح وتهجير آثاراً مختلفة في الرجال والنساء، وقد تعمل على زيادة ما يوجد أصلاً من تمييز ضد النساء. فتدمير بيوتهن وبُنى أُسَرهن ومجتمعاتهن المحلية يجعلهن شديدات التعرض للمخاطر والأزمات.

وأحد أكبر احتياجات النازحين والمهجَّرين (وكذلك المقاتلين سابقاً وأُسَرهم) أثناء مراحل إعادة التأهيل وإعادة التوطين هو الحاجة إلى أراضٍ ومساكن. ومرحلة إعادة التعمير قد تتيح للمرأة في بعض الحالات فرصة للمطالبة بحقوقها في الأرض والمسكن والملكية ولإنفاذ هذه الحقوق. غير أن المرأة التي تحاول العودة إلى أرضها وبيتها أو الاستقرار في أماكن جديدة تواجه في كثير من الأحيان حالات تمييزية وغير مؤاتية. ولا يعزى ذلك إلى أعراف وتقاليد سائدة فحسب، بل إلى عدم وجود وثائق وسندات ملكية[1]. [2]

ويتعين على الدول أن تحمي هؤلاء النساء من خلال مبادرات قوانينية وسياساتية محددة. فينبغي استعراض القوانين والسياسات القائمة وإعادة النظر فيها عند الضرورة، للإقرار بالوضع الخاص لفئات معينة من النساء ولتوفير الحماية الفورية المناسبة لها. ويرى المقرر الخاص أنه ينبغي، فيما سيتم إجراؤه من دراسات مستقبلاً، تناول بقدر أكبر من التفصيل الحالة التي تنفرد بها هذه وغيرها من فئات النساء التي تتطلب إيلاءها اهتماماً خاصاً، ومن بينها المُسِنَّات، ومن يعشن تحت الاحتلال، ونساء الأقليات، ومن يعشن في فقر مدقع.

المطلب الرابع: تأهيل الفضاءات المدينية.

يتوجب على الإدارة المحلية القائمة على المدينة ولتحقيق التنمية المستدامة وتطوير المدينة اتخاذ التدابير التالية[3]:

- تهيئة المنتزهات الحضرية.
- رسم حدود للتوسع العمراني بخلق مجالات خضراء خالية من كل أنواع البناء.
- رسم حدود للتوسع العمراني بانجاز طرق جمالية في المدينة.
- النظر في إمكانية تحويل مدخل المدينة الواقع بشكل جذاب وجميل يعكس تاريخها.
- تهيئة الفنادق وتحويل الإقامات المؤقتة إلى مراقد للزوار أو مركز للاستقبال.
- متابعة تهيئة المحطة السككية القديمة وتجديدها.

وكذلك وضع إستراتيجيات وتدابير تكون مرسومة على مدى أبعد[4]:

- رسم حدود للتوسع العمراني ببناء طرق التفافي وغرس الأشجار.

---

1) الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، نفس المرجع السابق، ص 16.

1)

3) الشريف رحماني، " **الجزائر غدا وضعية التراب الوطني** "، الجزائر: ملفات التهيئة العمرانية، 2005، ص243.

4) المرجع نفسه، ص 245.

- برمجة بناء مراكز للمؤتمرات لجلب الباحثين والأكاديميين نحو المدينة.
- إنشاء خطوط خدمة سياحية منتظمة أو موسمية للرحلات الجوية أو البرية أو البحرية وربطها بالمدن الساحلية.
- تحرير المجال الحضري لمركز المدينة من وجود سيارات الأجرة الكبيرة وجزء من السيارات الأخرى.
- ضمان حركية أفضل في اتجاه مركز ووسط المدينة وأسواقها.
- "تطهير" الشوارع من الفوضى المترتبة عن النشاط اليومي للمواطنين.
- تسوية حظوظ المنافسة ما بين سيارات الأجرة الكبيرة والحافلات (على المستوى المادي وعلى صعيد التسعيرة) بما يُلائم قدرة المواطن المحلي.

كذلك يُمكن للإدارات المحلية للمدن الاعتماد على العمليات المبرمجة التالية:

- ◊ إعادة تهيئة الساحات العمومية.
- ◊ الاهتمام بالمتاحف وخلق مجال للفنون المعاصرة.
- ◊ إدماج الأحياء الهامشية بعمليات شمولية لإعادة الهيكلة.
- ◊ خلق محطة طرقية جديدة.
- ◊ إعادة إيواء سكان أحياء الفقراء والقضاء على السكنات الهشة.
- ◊ خلق فضاء مخصص للراجلين بمركز المدينة والاهتمام بممرات المعوقين.

كما يستلزم التعمير الملائم للمناطق ذات المؤهلات العالية بالاعتماد على الإجراءات التالية:

- تحسين محاور المواصلات بين المدن الكبرى، وبين القرى والمزارع.
- إعداد منطقة لأنشطة خدمة الفلاحة بهدف تطوير التقنيات الملائمة وتسويق الإنتاج.
- متابعة السياسة المعتمدة في ميدان التطهير السائل والصلب.
- خلق مناطق جديدة للتعمير لا تكون على حساب الأراضي الصالحة للزارعة.
- الاستعداد للطلب المستقبلي على فضاءات التنمية، وذلك بتخصيص أراضي لاستقبال المشاريع بالقرب من محطة المسافرين أو المطار أو الميناء.

- تكميل المنظومة اللوجيستيكية بإضافة خطوط "ترامواي" و"تيليفيريك" للربط بين أهم الأحياء والضواحي وتخفيف الضغط على الطرق البرية.

- الارتكاز على مركز المدينة كنقطة انطلاق للطلب السياحي في اتجاه المناطق الجبلية، ومرافقة تطورها السياحي وذلك من خلال إعادة تأهيل السكن التقليدي وتحويل بعض وحداته إلى دور للضيافة، وإنشاء وحدات سياحية عصرية ذات حجم صغير في المنطقة.

- تعزيز الرواج بمطار عن طريق تشييد مراكز تجارية ضخمة.

- تطوير الفلاحة البيحضرية مع إعادة استعمال المياه العديمة بعد معالجتها.

- مواصلة سياسة بناء التجهيزات القاعدية الأساسية.

- مواصلة تأهيل الشبكات الموجودة بهدف تحسين المردودية وتثمين أمثل للماء.

- الاستفادة بشكل أفضل وإعادة تملك المناطق الحرة الموجودة بالمنطقة بالاعتماد على كل التجهيزات والفرص التي تمنحها، عوض محاولة تعويضها ببدائل أخرى أو تجاهلها.

- حملات لجمع النفايات بكل حي.

- تنمية مشاريع حضرية صغيرة الحجم– ذات امتداد زمني قصير وتوطين مجالي محدد– كالعمل على تزيين واخضرار إطار العيش، وذلك في أفق كسب اهتمام المواطنين واسترجاعهم لتذوق الحياة وللثقة في مشروع مدينتهم.

- إنشاء فضاءات للألعاب والترفيه بالقرب من مناطق السكن العشوائي.

- مواصلة السياسة المتبعة في ميدان التطهير السائل والصلب.

-إنشاء محطة منظمة لجمع وإعادة استعمال النفايات الصلبة.

- إنشاء بنية تشاركية مع السكان تساعد على اتخاذ القرارات والاختيارات وتتبع تنفيذ البرامج.

- التفاوض حول التدابير المرافقة للتنمية مع سلطات الدولة انطلاقا من رؤيتها الخاصة، وعلى أساس تعاوني وتشاركي (مساهمة السكان في اتخاذ الاختيارات الاستراتيجية).

- دراسة جدوى التجهيزات القاعدية الثقيلة للنقل والمواصلات (الجسور فوق الأودية..) الهادفة لفك عزلة الأحياء العليا الهامشية.

◊ الطرق والترصيف في الأحياء.

◊ إنشاء دور للشباب.

◊ ملاعب رياضية بالأحياء.

◊ إيصال الماء الصالح للشرب للأحياء غير المرتبطة بالشبكة.

◊ برمجة مرافق القرب في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

◊ خلق مراكز للأمن الوطني قريبة من السكان في مختلف الأحياء.

تحسين جودة الخدمات الحضرية العمومية والبلدية بإتباع التدابير التالية[1]:

○ توفير مرافقة اجتماعية ملائمة لبرامج محاربة السكن غير اللائق.

○ إنشاء وتجهيز مرافق سوسيو– ثقافية ورياضية جديدة.

○ تحسين منظومة التدبير الداخلي للخدمات العمومية.

○ تطوير خدمات القرب وتحسين جودة تقديم المؤسسات.

○ تطوير استراتيجية مندمجة متمحورة حول السكن الاجتماعي.

○ تسهيل تعبئة الأراضي الملائمة لبرامج محاربة السكن غير اللائق.

○ إعداد استراتيجية ثقافية مندمجة للمدينة واعتماد سياسة فعالة للعلاقات العامة (الإعلام المتواصل لفائدة الجمهور العريض حول الأنشطة المبرمجة).

○إنشاء فضاءات للترفيه والرياضة في الأحياء وتطوير عمليات النظافة.

1) الشريف رحماني، نفس المرجع السابق، ص 258.

الخلاصة

نستخلص من هذه الشروحات والمفاهيم أن الحوكمة المحلية الرشيدة مرتبطة ارتباطاً وثيقا وهي ضرورية لإتمام عملية التنمية وخصوصًا التنمية المستدامة. ويمكن أن نحدد عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة المدينة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي إدارة.
- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.
- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة في إطار المُدن المستدامة واِحترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم اِستقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.
- إدارة أموال المدينة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع المحلي وأفراده في أولى غاياتها.
- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واِحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفاهيم الحكم الراشد والمُدن المستدامة.

إن تمكين العلاقة بين الحوكمة المحلية الرشيدة ومفهوم التنمية المستدامة يحتم على الدولة أن تقوم بتشجيع الاستثمار، وبالأخص استثمار الموارد البشرية على مستوى المُدن، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة، وعلى الدول أن تعمل على صياغة التشريعات لتعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية المستديمة وترسيخ الحكم الرشيد في إطار عمل الدول وتفعيلها في جميع المؤسسات وسيترك هذا أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة وخصوصا المتعلقة بالتنمية كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية في إنفاذ القوانين للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والاتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم المختلفة.

إن الحكم الراشد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية المستدامة ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة والى الارتقاء بالشؤون الصحية

والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد المُدن وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

ومن خلال ما تم ذكره فان الحوكمة المحلية الرشيدة يمكن أن تقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو آمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحاكمية الرشيدة تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات النامية التي ترغب في التطور والتقدم حتى الوصول إلى تحقيق المُدن المستدامة.

الفصل الثالث

نماذج لترسيخ أسس الإستدامة في المُدن

الفصل الثالث: نماذج لترسيخ أسس الإستدامة في إدارة المُدن

يتعرض الباحث في هذا الفصل نموذجين للمدن المستدامة، حسب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. حيث يتناول مدينة نيويورك الأمريكية كنموذج مدينة مستدامة وفقا للمعايير السوسيو–سياسية، وذلك بإبراز أهمية الديموقراطية في الحكم المحلي ودور الرأسمال الاجتماعي، كما يعرض طرق مكافحة الجريمة في المدينة.

ويتطرق المبحث الثاني إلى مدينة طوكيو اليابانية كنموذج اقتصادي بيئي، من خلال استعراض آليات السلاسة المرورية في المدينة وكيفية تفعيلها في المدينة، كما يتطرق إلى تفعيل الطاقات المتجددة بالمدينة وطرق إدارة النفايات الصلبة والسائلة واستراتيجيات مواجهة الكوارث الطبيعية والأخطار الصناعية وأثرها على البيئة.

المبحث الأول: الأسس السوسيوسياسية – نموذج نيويورك.

استطاع الإنسان الغربي خلال القرنين الماضين بناء حضارة إنسانية راقية والى حصول تقدم هائل في كافة المجالات الصناعية والتقنية وغيرها ضمن مفاهيم ومعتقدات النظام الرأسمالي. وهكذا فإن منافع هذه الحضارة كبيرة وشاملة ومتنوعة، لكنها في نفس الوقت أفرزت أضرار ومخاطر أخذت بالتوسع والتصاعد والتعاظم لاحقا بحيث أصبحت هذه المخاطر تهدد مستقبل هذه الحضارة أو مستقبل البشرية جمعاء[1].

بموجب ذلك حصل تداخل وتعارض شديدين بين (منافع وأضرار) هذه الحضارة، وضعت المسؤولين العالميين أمام خيارات صعبة ومعقدة، فالإنسان لا يستطيع التخلي عن ما حققته هذه الحضارة من تقدم صناعي وتقني كبير وما افرزه هذا التقدم من حصول زيادات في معدلات التنمية وحصول تقدم كبير في مستويات الرفاهية المعيشية، وتمتع أفراد المجتمع بمظاهر هذه الحضارة في مختلف المجالات، وبين الأضرار الجسيمة والمخاطر العظيمة نتيجة استخدامات مظاهر هذه الحضارة في مختلف المجالات (المناخ، المياه، استنزاف الموارد الطبيعية، إضرار بمصالح الأجيال القادمة والفروقات في مستويات المعيشية بين الأفراد والمجتمعات... وغير ذلك)، مما جعل بعضهم يتمنى الرجوع إلى حياة الحضارة القديمة ذات المظاهر الزراعية البسيطة، واستنادا لذلك فقد انبرى قسم كبير من العلماء والمسؤولين في القيادات السياسية التفكير الجدي والعلمي للخروج من هذا المأزق وتحقيق انسجام بين متطلبات التنمية

1) أسس الحضارة الغربية، تم تصفح الموقع بتاريخ 2011/06/05، الرابط:
<http://ar.shvoong.com/humanities/1885134-%D8%A3%D8%B3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/>

الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة، إن هذا المأزق خلق نوع من الوعي لدى جميع الطبقات الاجتماعية للتفكير الجدي بالموضوع ضمن وعي بيئي يعيد الانسجام بين الإنسان وحضارته المتقدمة مع شروط البيئة وتأثيراتها[1].

حيث ترتبط عملية التنمية باستهلاك الطاقة بعلاقة شديدة، وكليهما مرتبطان بمفهوم التنمية المستدامة بها، لان مصادر الطاقة ومقدار استهلاك المجتمع منها تعتبر المحور الأساسي للاقتصاد العالمي، وبموجبها يتم قياس مستوى التقدم الاقتصادي والحضاري لأي مجتمع من المجتمعات العالمية، حيث يمثل مستوى استهلاك أي مجتمع من الطاقة معيار لهذا التقدم.

وكان لاستهلاك الموارد الطبيعية ومنها الطاقة اثر كبير في تلوث الطبيعة وفي استنزاف تلك الموارد مما أثر سلبا على تحقيق التنمية المستدامة.

وبموجب ذلك يمكننا أن نحدد معادلة تتكون من ثلاثة أبعاد تمثل الركائز الأساسية للتفكير التنموي المستدام للعالم.

سنحاول من خلال هذا المبحث من الدراسة توضيح معالم وتأثير هذه العوامل بشكل واضح، والعمل على استحداث نماذج وأنماط سلوكية جديدة في عملية التنمية (في الاستهلاك والإنتاج)، وهذا يتطلب بحث العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية معا لتحديد العوامل المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية والاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية والخلل في توزيع الموارد المسببة لمشكلة الفقر في العالم، وإيجاد الحلول المناسبة لها ضمن أجندة تكون ملزمة للجميع وذلك بدراسة واقع الحال بمدينة نيويورك الأمريكية.

المطلب الأول: دمقرطة الحكم المحلي.

إذا كانت الادارة المحلية تعني توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية مستقلة، فإن مثل هدا التوزيع لا يمثل في الواقع سوى هدفا من بين الأهداف المتعددة لنظام الادارة المحلية، إذ لوكان الأمر كذلك، أي لوكان الهدف من هذا النظام تخفيف العبء عن كاهل الحكومة المركزية في العاصمة لأمكن تحقيق ذلك عن طريق المركزية المخففة أو البسيطة (Déconcentration) والتي تعني عدم استئثار السلطات الادارية المركزية لسلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل وإنما يشاركها في ذلك ممثلين في مختلف الأقاليم أو المناطق بحيث تمنح لهم سلطة البث النهائي في حدود ما يخول لهم من سلطات.

1) فلاح شفيع، "**التنمية المستدامة**"، تم تصفح الموقع يوم 2011/06/15. الرابط:
<http://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=6252&Itemid=99>

فالإدارة المحلية تهدف إلى إشراك المواطنين في الحكم بما يحقق تنمية وتعميق المفاهيم الديموقراطية داخل المجتمع، خاصة أن الحقائق التاريخية تؤكد أن الباعث على نشوء هذا النظام كان باعثا سياسيا محضا يتمثل في الاستجابة لنداء الحرية السياسية وحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها وفقا للمبادئ الديموقراطية، وإن الاعتبارات الادارية لم تلعب دورا يذكر في شأنه. ومن ثم يمكن القول أن ما تهدف إليه الادارة المحلية يتجاوز في الحقيقة والواقع مجرد توزيع الاختصاصات والصلاحيات الادارية إلى أمور أخرى ذات معنى أو مضمون سياسي–اقتصادي–اجتماعي[1].

تختلف أنماط إدارة المدن الكبرى من دولة لأخرى، بل وفي داخل الدولة الواحدة، وذلك باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية. ففي بعض الدول، يجتمع المجلس المحلي للمدينة بين الوظيفتين التقريرية والتنفيذية. وفي الدول الأخرى، يوجد رئيس تنفيذي (العمدة) إلى جانب المجلس المحلي(الحكومة البلدية) [2].

تتميز بمدينة نيويورك الأمريكية بنمط إدارة يعكس أهميتها ومكانتها العالمية والمتمثل في نمط: **المجلس/العمدة القوى**، هذا النمط تطور في الثمانينات من القرن التاسع عشر، لموازنة شكل المجلس/العمدة الضعيف ويوجد هذا النمط في المدن الكبرى. يتم في بعض المدن الفصل بين الوظيفتين التقريرية والتنفيذية، حيث تكون الأولى من اختصاص المجلس المحلي. أما الوظيفة التنفيذية، فتكون من اختصاص الرئيس التنفيذي الذي قد يكون منتخبا من المواطنين أو معينا عن طريق المجلس المحلي أو الحكومة المركزية. ومن المدن التي يتم فيها انتخاب العمدة الولايات المتحدة الأمريكية (العمدة القوى)، كما هو واضح من الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): نمط العمدة القوى

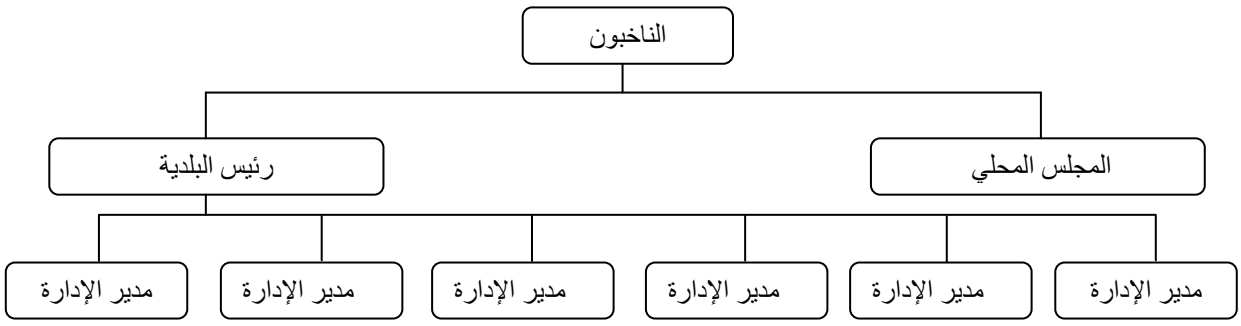

المصدر: سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 9.

1) **الحكم المحلي في الولايات المتحدة**، تم تصفح الموقع يوم: 2011/05/05. الرابط:
<http://chaib.olympe-network.com/news.php?action=view&id=37>

2) سمير محمد عبد الوهاب، " **أنماط إدارة المدن الكبرى مع التركيز على مدينة لندن** "، الملتقى العربي الثاني: إدارة المدن الكبرى، مشكلات حضرية وحلول إبداعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص:7.

ويسود نظام المجلس/ العمدة القوى في المدن الكبرى، حيث يوجد في 60% من المدن التي عدد سكان كل منها على 250 ألف نسمة. ويتمتع العمدة القوى باختصاصات وسلطات واسعة في تعيين مديري الإدارات والموظفين المحليين وعزلهم. ويعتبر المسئول الأول عن تنفيذ السياسة العامة والتنسيق بين الأقسام المختلفة لحكومة المدينة. وله حق الاعتراض على قرارات المجلس المحلي، واقتراح السياسة العامة، والتوصية بها لدى المجلس.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين المجالس التي تضطلع بالوظيفة التقريرية وتلك التي تضطلع بالوظيفة التنفيذية، فإن ذلك يتوقف على المبدأ الذي تركز عليه الدولة فيما يتعلق بنظام الحكم المحلي (الديمقراطية أم الكفاءة الإدارية)، فمدينة نيويورك تعمل على تحقيق التوازن بين المبدأين، فيكون المجلس المحلي مختصا بالوظيفة التقريرية، بينما يكون هناك رئيس تنفيذي مسئول عن الوظيفة التنفيذية (مدير المدينة في الولايات المتحدة الأمريكية) [1].

وبالنسبة لطبيعة مساءلة المجلس المحلي للعمدة، ونظرا لكون المجلس المحلي والرئيس منتخبين، فإنه من حق المجلس المحلي سحب الثقة من العمدة في مقابل حق الأخير في حل المجلس.

تشمل مسؤوليات الحكومات البلدية السلامة العامة، وصيانة شوارع المدن، والمنتزهات العامة، ومرافق الترفيه، ومعالجة مياه الصرف، وإزالة النفايات، والتقسيم المناطقي، وفرض تنفيذ القانون، وخدمات إطفاء الحرائق والإنقاذ، والرقابة على الحيوانات، والنقل العام، والخدمات الأخرى الأساسية. وقد توفّر المدن الكبرى أيضاً الإسكان المدعوم، وتُشغّل المستشفيات العامة، وتدير برامج المساعدات الاجتماعية التي تموّلها المدينة أو الحكومة الفدرالية. والعديد من المدن تملك مرافق الخدمات العامة مثل المياه، والطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، والاتصالات البعيدة المدى[2].

المطلب الثاني: تثمين رأس المال الاجتماعي.

اختلفت آراء الباحثين في تفسير تفاوت التطوّر الحضاري ومعدلات النمو والقوة الاقتصادية بين الدول والمجتمعات وأسبابها. وركّز بعض الباحثين على العوامل المادية مثل التباين في امتلاك الموارد الطبيعة والفوارق الجغرافية والطبيعية. فيما ذهب فريق آخر الى التشديد على أهمية العوامل السياسية مثل دور الدولة وطبيعة النظام السياسي وأوضاع حقوق الانسان والحريات المدنية. وشدّد آخرون على المهارات البشرية التي يُشار إليها أيضاً باسم " رأس المال البشري[3]. وتنبّهت الآراء الحديثة إلى أهمية

1) سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 10.

2) سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 11.

3) Allan Odden, "**Strategic Management of Human Capital in Education: Improving Instructional Practice and Student Learning in Schools**", NY: Taylor & Francis, 2011, p. 18.

عناصر مثل أداء المجتمع الأهلي، طبيعة الروابط الأسرية، العلاقات الاجتماعية، مدى التمسّك بالقيم الاجتماعية، درجة متانة النسيج الاجتماعي، تنوّع البنى الاجتماعية وما يشبهها من العوامل، التي يجمعها مفهوم "رأس المال الاجتماعي Social Capital".

يمكن القول ان تحقيق التنمية المستدامة والتوصّل إلى مدينة الرفاه والرعاية والعدالة الاجتماعية، يتطلّب توظيف المعلوماتية لتعميق التشابك بين الأفراد وتفعيل القيم وزيادة العطاء الاجتماعي الرقمي واستغلال الطاقات المعرفية لدى العموم[1].

المعلوماتية تصنع رأس المال الاجتماعي

عَرّف الفيلسوف الفرنسي الراحل بيار بورديو رأس المال الاجتماعي social capital بأنه الموارد والطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المختلفة، والتي تؤدي الى تحقيق منافع جماعية بأثر من القِيَم التي تتحكّم في البُنى الاجتماعية.

وتشير الدراسات إلى أن الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تراكم رأس المال الاجتماعي، من خلال تعميق التشابك الاجتماعي وتفعيل القيم الأخلاقية وزيادة العمل الخيري. وفي المجتمعات ما بعد الصناعية الراهنة، يُعتبر التَطوّع الالكتروني (أي تبرع الكوادر العلمية والتقنية للعب حلقة الوصل بين التكنولوجيا المتقدمة والمجتمع) نموذجاً قوياً منها .ومِثال ذلك تبرع الطلبة في «معهد ماساشوستس للتقنية» بنصب الأعمدة والأطباق المتصلة بالشبكات اللاسلكية التي تعمل بتكنولوجيا موجات "واي ماكس WMx "على أسطح المنازل في المدينة التي تستضيف معهدهم، من دون مقابل.

وبفضل خدمات الإنترنت والهاتف النقّال، نشأت المنتديات الالكترونية والجماعات الافتراضية والمُدوّنون الرقميون "بلوغرز" Bloggers – وغيرها من الشبكات الاجتماعية والسياسية والدينية المستندة الى الشبكات الرقمية المتطوّرة في المعلوماتية والاتصالات. وأدت تلك الأمور أيضاً إلى زيادة حيوية البُنى الاجتماعية والسياسية التقليدية وفاعليتها، ما أضاف زخماً قوياً وديناميكية معرفية إلى الحياة السياسية والاجتماعية للمدينة.

كما ساهم ذلك النوع من رأس المال الاجتماعي المتصل بالتكنولوجيا في تنمية شبكات اللاسلكي الأهلية ونُظُم تشغيل الكومبيوتر المفتوحة المصدر) Open Source Operating Systems مثل «لينوكس») والمواقع الشبكية التي تتيح المعرفة بصورة مفتوحة مثل موسوعة "ويكيبديا" Wikipedia

1) Michael Osborne, Kate Sankey, "**Social capital, lifelong learning and the management of place: an international perspective**", NY: Taylor & Francis, 2007, p 3.

وغيرها. تَدلّ هذه الأمثلة على مساهمة رأس المال الاجتماعي المرتبط بالمعلوماتية في زيادة رأسي المال العيني والبشري[1].

وفي هذا السياق، أشارت دراسة حديثة إلى أن مُطوّري البرامج المفتوحة المصدر Open Source Applications في و.م.أ ينتجون تطبيقات للكومبيوتر بنحو مليار دولار سنوياً، وكذلك فإنها اتّصلت بنشاطات عَزّزت الاقتصاد الأمريكي بقرابة 350 مليون دولار.

وبفضل تكنولوجيا المعلومات برزت نافذة أخرى لاستغلال الطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المرتبطة بالإنترنت. وظهر نوع جديد من العطاء الاجتماعي يسمى "العطاء الاجتماعي الرقمي"، المتمثل في حض الأفراد على التبرع بالمعرفة والخبرات المتراكمة لديهم.

وفي المقابل، يدرج في أشكال رأس المال الاجتماعي السلبي الناتج من الشبكة والمعلوماتية، الاستخدام غير الرشيد للإنترنت وتخصيص الفرد جزءاً كبيراً من وقته لعالمها الافتراضي، على حساب المقربين منه.

ردم الفجوة الاجتماعية

يساهم رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمشروعات وتنمية رأس المال البشري وخفض تكلفة المعاملات وردم الفجوة الطبقية .وتدلّ الخدمات الصحية والتعليمية التي يقدمها المجتمع الأهلي على مساهمته في زيادة رأس المال البشري. كما تساهم نشاطات الجمعيات الدينية في زيادة التواصل بين الأفراد وتأصيل الفضائل الحميدة ولا سيما التعاون والتكافل بينهم.

وتساهم نشاطات الأحزاب والمجتمع المدني والمُدوّنون الإلكترونيون، في زيادة اندماج الأفراد في الحياة العامة وتفعيل الديموقراطية وزيادة التنوّع في الخيارات السياسية. وتُفَعّل النقابات ومنظمات المجتمع الأهلي والجمعيات الدينية والمهنية، التكافل الاجتماعي والاستثمار في المجتمع والعمل من أجل المجموع.يشير مستوى رأس المال الاجتماعي إلى مدى نضج المجتمع المدني فيه، فيُعتبر شرطاً أساسياً لإرساء الديموقراطية.

1) عبد الناصر عبد العالي، "**بفضل تداخل التقنية والسياسة والدين والاقتصاد... تكنولوجيا المعلومات تصنع رأس المال الاجتماعي**"، تم تصفح الموقع يوم: 2011/06/05. الرابط: http://www.alhasebat.net/vb/showthread.php?t=6306

المطلب الثالث: مُكافحة الجريمة ضد المدينة– البعد الأمني والأخلاقي.

تواجه المدينة عدة مشاكل اجتماعية مثل :الفقر والجريمة والمخدرات والتفرقة العنصرية؛ ففي نيويورك وحدها نصف مدمني المخدرات في الولايات المتحدة، كما أن بها أربعة ملايين مواطن يعيشون على اعانات الضمان الاجتماعي.

تعمل مدينة نيويورك للخروج من الأزمة التي أصابتها بعد تعرضها هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، التي دمر فيها برجي مركز التجارة العالمي في 2001. حين اصطدمت طائرتان مدنيتان مخطوفتان صبيحة ذلك اليوم بالبرجين مما أدى إلى انهيارهما. حيث لقي نحو 3 آلاف شخص كانوا بالبرجين مصرعهم. كما تعاني نيويورك من ازمة بناء مسجد جراوند زيروالذي يبني قرب موقع هجمات سبتمبر. وعلى ضوء كل ما سبق، كان لا بد من وضع سياسات وإجراءات من قبل السلطات المحلية للمدينة للحد من الجريمة والمتمثلة في[1]:

الحد من إتاحة واستخدام الأسلحة النارية:

تستطيع السياسات والبرامج التي تحد من إتاحة الأسلحة النارية واستخدامها الحد من العنف بين الشباب، وخصوصا الشباب المعرض للخطر. ويعد العمل التشريعي والتكتيكات التشريعية الهادفة إلى الحد من عرض الأسلحة النارية هي الوسائل الأكثر فعالية التي يستطيع بها صانعو السياسات تحقيق هذا الهدف. وتتضمن الإجراءات التشريعية المحددة التي تستطيع منع استخدام الأسلحة النارية ما يلي:

(1) تشديد الأحكام في الجرائم التي تُرتكب باستخدام سلاح ناري وأيضا في حالات حمل أو بيع أسلحة نارية غير مرخصة؛

(2) تنظيم تصميم الأسلحة النارية (على سبيل المثال: منع استيراد أو ملكية المسدسات أو الأسلحة الهجومية و/أو إلزام ملاك الأسلحة النارية بحفظ أسلحتهم في أماكن آمنة وفرض عقوبات على المخالفين)؛

(3) تنظيم معاملات الأسلحة النارية (مثلاً: وضع شروط صارمة للترخيص للموزعين وفرض تراخيص إجبارية لكل الأسلحة النارية و/أو إجراء تحقيقات إلزامية عن خلفية المشتري وفرض فترات انتظار لمشتريات الأسلحة النارية)؛

(4) حظر حمل الأسلحة النارية تماما. كما تعد التدخلات الموجهة لإنفاذ القانون والتي تعطل مبيعات الأسلحة غير المرخصة (والمعروفة أيضا بتحويلات السوق الثانوية) طريقة أخرى للحد من توافر

1) البنك الدولي، السياسة العامة الثانية: **الحد من استخدام الأسلحة النارية**"، تم تصفح الموقع يوم: 2011/06/16.
< siteresources.worldbank.org/.../SYARgenpoli2_Ar >

واستخدام الأسلحة النارية من قبل الشباب المعرض للخطر. وتعد بعض التكتيكات مثل زيادة الدوريات المنفذة للقانون في المناطق التي ترتفع فيها مستويات الجريمة واستخدام ضباط شرطة متخفِّين ومنتحلين صفة مشتري أسلحة محتملين هي أنجح التكتيكات حتى الآن، بينما لم تحقق برامج إعادة شراء الأسلحة نفس النجاح. وإحدى نقاط البداية الحرجة لأي استراتيجية تتعلق بالأسلحة النارية هي إنشاء نظام جمع بيانات يتم تنسيقه على المستوى الوطني ومستوى الولاية والمستوى المحلي لتتبع الإصابات والوفيات الناجمة عن استخدام أسلحة نارية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يؤدي الحد من إتاحة واستخدام الأسلحة النارية إلى منع سلوك الشباب المنطوي على المخاطر[1]؟

يمكن أن يؤدي الحد من إتاحة واستخدام الأسلحة النارية إلى خفض شدة العنف بين الشباب. وترتبط زيادات الجريمة والعنف بين الشباب بارتفاع معدلات الجريمة والعنف المقترف باستخدام الأسلحة النارية. كما أن عدد الأسلحة النارية المتداولة له أثر مباشر على تَمكُّن الأشخاص المعرضين لمخاطر اللجوء للعنف العالية من الحصول على الأسلحة النارية بالسرقة أو بالتحويلات التطوعية في الأسواق الثانوية. ولذلك فإن إصدار القوانين التي تقيد تداول الأسلحة والتدخل للحد من عرض الأسلحة النارية يقلل من نسبة الوفيات والإصابات بسببها. وبينما يمكن للإجراءات التشريعية أن تردع عن تهريب الأسلحة النارية واستخدامها العام عبر زيادة العقوبات فإن التدخلات الموجهة لإنفاذ القانون بإمكانها تقليص حجم الأسلحة النارية المتداولة عبر تقنين تصميم الأسلحة وفرض حظر عليها. توجد ثلاث طرق للتأثير على توافر الأسلحة النارية: التشريع، والتكتيكات للحد من المعروض، أو الجمع بين هذا وذاك. وفيما يلي بعض الأمثلة على فعالية كل طريقة من الطرق الثلاث[2].

<u>الجهود التشريعية:</u> في نيويورك أدى قانون مقيد لتراخيص ملكية الأسلحة النارية عام 1977 إلى حظر الملكية الخاصة للمسدسات فعليا. ومع قيام الشرطة بإنفاذ القانون بصرامة، أسفرت هذه السياسة عن تراجع فوري في الوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية بنسبة 25%.

أدت مثل هذه التشريعات إلى نتائج متباينة، إلا أنه يبقى حظر حمل السلاح الناري يمكن أن يكون فعالا، ولا سيما في الأماكن التي تزيد فيها جرائم القتل ضد الشباب وبيد الشباب. وخاصة في المدارس وأثناء الفترات التي كان معروفا أن معدلات القتل تزيد فيها (مثل عطلات نهاية الأسبوع بعد يوم

1) ألمو كاري وميغان قولدن، " **<u>الحد من العنف باستخدام البنادق: نظرة عامة على استراتيجيات مدينة نيويورك</u>** "، نيويورك: معهد فيرا للعدالة، ص.ص. 30-35.

2) ألمو كاري وميغان قولدن، " نفس المرجع السابق، ص 36.

قبض الرواتب والإجازات) والمهم أن التشريع كانت تعززه حملات توعية، وكان يتم تدريب الشرطة على تطبيق الإجراءات الجديدة[1].

تكتيكات جانب العرض: نجحت البرامج التي تستحدث دوريات شرطة نشطة في الأحياء التي ترتفع فيها معدلات الجريمة وتهاجم أسواق الأسلحة النارية الثانوية، في الحد من توافر الأسلحة النارية والعنف بين الشباب. ففي الولايات المتحدة الأمريكية استهدفت عملية وقف إطلاق النار في بوسطن موارد إنفاذ القانون بهدف الحد من إمداد العصابات بالأسلحة النارية، وكان ذلك عاملا رئيسيا في تراجع معدلات جرائم القتل بين الشباب نتيجة لذلك8. وبالمثل نجحت وحدة التحقيق في الأسلحة النارية في نيويورك في الحد من تدفق البنادق بتحديد تجار البنادق من خلال عمليات شراء بنادق يقوم بها ضباط متنكرون. وفي الوقت نفسه أدت عملية وقف البنادق التي تتضمن عرض مبلغ 1000 دولار أمريكي لكل من يقدم إرشادات تؤدي إلى القبض على شخص يحوز سلاحا ناريا غير مرخص إلى تخليص شوارع نيويورك من آلاف أخرى من الأسلحة والمجرمين9. كما تعد عملية تريدنت في إنجلترا نموذجا آخر للبرامج الناجحة المعنية بالمعروض من الأسلحة النارية. ويستهدف هذا البرنامج شباب لندن المعرض للمخاطر ويعمل به 300 ضباط شرطة يتعقبون موردي البنادق والأفراد المسلحين وتجار المخدرات ممن لهم علاقة بالجريمة التي تستخدم فيها الأسلحة النارية. ويؤدي هذا البرنامج إلى القبض على مئات الأشخاص وتحريز مئات الأسلحة النارية كل عام، وأدى إلى خفض معدلات جرائم القتل بين الشباب.

الجمع بين المناهج: يبدو أن العمل التشريعي المقترن بتكتيكات السيطرة على جانب العرض هو أفضل المناهج الواعدة. كما تعد تجربة البنادق لمدينة كانساس في الولايات المتحدة الأمريكية مثالا آخر على الجمع بين المناهج. فبعد تمرير حظر على الأسلحة النارية قامت دوريات الشرطة المكثفة باستهداف إحدى المناطق المعروفة بالمشكلات والمكونة من 80 قطعة يبلغ فيها معدل جرائم القتل 20 ضعف متوسطها على المستوى الوطني. وكان ضباط الدورية يعثرون على السلاح ويحرزونه بإيقاف المركبات وتفتيش الأفراد بانتظام. وقد أسفرت هذه التجربة التي استغرقت 29 أسبوعاً عن تراجع معدل الجرائم التي تستخدم فيها البنادق بنسبة 49% وتراجع جرائم القتل في تلك المنطقة بنسبة 67.12%[2].

مكافحة الارهاب:

أعلنت إدارة الشرطة في مدينة نيويورك الأمريكية أنها ستقاوم الإرهاب وستضع حدا لارتفاع نسب ومعدل الجرائم من خلال نشر كاميرات الفيديو اللاسلكية في شوارع المدينة. حيث نقلت الخطوة الأولى

1) ظريف بطرس، " **الحكم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية** "، الجزء الثاني،(القاهرة: موسوعة الحكم المحلي،1997)، ص 98.
2) ألمو فيليب كوك وجيمس لودفيغ، " **استهداف سياسة البنادق** "، مجلة تحليل وإدارة السياسات، العدد: 25 (03) 2000، ص. 715.

إلى حيز التنفيذ من خلال تركيب أزيد من 500 كاميرة رقمية في شوارع المدينة، وصلت تكلفتها 9 مليون دولار. إضافة إلى الدعم الذي طلبته من الحكومة المركزية والمقدر ب: 81.5 مليون دولار وذلك لتسهيل عمل الشرطة وإكمال منظومة الإشراف والأمان في العديد من أنحاء المدينة.

وأكد المسؤولون على أن الدعم الأخير كان له الأثر البالغ في تعزيز وسائل الحماية والمراقبة لاستتباب الأمن في المدينة، والتي تعد الجبهة الأولى لمكافحة الارهاب خصوصا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001. ونظرا لاجتياح حمى مكافحة الارهاب كامل التراب الأمريكي، فإن هذه الإجراءات لا تعد فريدة من نوعها، حيث أن العديد من المدن الأخرى أخذت بنفس النهج من التدابير والاحتياطات المماثلة مثل: واشنطن، شيكاغو، فيلادلفيا... وزيادة على ذلك قامت شرطة نيويورك بوضع برامج سرية لتعقب ومراقبة المهاجرين وخاصة ذووا الأصول الإسلامية وخاصة المهاجرون من أصول مغاربية.

فقد كشفت تقارير صحفية أن شرطة نيويورك أطلقت حملة مراقبة خاصة ودقيقة لتحركات المواطنين من أصل مغربي وفق برنامج أطلق عليه اسم " المبادرة المغربية " يجري به العمل منذ سنوات توجسا من أي عمليات إرهابية يمكن أن يكون مغاربة طرفا فيها.

كما ذكرت التقارير الصحفية التي أوردتها عدد من وكالات الأنباء العالمية والصحف الأمريكية أن شرطة نيويورك خصصت إجراءات مشددة لمتابعة تحركات مواطنين بناء على تدينهم بالإسلام تنفيذا لبرنامج سري رغم أن السلطات الأمريكية نفت صحة هذه التقارير وقالت أنها تراقب فقط من يشتبه في تمويلهم لمنظمات إرهابية أومن يرتبطون بعلاقات بها، وبالعودة إلى قانون ولاية نيويورك فإنه يحظر على الشرطة استعمال العرق أو الدين أو الإثنية كعامل تمييز وتبرير لسلوك استثنائي للشرطة. وبحسب ذات التقارير فإن العملية قد بدأت بالتجسس على المغاربة حيث التقط عملاء متخفيون صورا للمطاعم التي يتردد عليها مغاربة والفنادق التي ينزلون فيها والمحلات التجارية التي يتسوقون منها والأماكن التي يقيمون فيها صلواتهم وقد أطلق على هاته العملية اسم " المبادرة المغربية " شملت عددا من الأحياء التي يقطنها مهاجرون مغاربة[1].

هذه البرامج تلقت دعما من وكالة الاستخبارات الأمريكية السي آي آي في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي شهدت ولايته قبل أن يزكي استمرارها الرئيس الديمقراطي باراك أوباما وليس معلوما إلى غاية اللحظة زمن انطلاق العملية بشكل دقيق رغم أن مصادرا رسمية أكدت "للأسوشيد بريس" أنها انطلقت عقب تفجيرات الدار البيضاء سنة 2003 وتفجيرات قطارات مدريد سنة 2005 والتي تورط فيها مغاربة بحسب الرواية الاسبانية. رغم أن شرطة نيويورك في عدد من اجتماعاتها أكدت أنه لا وجود

1) عماد استيتو، " **تقارير أمريكية تكشف عن برنامج سري لشرطة نيويورك بتعقب المغاربة** "، وكالة هاس بريس، تاريخ زيارة الموقع: <www.maghress.com/hespress/38556>

لأي خطر محتمل على نيويورك من المغاربة غير أنهم قاموا مأخوذين بهاجس الخوف بجمع معلومات عن الجالية المغربية،، كما أظهر جزء من هاته التقارير السرية عددا من المعلومات عن ما أطلق عليه " المواقع المغربية " أوأماكن تجمع مغاربة معززة بمجموعة من الصور لمحلات تجارية مرفوقة ببعض الملاحظات لرجال شرطة بلباس مدني يتولون مراقبة هاته الأحياء والتجسس على محادثات السكان.

المعلومات عن المحلات والمتاجر المغربية تكلفت بجمعها وحدة الديموغرافيين والتي تنفي الشرطة أصلا وجود وحدة تتضوي تحت اسمها بهذا المسمى، وقال تقرير أن هذه الوحدة تتولى رصد أي منشأة أو مبنى جديد في ملكية مغاربة بصدد الإنشاء أو الافتتاح أو أية شركة تشغل عمال مغاربة أو حتى الأحياء التي تشهد تجمعا كبيرا للمغاربة عند قدومهم إلى نيويورك كحي بروكلين، فقد تم على سبيل المثال رصد شركة سيارات أجرة تشغل سائقين مغاربة وفندق في ملكية سائح من أصل مغربي.

توجس سلطات نيويورك من أن يتحول المغاربة إلى قنابل موقوتة دفعهم إلى محاولة التحكم حتى في مسار حياتهم منذ وصولهم إلى نيويورك حتى أصبحت أبسط وأتفه تفاصيل عيشهم اليومية تنقل على حواسيب وأوراق أجهزة تابعة للشرطة والاستخبارات، كانوا يحاولون مخاطبة السكان المغاربة في الأحياء والتقرب منهم استقصاء لأكبر عدد من المعلومات.. طبعا لم يكن في استطاعتهم إجبار أحد على التحدث إليهم لذلك كانوا في أغلب الحالات يختلقون قصصا للتغطية كوقوع جريمة في الحي أو اختطاف طفل وفي هذا الوقت يحاول الشرطي التقاط وتدوين أكبر قدر ممكن من التفاصيل والحيثيات عن حياة السكان التي قد تصل حد الاستفسار عما يشاهدونه عبر التلفزيون.

هكذا تحولت شرطة نيويورك من جهاز لحفظ الأمن ومكافحة الجريمة إلى جهاز استخبارات عكس بقية الولايات الأمريكية التي لا توجد فيها برامج مشابهة رغم وجود جالية مسلمة وعربية مهمة يتقدمها المغاربة لكن لم يتم تصنيفهم كمشاريع إرهابيين محتملين[1].

وعبر عدد من مغاربة الولايات المتحدة الأمريكية عن استيائهم من هذه التقارير المسربة ومن التمييز العنصري الذي تمارسه شرطة نيويورك من خلال تبنيها لبرنامج مشابه، حيث أضحت هذه المؤسسات الأمريكية تعاملهم كأهداف إرهابية محتملة.

ويبدوا أن هذا الخوف الذي اجتاح و.م.أ لم يكن سببا كافيا لإقناع المدافعين عن الحرية الشخصية الذين أعربوا عن قلقهم من تسبب هذه الكاميرات في انتهاك خصوصيات المواطن الأمريكي وحقه في الحصول على عالمه الخاص بعيدا عن التدخلات الأمنية، رغم التطمينات التي حاولت شرطة نيويورك من تهدئة مخاوفهم بالقول أنها تتواجد في المناطق العامة والمكشوفة فقط.

---

1) **آليات جديدة للتعامل مع حالات الطوارئ بنيويورك** "، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2011/06/14.
http://alfarasha.maktoob.com/alfarasha51/thread233567

وعلى صعيد آخر تم النظر إلى هذه التدابير نظرة تشاؤمية ظنا منهم أنها لن تحقق النتائج المرجوة منها، فلقد صرحت دونا ليبرمان من اتحاد الحقوق المدنية أن هذا المشروع سيساعد الشرطة في عملها من خلال التعرف على المشتبهين فيهم وتتبعهم، لكنها في نفس الوقت أكدت على عدم تأثير الكاميرات الرقمية على معدلات الجريمة مستشهدة بالتجربة البريطانية المماثلة حيث لم تتأثر معدلات الجريمة بهذه الوسائل الأمنية.

الهاتف المحمول في مكافحة الجريمة

تخطط مدينة نيويورك لتوظيف مواطنين عاديين مزودين بهواتف محمولة ذات الكاميرا، وذلك لتقديم المساعدة لرجال الشرطة هناك في مكافحة الجريمة. وأشار محافظ المدينة إلى أن المدينة تخطط لتركيب تقنية جديدة بحيث تمكن قسم الطوارئ على الرقم 911 من تسلم الصور الرقمية وملفات الفيديو من الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر. ومن خلال هذه التقنية سيصبح بمقدور أي شخص يحمل هاتفاً محمولاً مزود بكاميرا أن يبعث بصور جريمة وقعت أمامه إلى رقم الطوارئ 911 أو إلى حكومة مدينة نيويورك المحلية، ومن المتوقع أن تتوسع هذه التقنية لتشمل الرقم 311 وهو رقم ساخن أيضا. أما الطريقة التي تحصل بها الشرطة في مراكز الطوارئ على الصور والفيديو، فتقوم على المبدأ التالي: عندما يتصل شخص ما بشرطة الطوارئ 922 يقوم بإخبار الشرطة بأنه يستطيع إرسال صورة، ثم يقوم الشرطي بإرسال رسالة نصية إلى الشخص المتصل يطلب منه فيها أن يرسل الصورة، ليقوم هذا الأخير بذلك. وكانت شركة Power Phone ومقرها ولاية كونيكتكات أعلنت العام الماضي أنها طورت برنامجاً جديداً، يتيح للمستخدمين إرسال صور وملفات فيديو من الهاتف المحمول إلى مراكز الطوارئ 911 وقد استخدم هذا البرنامج في مراكز مختلفة في ولاية كولورادو وألاسكا والميسيسيبي وغيرها. وتطلق شركة Power Phoneعلى برنامجها هذا، تقنية الحوادث بالوسائط المتعددة ILM ويباع على أنه جزء من برنامج أكثر توسعا وشمولية، يسمح لمشغلي مراكز الطوارئ 911 من رجال الشرطة، بالحصول على معلومات محددة، للتعامل مع حالات الطوارئ المختلفة[1].

المبحث الثاني: الأسس الاقتصادية . البيئية – نموذج طوكيو.

لقد كان للنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إعادة الاعمار وما جلبه من مشاكل بيئية، فعندما كانت اليابان مجرد بلد متوسط الدخل عام 1960 بدأت بالاستثمار العالي في السيطرة على التكنولوجيا لمكافحة تلوث المياه والهواء، بشكل واسع من المواد

1) **آليات جديدة للتعامل مع حالات الطوارئ بنيويورك** " ، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الصناعية حيث وصلت النفقات للسيطرة عليه من قبل المؤسسات الكبيرة إلى أكثر من 900 مليار ين في منتصف السبعينات، وذلك قبل أن يتناقص الى 400 مليار ين مع بداية الثمانينات.

تعتبر الآن من بين البلدان التي نجحت خلال عشرية (1970_1980) في تخفيض نسبة انبعاث الكربون بنسبة 60 بالمئة، وبالمثل فقد تم تحقيق تطورات ايجابية من خلال تحسين جودة المياه. إن تلك النتائج المحققة جاءت نتيجة الاجراءات الحكومية الصارمة ومن خلال التفاوض بين أرباب المؤسسات الصناعية وممثلي الأحياء السكنية لتحديد وتعريف الحلول التي تتناسب مع المتطلبات المحلية المتنوعة، حيث بلغت عدد الاتفاقيات التي يتم حاليا تطبيقها أزيد من 28000 اتفاقية.

ففي ما يتعلق بالإجراءات الحكومية والتي تتجسد في وضع سياسة عامة وطنية تتجلى في الاطار القانوني الذي يتضمن القانون الأساسي للسيطرة على التلوث البيئي عام 1967، قانون السيطرة على تلوث الهواء(1967_1970) وقانون السيطرة على تلوث المياه عام 1970. حيث عرفت وحددت هذه القوانين المسؤوليات وقسمتها بين المستويات المتنوعة للحكومة، مؤسسات القطاع الخاص والمواطنين، وبهذا شجعت على لا مركزية الادارة البيئية.

أما التفاوض حول الاتفاقيات على المستوى المحلي بين الصناعات الملوثة والسلطات المحلية والمواطنين غالبا ما تقود إلى الوصول إلى نسبة انبعاث الغازات الملوثة بنسب أقل عن الحد المسموح به من خلال القانون، بحيث تتوافق مع الظروف المحلية، كما أنها تشجع السيطرة الذاتية من قبل المؤسسات الصناعية، وبهذا تعزز من فكرة المواطنة الجيدة للمؤسسات الخاصة[1].

المطلب الأول: إرساء آليات السلاسة المرورية.

يشكل النقل والمرور أهم القضايا الرئيسية لمدينة طوكيو حيث تختلف في ذلك الشأن عن جميع مدن العالم وذلك من حيث احتياجات النقل فيها نظرا للتغيرات الكبيرة التي تحدث فيها، حيث تشهد المدينة تزايداً في معدلات الازدحامات المرورية مما يترتب على ذلك المزيد من تأخير المركبات وتلوث الهواء وحدوث الضوضاء. لذلك فالحاجة دائماً قائمة لتوفير أنظمة نقل فاعلة وكذلك توفير حلول مرورية علمية لرفع كفاءة شبكات ووسائط النقل.

يعتبر النقل العام أحد المكونات الرئيسية للنقل في أي مدينة، وفي طوكيو فقد اهتمت الدراسات والبحوث في هذا الجانب، ومن أهم الدراسات في هذا الشأن تلك التي بحثت إشكالية النقل بالحافلات الترددية، وهو برنامج لنقل المواطنين بالحافلات خلال مسارات محددة بين وسط المدينة ومختلف الأحياء وبنظام نقل ترددي، وقد بينت الدراسة كفاءة النقل الترددي بالنسبة للنقل التقليدي القائم سابقا والذي يتمثل

1) زهير الكايد، نفس المرجع السابق، ص 209.

باستخدام أسطول الحافلات باتجاه واحد وللنقل لمرة واحدة حيث بينت الدراسة أن النقل الترددي ساعد على تقليل عدد الحافلات وزيادة حجم النقل وهذا هدف رئيسي لبرامج تطوير النقل بين حيث أمكن تقليص عدد الحافلات إلى 75 % مع زيادة عدد تردد الحافلات بنسبة 180 % كما أوضحت الدراسة بأن برنامج النقل الترددي بالحافلات يمكن أن يكون بكفاءة النقل بالقطارات من حيث القدرة الاستيعابية.

ويشكل نشاط الأجرة العامة أحد أنماط النقل المتوفرة الرئيسية في طوكيو وينظم هذا النشاط من خلال عدة لوائح وأنظمة صادرة من وزارة النقل وإدارة المرور وقد اهتمت إحدى الدراسات بهذا الجانب من حيث دراسة حجم نشاط الأجرة العامة في المدينة، وتشكل الأجرة العامة أحد مكونات النقل في أي مدينة بخلاف توفر النقل العام بالوسائط ذات السعات الكبيرة مثل الحافلات والقطارات وذلك لما توفره هذه الخدمة من الخصوصية والسرعة وإمكانية الوصول لجميع أجزاء المدينة، وقد انتهت الدراسة بأهمية تفعيل النقل بالأجرة العامة في طوكيو وضرورة رفع كفاءة النظام القائم من عدة جوانب أهمها زيادة التنظيم المؤسسي والمهني لشركات الأجرة العامة وكذلك أهمية إدخال نظام الطلب الهاتفي للأجرة العامة وتحديد مواقف محددة لتقليل حركة سيارات الأجرة العامة وتقليل الضغط على حركة المرور، كما أشارت الدراسة إلى أهمية تحديد التسعيرة وتفعيل آلية تطبيقها من خلال العدادات ومحاسبة عدم استخدامه وذلك لرفع مستوى الخدمة.

قطاع النقل والمرور في طوكيو وبحكم أهميته تطلب تطويراً أدائياً وتوسعة استيعابية بشكل مستمر وذلك بحكم التزايد المستمر في عدد المتنقلين وكذلك بحكم النمو العمراني وزيادة عدد السكان المضطرد للمدينة، كما أن التقدم العلمي والتطور التقني في مجال النقل والمرور رفع مستويات المقاييس وهذا أوجد بعداً آخر لزيادة الطلب على التطوير والتوسعة في القدرة الاستيعابية لوسائل النقل.

وبشكل عام يمكن إيجاز خيارات الحلول العلمية للتطوير الأدائي وتوسعة القدرة والاستيعاب لأنظمة ووسائط النقل في طوكيو وذلك في ستة حلول وهي[1]:

1- تطوير استراتيجية لتخطيط النقل وإدارة المرور.
2- تطوير وتفعيل النقل العام.
3- إدخال النقل بالقطارات.
4- رفع كفاءة النقل بالمشي.

1) محمد حنان رفعت: " **تحسين الأداء الوظيفي لشبكة الطرق والمواصلات في الألفية الثالثة**"، ندوة التخطيط العمراني وقضايا حركة النقل والمرور حماة – الجمهورية العربية السورية، 2003، ص3.

5- ربط وتكامل التخطيط العمراني للمدينة مع برنامج واستراتيجية شاملة للنقل والمرور.

6- تطوير برنامج لتطبيق التقدم العلمي والتطور التقني في مجال النقل والمرور وهو ما يعرف بالـ ITS.

فيما يلي شرح مختصر للمكونات الرئيسية لكل حل من تلك الحلول العلمية[1]:

أولاً: تطوير استراتيجية لتخطيط النقل وإدارة المرور:

نظراً لزيادة حجم المدينة وزيادة حجم المرور فيها أدى إلى تعقد الوضع المروري فيها، وهذا أدى إلى حقيقة أن الحلول التقليدية والوقتية غير مجدية، وهذا يعني أن تطوير تخطيط النقل وإدارة المرور بتلك المعطيات وتلك الخصوصية يحتاج إلى منهجية علمية متخصصة يتم من خلالها تطوير استراتيجية للنقل والمرور لتلبية احتياجات العاصمة اليابانية في المتابعة المستمرة لتخطيط النقل والقدرة على إجراء تحاليل بالمستويات المختلفة (طويلة المدى، قصيرة المدى، على نطاق المدينة ككل أو على نطاقات جزئية أصغر، نمذجة الازدحام المروري بدرجة ذات دقة مقبولة) ولوسائط النقل المختلفة (سيارات صغيرة، نقل عام، نقل بضائع).

يجب أن تشمل استراتيجية النقل والمرور تطوير نموذج تخطيطي للنقل يأخذ في الاعتبار نظام النقل الحالي بكافة أنماطه (السيارات الخاصة، الحافلات، سيارات الأجرة، نمط المشي) وجميع مكونات شبكة النقل (الطرق الدائرية والرئيسة والشوارع، خطوط نقل الحافلات)، وتعديلاتها المستقبلية، ومصفوفة الطلب على النقل فيها ومتغيرات هذه المصفوفة. كما يجب أن يوفر النموذج إمكانية تقديم حلول مختلفة للازدحام المروري، إما عبر تحليل التعديلات المستقبلية في الشبكة (بناء المزيد من الطرق أو توسعتها أو التوسع في شبكة النقل العام و/أو توفير خدمة مترو جديدة) و/أو دراسة نمو الطلب على النقل (تغيرات في مصفوفة الطلب). ينقسم النموذج إلى أربعة عناصر أساسية مترابطة فيما بينها: نموذج تولد الرحلات ((Trip Generation Model)، نموذج توزيع الرحلات (Trip Distribution Model)، نموذج اختيار الأنماط(Modal-Split Model) ، ونماذج تعيين الحركة (Traffic Assignment Model). وتتطلب هذه النماذج تمثيلا دقيقا لشبكة النقل الحالية (Network Model) ومصفوفة الطلب على النقل (Demand Matrix).

نموذج تولد الرحلات (Trip Generation Model) يتم من خلاله تقدير عدد الرحلات المتولدة من والمنجذبة إلى كل منطقة تحليل مرورية (Traffic Analysis Zone). حيث يتم تكوين معادلات رياضية تربط عدد الرحلات المتوقع تولدها عن أوانجذابها إلى كل منطقة مرورية مع مجموعة من العوامل

1) محمد حنان رفعت، نفس المرجع السابق، ص ص 5 – 9.

(مثلا: دخل العائلة، معدل ملكية المركبات، عدد السكان، الموقع، الوقت خلال اليوم، عدد العمال، استخدامات الأراضي، طلبة المدارس، وسائط النقل المتوفرة، وأغراض الرحلات). هذا وتصنف الرحلات حسب الغرض منها إلى الأصناف الرئيسة وذلك مثل: (منزل–عمل، منزل–تسوق، منزل–غرض اجتماعي، منزل–مدرسة، منزل–متعدد الأغراض، رحلة ليس المنزل طرفا فيها،،،،،،). ويتم تقسيم استخدامات الأراضي إلى مجموعات عامة (مثلا: سكني، تجاري، صناعي، مكاتب أهلية، مصالح حكومية، أماكن ترفيهية، أماكن خدمية، صحة، تعليم،...)، كما يتم تقسيم هذه المجموعات العامة إلى مجموعات فرعية حسب الحاجة[1].

نموذج توزيع الرحلات (Trip Distribution Model) ويتم من خلاله توزيع الرحلات المتولدة في كل منطقة تحليل مروري على مختلف المناطق في الشبكة. حيث يتم بناء مصفوفة مكونة من عدد الرحلات المتوقعة بين كل منطقتي تحليل مروري، ناتجة من توزيع الرحلات المتولدة (Productions) من كل منطقة على أهدافها في المناطق الأخرى، والرحلات المنجذبة (Attractions) إلى كل منطقة على مصادرها في المناطق الأخرى. ويتم ذلك من خلال المعادلات المعتمدة علميا لتوزيع الرحلات مثل نموذج التجاذب (Gravity Model) الذي ينص على أن عدد الرحلات يتناسب طرديا مع الجذب النسبي لمناطق التحليل المرورية (بدلالة كل من عدد الرحلات المتولدة في منطقة المصدر والرحلات المنجذبة إلى منطقة الهدف)، وعكسيا مع عامل البعد المكاني بين مناطق التحليل المروري (بدلالة مجموعة من العوامل الاجتماعية، والجغرافية، والاقتصادية).

نموذج اختيار الأنماط (Modal-Split Model) ويتم من خلاله تقدير نسبة الرحلات التي تتم بوسائط النقل المختلفة (بين مناطق التحليل المروري) كالنقل بالسيارات الخاصة عبر الطرق أوالنقل بوسائل النقل العام على اختلاف شبكاتها. تقدر نسبة الرحلات لكل نوع من وسائط النقل من خلال نماذج عالمية، ومنها على سبيل المثال: نماذج نهايات الرحلات (Trip End Models): والتي تحدد نسب الرحلات لوسائط النقل المختلفة على مصادرها وأهدافها قبل توزيعها بين المناطق المرورية. ويتم ذلك بالاعتماد على معطيات استعمال الأراضي والخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لكل منطقة. ومن تلك نماذج تداخل الرحلات (Trip Interchange Models):والتي تحدد نسب الرحلات لوسائط النقل المختلفة بعد توزيعها بين المناطق المرورية. ويتم ذلك بالاعتماد على متغيرات تتعلق بمستويات الخدمة لأنظمة النقل (كزمن الرحلة النسبي, كلفة الرحلة النسبية, الوضع الاقتصادي للمسافر والفروق بمستويات الخدمة لأنظمة النقل).

1) محمد حنان رفعت، نفس المرجع السابق، ص 11.

نموذج تعيين الحركة المرورية (Traffic Assignment Model) الذي يتم من خلاله تقدير الغزارة المرورية على شبكة الطرق وعدد ركاب وسائل النقل العام. ويتم ذلك بالاعتماد على أساس معادلات رياضية معروفة عالميا وعلى أساس المعلومات التي يتم جمعها من خلال المسوحات المرورية. ومن النماذج المعروفة عالميا في مجال تعيين الحركات على الطرق[1]:

1. طريقة المسار الأقل زمنا (Minimum Time Path Method): حيث تفترض أن السائق يختار المسار الأقل زمنا وليس بالضرورة الأقصر مسافة.
2. طريقة المسار الأفضل حسب السعة المرورية (Capacity Restraint Method): التي تعتمد على الطريقة السابقة في تعيين أعداد المركبات على مختلف الطرق في البداية، ولكن بعد التحقق من نسبة الحجوم المرورية إلى السعة على كل طريق يتم إعادة التوزيع للحجوم لغاية الحصول على حالة اتزان لتوزيع الحجوم المرورية.

ثانياً: تطوير وتفعيل النقل العام:

خلال الخمسة عقود الماضية زاد الاهتمام بالنقل العام في المدن كبديل للسيارة الخاصة وذلك لما يمثله النقل العام من خيار رئيسي لتقليل الاختناقات المرورية وازدحام شبكات الطرق والشوارع بالمدن، والنقل العام يوفر قدرات استيعابية عالية وسرعة لوصول المسافرين بخلاف النقل بالسيارات الخاصة، وعلى هذا الأساس اتجهت إدارات النقل بالمدن لتشجيع الإنفاق على مشاريع كبيرة ومكلفة لإرساء أنظمة نقل عامة فعالة. والنقل العام يشمل عدة وسائط وأهمها النقل بالحافلات والقطارات، ونظرا لأهمية كل من النقل بالحافلات والقطارات فقد تم اعتبارهما ضمن خيارات حلول النقل بالمدينة.

الازدحامات المرورية في شوارع وطرق طوكيو تعتبر مصدر تأثيرات سلبية على المقيمين فيها وخيار النقل العام يعمل على تخفيف تلك الانعكاسات الشديدة التأثير على الإنسان وجودة محيطه عن طريق التقليل الفعال لأعداد السيارات الخاصة في الشوارع والطرق. هذه الانعكاسات تشمل الحوادث المرورية وما ينتج عنها من خسائر مادية وبشرية، استهلاك الطاقة والتأثيرات السلبية على البيئية المتمثلة بالتلوث الناتج عن احتراق الوقود، والضجيج. بالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة النقل العام أقل استهلاكاً للأراضي مقارنة بالاعتماد على النقل بالسيارة الخاصة.

ضمن هذا الإطار يعتبر النقل العام أحد الخيارات الرئيسية للمساهمة في حل مشكلة النقل في طوكيو وإنه من الضروري تنفيذ وتفعيل أنظمة نقل عام جيدة التخطيط والإدارة لتعمل على تخفيف

1) محمد حنان رفعت،" **التجربة الغربية في التوفيق بين التخطيط العمراني والحركة والنقل والمرور** "، ندوة التخطيط العمراني وقضايا حركة النقل والمرور "حماة–الجمهورية العربية السورية، 2003. ص 7.

المشاكل المرورية بالمدينة عن طريق توفير خدمات ذات مستوى عال، يقنع الناس بالتخلي عن سياراتهم، واستعمال النقل العام، وبالتالي تخفيض الازدحامات المرورية في الشوارع, والتقليل من آثارها، ويجب أن تعتمد خطة تطوير النقل العام على عدة محاور وهي كما يلي:

- تحقيق زيادة كبيرة في حصة المسافرين بالنقل العام
- التركيز في توفير نقل عام وبتردد مناسب في المحاور الرئيسية المؤدية لمركز المدينة.
- توفير خدمات النقل للمسنين والمعوقين والأطفال.
- تحديد مسارات مخصصة للنقل العام
- تحديد مواقف مخصصة لحافلات النقل العام
- توفير عدد كاف من الحافلات والتردد ليغطي الشريحة والحجم المستهدف

ثالثاً: إدخال نظام النقل بالقطارات[1]:

يعتبر النقل بالقطارات أحد وسائط النقل العام، وفي معظم المدن الكبيرة في العالم يعتبر النقل بالقطارات جزءاً رئيسياً في منظومة النقل، وتختلف أنظمة النقل بالقطارات فمنها تلك التي تعمل تحت الأرض وبسعات وسرعات وترددات عالية وتلك التي لها القدرة في تحقيق أعداد ضخمة من المسافرين تصل إلى ملايين، ومنها تلك التي تعتبر قطارات خفيفة تعمل بقدرات استيعابية قريبة من أنظمة النقل بالحافلات. إن بناء البنية التحتية لشبكة سكك حديدية للقطارات يعتبر عالي التكاليف وصعب التنفيذ في مدينة مثل طوكيو، ولم يدرج ذلك في تخطيط شوارعها وطرقها خلال مراحل نمو المدينة، إن القطارات الخفيفة عبارة عن قطارات أخف من القطارات المستعملة خارج المدن (أو داخل المدن تحت الأرض- ميترو) بمواصفات مسارات مختلفة، وبسرعات أقل، ومواصفات عربات مختلفة، تتيح سهولة أكبر في عمليات الصعود والنزول وهي تعمل بالكهرباء كمصدر طاقة وتتم التغذية من أسلاك خاصة علوية توازي المسار الأرضي. وميزة هذه الأنظمة أنه يمكن أن يوضع مسار القطار في حيز خاص من الشارع أو يمكن ان يرفع على مسار خاص لزيادة السرعة وذلك يعتمد على وضع شبكة طرق المدينة وتكاليف المشروع. ويعتبر خيار النقل بالقطارات الخفيفة خياراً ذكيا للنقل في طوكيو وذلك للأسباب التالية:

1- إمكانية تنفيذ المسارات من خلال تخصيص جزء الشارع أو استخدام نظام الشبكة المرتفعة.

2- انخفاض التكاليف بالنسبة لأنظمة السكك الحديدية تحت الأرض.

1) محمد حنان رفعت،" **التجربة الغربية في التوفيق بين التخطيط العمراني والحركة والنقل والمرور** "، نفس المرجع السابق، ص 9.

3- إمكانية تطويعه لطبيعة المستخدمين في المدينة كالمسنين وتلاميذ المدارس.

4- أكثر أماناً من الحافلات ولا يعتبر مصدر تلوث بسبب عمله على الكهرباء وكذلك لا يعتبر مصدر ضجيج.

5- يحسن مستوى صورة المدينة من خلال تقليل أرتال الحافلات والاختناقات المرورية بالسيارات الخاصة.

رابعا: ربط وتكامل التخطيط العمراني مع برنامج واستراتيجية شاملة للنقل والمرور:

هناك ارتباط كبير بين التخطيط العمراني ونظام وأداء النقل بمدينة طوكيو، وفي هذا الإطار تم تنفيذ برامج وخطط التخطيط العمراني ضمن منظور شامل لرؤية مستقبلية لتأثير ذلك الواقع الجديد العمراني للمدينة على حركة النقل والأداء المروري لجميع أنماط ووسائط النقل.

خامساً: تطوير برنامج لتطبيق الـ Intelligent Transport Systems (ITS)

تقنيات النقل الذكي (ITS)[1]

هي عبارة عن تطبيقات متقدمة ومتكاملة لأجهزة استشعار، أجهزة حاسب آلي، برمجيات، الكترونيات, وتقنيات واستراتيجيات إدارة الغرض منها أن توفر للمسافر والنقل معلومات وأنظمة اتصالات ترفع من كفاءة الإنتاجية والرفاهية والأمان، وبشكل عام تنقسم العناصر المكونة لنظم النقل الذكية إلى ثلاثة أقسام وثيقة وآلية الترابط وهي:

1- وسائل تجميع المعطيات: وتشمل الأجهزة التي تقوم بجمع مختلف المعطيات اللازمة كحساسات المرور وكاميرات التعداد والتصوير المركبة على الأوتوستترادات والطرق المدنية، وكذلك كاميرات المراقبة للمواقف ولوسائل النقل العام، وكذلك مكاتب الحجز لمختلف وسائل النقل العام، مختلف التقارير والأنباء عن أعمال الصيانة أو الحوادث من الشرطة، التقارير البيئية أو تقارير الطقس.

2- وسائل معالجة البيانات: وتشمل مختلف البرمجيات والأجهزة القائمة على معالجة البيانات والمعطيات التي تم جمعها، وذلك بغرض إدارة نظم النقل بشكل يتجاوب مع المتغيرات التي تطرأ على هذه النظم , ويتلاءم مع واقعها الراهن. ومن جهة أخرى تقديم مختلف المعلومات لمستخدمي هذه النظم بشكل يحقق الأمان لهم، والفعالية في استخدامهم مختلف وسائط النقل.

3- وسائل التحكم وإيصال المعلومات: وتشمل الوسائط المسؤولة عن تحويل نتائج معالجة المعطيات إلى أرض الواقع، هذا يشمل مختلف وسائط التحكم (الإشارات المرورية, الإشارات الإرشادية والتحذيرية،

1) محمد حنان رفعت،" **التجربة الغربية في التوفيق بين التخطيط العمراني والحركة والنقل والمرور** "، نفس المرجع السابق، ص 11.

التنسيق مع وسائل النقل العام والهيئات القائمة على مختلف فعاليات النقل، إنشاء غرف تحكم وبنوك معلومات المرور والنقل...)، ووسائل إيصال المعلومات المختلفة إلى مستخدمي نظام النقل المعني مثل وسائل إيصال المعلومات للمستخدم أثناء الرحلة كالراديو والجوال والـ GPS , وسائل إيصال المعلومات قبل القيام بالرحلة عبر التلفزيون والصحف والانترنيت, الوسائل الالكترونية المعتمدة لإيصال معلومات النقل العام في محطاته ومواقفه.

إنه من المهم أن يكون هناك خطة أو برنامج لاستخدام البرمجيات والنظم المتكاملة المستخدمة لإدارة مختلف فعاليات النقل، وكذلك استخدام البرمجيات التي تقدم طيفاً واسعاً من المعلومات لمختلف مستخدمي شبكات النقل المتنوعة. تختلف تسمية هذه البرمجيات حسب الشركات المصنعة، وحسب المشاريع التي صنعت لأجلها. وعلى سبيل المثال والتوضيح من تلك:

- الأنظمة المتقدمة لإدارة المرور (Advanced Traffic management Systems, ATMS).
- الأنظمة المتقدمة لمعلومات المسافرين (Advanced Traveler Information Systems,ATIS).
- عمليات تشغيل مركبات الشحن (Commercial Vehicle Operations , CVO).
- الأنظمة المتقدمة للتحكم بالمركبات (Advanced Vehicle Control Systems , AVCS).
- الأنظمة المتقدمة لمساعدة السائقين Advanced Driver Assistance Systems, ADAS)

ضمن هذا الإطار تطلب تطوير برنامج شامل لاستخدام تقنيات النقل الذكي في شبكة النقل بطوكيو ولجميع الوسائط وأنماط النقل وذلك بهدف رفع كفاءتة ومستويات الأمان وقدراته الاستيعابية[1].

المطلب الثاني: تفعيل برامج الطاقات المُتجددة.

إن بحث الإنسان عن مصادر جديدة للطاقة لتغطية احتياجاته المتزايدة في تطبيقات الحياة المتطورة التي يعيشها في حركة مستمرة، ولكن بعض مصادر الطاقة معروفة بنضوبها وتكلفة استغلالها المرتفعة والتأثير السلبي لاستخدامها على البيئة، وقد تنبه الإنسان في العصر الحديث إلى إمكانية الاستفادة من حرارة أشعة الشمس والتي تتصف بأنها طاقة متجددة ودائمة لا تنضب شانها في ذلك شان الطاقة التي يمكن الحصول عليها من الرياح أومن جريان المياه أو غير ذلك من الظواهر الطبيعية التي يمكن إنتاج الطاقة منها، وأدرك العالم جليا الخطر الكبير الذي يسببه استخدام مصادر الطاقة الأخرى

1) محمد حنان رفعت،" **التجربة الغربية في التوفيق بين التخطيط العمراني والحركة والنقل والمرور** "، نفس المرجع السابق، ص 13.

والشائعة وخاصة النفط والغاز الطبيعي في تلوث البيئة وتدميرها، مما يجعل الطاقة المتجددة الخيار الأفضل على الإطلاق، ولهذا أضحت مصادر الطاقة المتجددة في عصرنا الحالي دخلا قوميا لبعض البلدان حتى انه في دول الخليج العربي والتي تعتبر من أكثر بلاد العالم غنى بالنفط، تستخدم الطاقة الشمسية بشكل رئيسي وفعال. من المعلوم إن الطاقة المتجددة موجودة في كل إنحاء العالم تقريبا ويمكنها إن تؤمن أضعاف معدل الاستهلاك الحالي للطاقة في العالم إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح[1].

بما إن الطاقة المتجددة تعتبر من المجالات والتخصصات العلمية الحديثة حيث يعود تاريخ الاهتمام بالطاقة المتجددة كمصدر للطاقة في بداية الثلاثينات حيث تركز التفكير حين ذاك على إيجاد مواد وأجهزة قادرة على تحويل طاقة الشمس إلى طاقة كهربائية وقد تم اكتشاف مادة تسمى السيلينيوم التي تتأثر مقاومتها الكهربائية بمجرد تعرضها للضوء وقد كان هذا الاكتشاف بمحض الصدفة حيث إن أساس البحث كان لإيجاد مادة مقاومتها الكهربائية عالية لغرض تمديد كابلات للاتصالات في قاع المحيط الأطلسي، إضافة إلى إن استخدام طاقة الرياح كأساس في إنتاج الطاقة للطواحين قديمة في أوروبا.

خيارات الطاقة المتجددة[2]:

طاقة الرياح:

في المواقع الجيدة، تنافس الطاقة المولدة من الرياح على اليابسة توليد الطاقة من الوقود الأحفوري من ناحية التكلفة. إلا إن المشكلة الأساسية في الرياح هي تقطعها فهي لا تعصف دائما حين يكون هنالك حاجة إلى توليد الكهرباء. ويمكن معالجة هذا الأمر جزئيا عبر توزيع توربينات الرياح على منطقة جغرافية واسعة. ويقول الحسيني في هذا الصدد "يمكن للمخططين إن يحصلوا على مزيد من طاقة الرياح عبر ربط توربينات الرياح بالمصانع الكهرومائية التي يمكن استخدامها لتعويض التقطع واستيعاب فائض قوة الرياح".

الطاقة الشمسية:

هناك تقنيتان أساسيتان لإنتاج الطاقة الشمسية. تسمى الأولى الطاقة الشمسية المركزة وتستخدم المرايا والعدسات لتركز الطاقة الشمسية حيث تستخدم على نطاق تجاري لتدوير "التربينات" وإنتاج الكهرباء. أما الطاقة الشمسية المولدة عبر الألواح الضوئية (الفوتوفولتية) فتحول أشعة الشمس مباشرة إلى كهرباء عبر استخدام أشباه الموصلات، وتستعمل هذه التقنية غالبا في تطبيقات اصغر كالاستخدام المنزلي، ويمكن استخدام نوعي تكنولوجيا الطاقة الشمسية على نطاق واسع في المنطقة. فعلى سبيل

1) محمد رأفت إسماعيل رمضان، " **الطاقة المتجددة**"، (القاهرة: دار الشروق، 1988)، ص 41.

2) Kristen Hughes , " **An Applied Local Sustainable Energy Model** ", USA: SAGE Publication , Vol 29 , N° 02 , Avril 2009 , P 23.

المثال، قامت مبادرة مصدر في أبوظبي مؤخرا ببدء أعمال بناء أول محطة توليد "فوتوفولتية" على نطاق تجاري في المنطقة، وتنتشر محطات صغيرة في عدة دول خصوصا بالمناطق النائية[1].

عملت أنظمة تكييف الهواء على رفع درجة حرارة بيئتنا الملوثة عن طريق تمرير كمية هائلة من الهواء الساخن في الهواء الخارجي كما إنها تستهلك الكثير من الكهرباء. تقريبا كل واحد شهد انقطاع الكهرباء على الشبكة الكهربائية الرئيسية واسعة النطاق نتيجة لاستهلاك الطاقة. وحدات التكيف هذه تميل إلى استهلاك المزيد من الطاقة ومع الوقت تصبح أقل كفاءة وتزاد استهلاكا للطاقة. تقدم المبادرة الإبداعية التي تم ابتكارها لحل تلك المشاكل وطريق أخرى متقدمة لكن ولكن بسيطة لا تحتاج للطاقة الكهربائية، وكما إن ذلك الحل لا يؤدي إلى سخونة جونا الخارجي بتوليد الحرارة وهي تعمل على امتصاص الطاقة الشمسية وتحويلها إلى طاقة لتبريد المنازل والمكاتب الداخلية.

ففي طوكيو، بدأت شركات الطاقة تدرس استخدام الطاقة المتجددة حيث أقدمت شركات انتاج الطاقة الكهربائية في اليابان على تسريع البحوث وبرامج التطوير بشأن استخدام الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة المتجددة الاخرى في توليد الطاقة بهدف جذب انتباه العالم بشأن الاحتراز العالمي. فقد وضعت شركة طوكيو لإنتاج الطاقة الكهربائية طاحونات هوائية على بعد 3 كيلومترات عن ساحل تشوشي في محافظة تشيبا، لاختبار توليد الطاقة الريحية في البحر. وبالرغم من تعرض اليابان للزلازل والاعاصير، إلا نها تنوي تذليل الصعوبات التقنية التي تواجه المشروع ونظراً لعمق البحر المحيط باليابان وتوفر أماكن جيدة لتركيب "توربينات" هوائية، بدأت شركة طوكيو لإنتاج الطاقة الكهربائية بدراسة بناء منشآت عائمة[2].

من جانب آخر، بدأت شركة كانساي لإنتاج الطاقة الكهربائية بالتعاون مع حكومة مدينة "ساكاي" في محافظة "أوساكا" بتشغيل نظام "ميغا سولار" قادر على توليد أكثر من 1 ميغاواط من الطاقة الكهربائية للتسويق التجاري جزئياً في تشرين الاول/ اكتوبر وذكرت شركة كانساي لإنتاج الطاقة الكهربائية أن نظام توليد الطاقة الكهربائية الضوئية الاكبر في اليابان، الذي يتكون من حوالي 20000 من الالواح الشمسية، يوجد في منطقة مطار "ساكاي" وقادر على تقليل انبعاث ثاني اكسيد الكربون بمقدار 1000 طن سنوياً.

---

1) حسن شاكر عزيز الكوفي، " **ظاهرة الإحترار الكوني وعلاقتها بنشاطات الإنسان والكوارث الطبيعية** "، مذكرة ماجيستير في إدارة البيئة، (كوبنهاجن: الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمرك، 2009)، ص87

2) **شركات الطاقة تدرس استخدام الطاقة المتجددة** "، موقع اليابان نت، تم زيارة الموقع يوم 2011/07/06. الرابط:
<http://www.alyaban.net/news/folder/article_20110120_01793/>

وتقوم مشروعات تزويد الطاقة في اوساكا بإكمال منشآت لتوليد الطاقة الكهربائية الضوئية قادرة على انتاج 10000 كيلوواط هذا العام مما يزيد من تقليل انبعاث ثاني اكسيد الكربون بمقدار 4000 طن سنوياً.

في حزيران/ يونيو 2010 اعلنت الحكومة عن خطة لزيادة مصادر الطاقة النظيفة في البلد، مثل الطاقة المتجددة والطاقة النووية إلى 70% بحلول عام 2030 أي ضعف المستوى الحالي. كما انها بصدد انشاء نظام تستطيع من خلاله شركات الطاقة شراء الكهرباء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة . ولا تزال الكثير من المشاكل تواجه تشجيع الطاقة المتجددة. على سبيل المثال انها اكثر كلفة من استخدام الوقود في توليد الطاقة. لكن مع تزايد استعمال الطاقة المتجددة مستقبلاً بلا شك، ستزداد مشاركة مبادرات شركات انتاج الطاقة في توليد طاقة نظيفة[1].

وبعد كارثة فوكوشيما في مارس 2011 أصبح التفكير جديا لدى القادة اليابانيين في تفعيل برامج الطاقات المتجددة حيث صرح "كين كوياما"، مدير معهد اقتصاد الطاقة في طوكيو: "أعتقد أنه من الجيد تحديد رؤية طموحة للطاقة المتجددة"؛ ولكن الاعتماد على الطاقة النووية بدون تحديد كيفية خفض السعر أولاً "سيكون أمراً خطيراً"، كما يقول، مضيفاً أنه إذا جرى تغطية كل الأسطح في منطقة وسط طوكيو بالألواح الشمسية، فإن كمية الطاقة التي سيتم إنتاجها ستعادل الكمية التي ينتجها مفاعل نووي واحد.

المطلب الثالث: إدارة النفايات الصلبة والسائلة.

إدارة وتأهيل النفايات الصلبة والسائلة:

تعتبر النفايات الصلبة والسائلة من أهم المشاكل البيئية المعاصرة التي تواجه العالم وخاصة الدول النامية، وذلك لكونها احد أهم مصادر التلوث في هذه الدول، فوجود النفايات بصفة عامة يساهم بكل مباشر في تلوث البيئة وهذا بدوره له آثار سلبية على صحة الإنسان، فهو يساعد على تفشي الأوبئة وزيادة معدل الوفيات وانخفاض مستوى الرفاهية، إزاء هذا الوضع اتخذت معظم الدول توجها خاصا من حيث جمع النفايات والتخلص منها والاستفادة من بعض مكوناتها حتى أصبح موضوع إدارة النفايات علما وفنا وهو في تطور مستمر مما أدى إلى ابتكار أساليب إدارية وطرق فنية واقتصادية تضمن القيام بمختلف العمليات التي تخص إعادة تدوير النفايات[2].

---

1) عادل أحمد جرار، " **مستقبل المدينية والنمو الاقتصادي في ظل محدودية الموارد والنظم الطبيعية – مشكلات الإسكان والنقل والتلوث–** "، مجموعة أبحاث من إعداد معهد وورلد واتش، (عمان – الأردن: مركز الكتب الأردني، 2001)، ص 16.

2) احمد مصطفى هيبة، **معايير السلامة والمتطلبات البيئية في توطين واستخدام التكنولوجيا الحديثة**، مؤتمر معايير السلامة وحماية البيئة، الإسكندرية، مصر، ص: 8.

أ. النفايات الصلبة:

أولا يجب معرفة ما المقصود بالنفايات الصلبة والتي يمكن تعريفها على أنها القمامة أو القاذورات أو المخلفات وهي بعض الأشياء التي أصبح صاحبها في غنى عنها في مكان ووقت ما وأصبحت لا أهمية لها أو قيمة بحسب تعريف المنظمة العالمية للصحة. وهي أنواع نذكر من بينها: (نفايات المنزل، نفايات المجال الحضري كنفايات الطرقات والمخلفات الخضراء، وأخيرا نفايات التجارة والخدمات والصناعة كنفايات المستشفيات، الإنتاج الصناعي، ورشات البناء، القطاع الطاقوي والمناجم).

ومن أجل تطوير استراتيجية مستدامة لإدارة النفايات الصلبة قامت حكومة طوكيو المحلية بدعم برامج الوعي العام للمجتمع المحلي من خلال إشراكه في تخطيط وتنفيذ برامج الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وذلك من خلال إقحام ونقل المجتمع المحلي من مرحلة التخطيط إلى مراحل إنجاز ومراقبة فعالية إدارة هذه النفايات، متبعة الخطوات التالية:

1)- استراتيجية الخطوة –خطوة: من الأهمية بمكان لتطوير الاستراتيجيات المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وبرنامج التعاون المتقارب مع المجتمعات المعنية والشركاء الدراسة بشكل خاص على العمليات التي تعول أساسا على المجتمع وكيف سيكون العنصر الأساس لإدارة النفايات الصلبة، مثل:

- تخطيط سياسة المشاركة.
- تطوير عملية صنع القرار.
- التحديد الدقيق لنسبة المشاركة من الشركاء الفعليين.
- عمليات التفاعل في إدارة برامج التخلص من النفايات الصلبة.
- دعم برامج الوعي العام من خلال:

أ- برامج التثقيف والتعليم للكادر العامل والداعم لبرامج إدارة النفايات الصلبة.

ب- الرغبة والقدرة على الدخول في تنفيذ برامج الخدمات التحتية.

إن المناقشات حول كيفية تحقيق وظائف جيدة واستدامة لأنظمة الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، تستلزم إدماج العديد من المفاهيم مثل: مشاركة المجتمع، رفع الوعي، تغيير المزاج والسلوك والجنس. هذه المفاهيم العامة كلها تركز على الوعي العام ومشاركة المجتمع والتي يمكن أن تتركز في مجال تطوير برامج المجتمع مثل التزويد بمياه الشرب ومشاريع الصرف الصحي، المشاريع الزراعية، الفعاليات المولدة للدخل ومشاريع العناية الصحية الأساسية الخ .كل هذه البرامج تتطلب بالإضافة إلى (الخبرات الفنية

والمدخلات الاقتصادية)، استراتيجية واضحة لكيفية تجميع هذه البرامج في الإطار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي

.إن التجميع الناجح لبرامج تطوير المجتمع يمكن أن تتحقق فقط عندما يدعى أفراد المجتمع ويشاركون ويحضرون ويتابعون فرص التعاون ابتداء من الأدوار الأساسية من البرنامج إلى الأدوار التفصيلية وفقا للخطوات التالية[1]:

1. اعتماد نموذج اتصال واضح المعالم بين المرسل – المتلقي:

طالما إن هناك فعالية محددة من جانب المرسل فإن الاستلام يحتاج إلى فاعلية من جانب المجموعة المستهدفة من المجتمع لمواجهة الاهتمامات الفردية والقدرات وفق عملية فعالة للاختيار والترجمة إلى أهداف قابلة للتطبيق لتصل الرسالة إلى مجموعات التنفيذ في خطوة مزدوجة هيكلية للتواصل والتي يكون صانعو القرار فيها يلعبون دوراً حاسما.

2. تحديد مجموعات الهدف: التجزئة وتشكيل المجموعات العاملة:

يجب في هذه الخطوة تحديد ودراسة مجموعات الهدف بتقديم مزيجاً من المعايير المناسبة للتفرقة بين المجموعات المستهدفة، حيث قد نضطر أحيانا للتعامل مع المجموعات الفرعية أو المجزأة. القرار هنا يتعلق بكيفية الوصول للكل أو فيما إذا كان– منطقياً أو لأسباب الموازنة– التركيز على الجزء الأكثر صلةً بالبرنامج (على سبيل المثال الجنس، العمر، المدنية/الريف، مستوى التعليم، التوجه السياسي والأخلاقي،... الخ).

3. تحديد آراء القادة الميدانيين: الاتصالات الشخصية هي المفتاح:

تحديد مجموعة الهدف، أفكار القادة والمصادر المفضلة للمعلومات , هنا يجب التركيز على الإعلام المباشر لآراء القادة لأنه سينتقل فعلياً إلى "المستفيدين" النهائيين من خلال الاتصالات الشخصية لذلك يجب أن تتضمن أفكار القادة في أي أفق استراتيجي التحدث إلى إلى المستفيدين بشكل مباشر وشفاف.

4. إيجاد من هو جاهز:

إن هدف أي استراتيجية للتواصل هو تغيير سلوك مجموعة الهدف الخاصة بالمشروع والبرنامج والتي يمكن أن تعني ابتداء بفقرة إما "ابدأ بسلوك" جديد (مثال إعادة التدوير (وتقديمه على تسلسل الفقرات مثال ذلك مفهوم "توقف مع" سلوك محدد (أوقفوا النفايات) وهكذا يجب أن تضع مفهوم الاتصال في الإطار الرئيسي لنظرية تغير السلوك الاجتماعي للمستفيدين من البرامج.

1) احمد مصطفى هيبة، نفس المرجع السابق. ص 15.

6. التواصل والدعم:

عند تصميم أي حملة لتغيير السلوك فإن على المرء أن يركز على المكتشفين الأوائل ويحاول أن يغير هؤلاء إلى مستخدمين أوائل والمستخدمين الأوائل إلى مستخدمين بشكل دوري .إذا استطعت أن تربح الربع الأول من المكتشفين الأوائل فإنه أما بفصل هذه المجموعة أو عدم جعلها تتحول(إلى غير المستخدمين) نظراً للصعوبات المتوقعة .لهذا فإن تصميم الإستراتيجية هو عمل يتضمن استشارات ودعماً لأن إضاعة المستخدمين الأوائل يمكن أن يعني خسارةً كبيرةً وأذى لكل الحملة لذا يجب اخذ العنايةً الخاصة للمكتشفين وجعلهم قانعين لجذب القريبين إليهم لاستدامة العملية.

7. إيجاد أشكال التواصل: تصميم الرسالة المناسبة mission:

اكتشاف مجموعات الهدف أفق (الأفكار) مثال ذلك(اهتماماتهم الرئيسية وعقلياتهم، رؤاهم، أحلامهم وأمانيهم...(تحديد هذه الأفكار من الأهمية للتواصل لمجمل القضايا الرئيسية لمجموعات الهدف (مثال ماذا نريد وكيف يتم تطوير مفهوم " إدارة النفايات" في المناطق البلدية بعدها لا تتحدث عن النفايات لكن نتحدث عن الصحة والبيئة لأن النفايات لها علاقة بالصحة و(الاهتمام الرئيسي - بالنساء– لما فيه أهمية لصحة العائلة) [1].

8. العلاقات العامة:

قبل تصميم وإنتاج أي منتج يجب أن تجعل من الموضوع قضيةً عامة مستخدماً تقنية العلاقات العامة, وقبل أن يبدأ العرض بفترة طويلة يجب أن تسمع المجموعة الهدف بموضوعه(اخلق هالة إعلامية فعالة .(ولكي يتحقق هذا يجب أن تبدأ مع العمل الأولي في مرحلة مبكرة لتأسيس علاقة وطيدة وذات ثقة(شبكة) مع الصحفيون، باعتبارهم الراعيين المتحركين والمتبرعين، لأن هؤلاء هم أيضاً أصحاب أفكار قيمة .

9. استخدام هوية التعاون:

حالما تبدأ الاتصال مع أي شخص(مع أصحاب القرار، الصحافيون، شركاء المشروع الأقوياء، المانحين، الخ) استخدم هوية واحدة ومميزة ومؤثرة: رمز أو شعار ويجب استخدامها بشكل متناغم.

10. الإعلام:

إن تغيير السلوك يأتي في النهاية لفترة طويلة أو قصيرة من التعرض لنفس الرسالة عبر قنوات التواصل الإعلامية الإضافية، الاتصالات الشخصية الداخلية وتحضير الدعم البيئي. هذا ما يسمى بالبعد الأفقي

1) احمد مصطفى هيبة، نفس المرجع السابق. ص 17.

والشاقولي من التواصل في السيرة الإعلامية الفردية, لذلك فإن الحملات المتواصلة يجب أن لا تركز فقط على شكل إعلامي واحد أو حدث واحد، ولكن يجب أن تنسق تقاطع كل أنواع قنوات الإعلام المختلفة والتي ذات صلة بمجموعة الهدف وعلى فترة طويلة. إن استراتيجيات التقاطع الإعلامي يجب أن تعمل فقط مع الرسائل المتناغمة)المدخلات المستقلة لأشكال ومصادر المعلومات ستتولد عنها أشكال متعددة من المخرجات).

ب. النفايات السائلة:

تعتبر من أهم النفايات التي تخرج من المصانع في كل الدول ولقد استخدمت معظم الدول مصادر المياه من بحار وخلجان ونهار وبحيرات كمدافن للنفايات السائلة مسبب اكبر كارثة بيئية للمجتمعات خاصة إذا تم إعادة استخدام المياه حتى بعد تكريرها ومعالجتها للاستعمال الإنساني أو الحيواني[1].

وتتصف النفايات الصناعية السائلة باحتوائها على كم يعتد به من المواد الكيماوية والعناصر السامة والضارة والتي تتباين طبقا لنوعية الصناعة التي تولدت عنها، ولا يوصى بإعادة استخدام هذه النوعية من المياه إلا في إطار محتواها من العناصر الضارة في المدى الذي تسمح به المعايير والمحددات التكنولوجية والعلمية لإعادة استخدام المياه، حيث إن علاج الضرر البيئي عن تراكم هذه المواد مازال من الأمور العسيرة تكنولوجيا، فلا توجد تكنولوجيا حتى الآن قادرة على إنتاج مياه نقية 100 % من النفايات الصناعية.

إستراتيجيات (مناهج) المعالجة[2]:

وعليه سعت السلطات المحلية لمدينة طوكيو إلى وضع استراتيجيات وخطط تعتمد على الانتاج النظيف الذي وضعه برنامج الصناعة والبيئة (WICE) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. والذي يتمثل في التطبيق المستمر لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات من أجل تدنية المخاطر المتصلة بالإنسان، ويشمل الإنتاج النظيف الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الخام السامة وتقليل كافة الانبعاثات والنفايات الناتجة كما وكيفا. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أربعة أساليب لتحقيق مردودات سريعة توفر تحقيق الإنتاج الأنظف ومن ثم الكفاءة البيئية وهي:

- تغيير تكنولوجيا العمليات أو التصنيع.
- تغيير المواد الداخلية في الإنتاج.

1) احمد مصطفى هيبة، نفس المرجع السابق. ص 21.

2) خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع السابق، ص ص 230 – 233.

- تغيير المنتج النهائي.
- إعادة استخدام المواد في موقع الإنتاج.

أنشطة ما بعد الاستخدام:

بحكم النشاط الصناعي للمدينة والكثافة السكانية فإن تزايد النفايات الصناعية والنفايات المنزلية وما تحتويه من مواد (أكثر من 1000 مادة) وخاصة من المخلفات الكهربائية والإلكترونية وهذه المواد قد تكون منفردة أو ممتزجة بالمكونات الأخرى، ولعل أهم خطوة في إدارة ومعالجة النفايات هي كيفية تدنيه كمية هذه النفايات بكافة أنواعها الخطرة والسامة والمشعة بأفضل الطرق وبالقدر الذي يضمن سلامة الإنسان والبيئة.

وتتضمن إدارة هذه النفايات عدة مناهج فرعية تتمثل في إعادة الاستخدام بإطالة عمر المنتج، وإعادة التدوير واسترجاع المواد سواء إعادة تدوير المنتج أو إعادة تدوير المواد ثم التخلص الآمن منها كالآتي:

1- إعادة الاستخدام:

كل ما يمكن إعادة استخدامه لا يجب تصنيعه من جديد ويوفر التالي مواد خام وطاقة وتكلفة ومع زيادة عمر المنتج وطول فترة الاستخدام تقل كمية النفايات، وبالتالي الحد من تلوث البيئة وتدنيه تكلفة التخلص من هذه النفايات وفي هذا الصدد فإن أهم شروط إعادة الاستخدام تتمثل في تطبيق مفهوم توحيد القياس للمكونات والأجزاء.

2- إعادة التدوير واسترجاع المواد:

تعد عملية إعادة التدوير واسترجاع المواد ملائمة بيئيا عندما يكون استهلاك الطاقة والمواد والانبعاثات وتلوث الماء والهواء والتربية أقل منها أثناء إنتاج مواد جديدة بنفس المواصفات، فعادة ما يتم إعادة استعمال معظم أجزاء السيارات وحوالي 95% من السيارات يتم إعادة تصنيعها على الأقل جزئيا ومن أمثلة المواد المستخدمة في ذلك النحاس والمطاط اللازمة لإنتاج ورق الصحف من الورق المستخدم قبل ذلك تقل بنحو25- 60% من مقدار الطاقة اللازمة لتصنيعه من لب الخشب وإعادة تصنيع الزجاج توفر ما يصل إلى ثلث الطاقة التي يتطلبها المنتج الأصلي، كذلك ينخفض تلوث الهواء بمقدار 58% نتيجة إنتاج الصلب من الخردة وتلوث الماء بمقدار 76%، وتتضمن إعادة التدوير كل من المنتجات والمواد في تصنيعها على حد سواء[1].

1) خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع السابق. ص 235.

أ- إعادة تدوير المنتج:

وتعتبر حلا ضروريا وبديلا للإنتاج الجديد ويمكن تطبيقها على الإنتاج بالكامل أو المكونات والأجزاء كالآتي[1]:

- إع ادة تدوير المنتج مع المحافظة على شكله وبنيانه والقيمة الحالية له بعد صيانته أو تطويره وإعادة استخدامه لنفس الوظائف والمهام.
- إعادة تدوير المنتج بعد تفكيكه وإدخال مكوناته وأجزائه، لعملية الإنتاج والتجميع ويعد هذا النوع أقل قيمة من السابق..

وهنا يجب مراعاة كل من:

- الحد الأدنى لكل من تكاليف التفكيك، وتكاليف التخلص من المواد الخطرة ومعالجتها.
- الحد الأقصى للمواد القابلة لإعادة التدوير.

ب-إعادة تدوير المواد:

وذلك من خلال الاستفادة من المواد الداخلية في صناعة أي منتج في صناعة مماثلة أو مختلفة بعد فصل المواد الداخلية في صناعته عن بعضها البعض وهذا يتأتى من خلال مراعاة كل من خاصية التعدد، خاصية النقل والتجزئة، وخاصية الانسجام، خاصية الانتفاع، وخاصية التركيز مع مراعاة شروط حماية البيئة المتمثلة في:

- إعادة تدوير المواد من خلال إعادة تصنيعها واستخدامها كمواد تشغيل.
- إعادة تدوير المواد من خلال معالجتها كيميائيا أو حراريا لتصنيع مواد خام جديدة، ثم التخلص الآمن منها.

ج- التخلص النهائي الآمن:

وتتم على متبقيات عمليات المعالجة ويتم ذلك عن طريق:

- الدفن الأرضي الآمن (الذي يستوعب ما يقارب بـ 50% من النفايات الصلبة) في خلايا ترابية تمنع التسرب إلى المياه الجوفية وفي مناطق مناسبة لذلك الغرض مع إجراء الدراسات اللازمة لذلك.

1) خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع السابق. ص 236.

وتعتزم الحكومة اليابانية تنفيذ برنامج يهدف إلى خفض انبعاث الغازات "الدفيئة"، المسببة لظاهرة التغيرات المناخية إلى النصف، بحلول عام 2050، وذلك لتخفيف الأضرار الناجمة عن تلك الظاهرة. وتتضمن الخطة اليابانية الجديدة بنداً يطالب الدول الصناعية التي تنبعث منها الغازات الدفيئة، مثل الولايات المتحدة والصين والهند، بضرورة المشاركة في مثل هذا البرنامج، خصوصاً بعد انتهاء صلاحية اتفاقية "كيوتو" في 2013. وقال رئيس الوزراء آبي إن اليابان ستحاول كذلك توسيع برنامجها النووي لإنتاج الطاقة، وذلك للحد من استخدام المصادر الضارة بالبيئة. من جهة أخرى، أكد السكرتير الخاص برئيس الوزراء الياباني، ياسوهيسا شيوزاكي، أن الحكومة بدأت بالفعل بصياغة هذه الخطة، رغم أنه لم يوضح تفاصيل الخطة، أو موعد إصدارها. وأضاف شيوزاكي قوله: "تحاول اليابان المشاركة بدور فاعل قدر الإمكان في حماية البيئة، وسنعرض هذه المشكلة أمام الدول الثمانية الصناعية في ألمانيا الشهر المقبل[1]". ومن المتوقع أن تستضيف اليابان اجتماعات الدول الصناعية الكبرى في العام المقبل.

من جانب آخر، تسعى اليابان إلى تطبيق معاهدة كيوتوالتي تم الاتفاق عليها في 1997، والتي تطالب بعض الدول، ومنها اليابان، بخفض نسبة انبعاث الغازات السامة إلى 6 في المائة بحلول 2012، وهوما يشكل صعوبة على اليابان بسبب اقتصادها المتوسع.

المطلب الرابع: إدارة الأخطار الصناعية والكوارث الطبيعية.

إدارة الإخطار الصناعية:

لا يخلو أي نشاط بشري من تبعات سلبية، تكون نتيجة أخطاء أو سوء في التقدير، وكانت الصناعة منذ الأزل، من بين اكبر الأنشطة المنطوية عن أخطار عدة، تعرف بـ: "الإخطار التكنولوجية الكبرى" مهددة بذلك التجمعات السكانية والبيئة على حد سواء. ويشهد التاريخ عن كوارث صناعية تركت بصمات واضحة عن مدى القوة التدميرية الكامنة الناجمة عن هذه الأنشطة التكنولوجية، ذاقت بلدان مختلفة ويلاتها.

1- *الأخطار الكبرى*[2]:

إلى جانب الإخطار الطبيعية المتعددة، فمنذ بداية القرن العشرين بدأت أخطار اصطناعية (بفعل الإنسان) بمفهوم عام تحدث تلوثا يعتبر هاما أقلقت خصوصا الرأي العام للبلدان الغنية لأنها أصيبت بتبعات هذه الأخطار لكن إذا كانت جميع المجتمعات مهددة بهذه الأخطار لان هذه الأخيرة ليست

1) **اليابان تتعهد بتطوير الطاقات المتجددة بعد كارثة فوكوشيما**، تم تصفح الموقع يوم2011/07/15. الرابط:
http://moheet.com/show news.aspx?nid=467250&pg =1

2) الأخطار الصناعية والبيئة العمرانية، تم تصفح الموقع يوم: 2011/07/16. الرابط:
<http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=4832>

مجالية،. نسمي خطر كبير وقوة قاهرة، كل خطر هام يهدد مجموعة إنسانية. أما خطر طبيعي (مثل الزلزال، البركان...)، أو بسبب نشاط كان المتسبب في حدوثه الأصلي هو الإنسان (وهي أخطار صناعية. مثل التلوث، الانفجارات، الحرائق، يعتبر هذا المصطلح، مصطلحا تقديريا، فعند وقوع الحدث يتحول مجال الحديث ومسرى الدراسة في مضمون أدق هو كارثة عظمى.

في الحقيقة مهم جدا معرفة "الكارثة العظمى" والأحداث الطبيعية الخطيرة بحيث عند وقوع زلزال على مستوى منطقة مأهولة بالسكان يعتبر هذا الحدث تهديد طبيعي قاهر "لكن ليس كارثة عظمى". معظم المقدمات الكارثية لذوبان الجليد البارز تكون تهديدات طبيعية كبيرة.

الإخطار الكبرى، هي إذا ظواهر كامنة بالقوة الكارثة، قادرة على قتل الملايين من الضحايا، لذلك فالتنبؤ بها جد ضروري، وهذا العمل يرتكز أساسا على البحث العلمي والإجراءات الميدانية على المدى المستقبلي. أو يمكن القول بصياغة أخرى: النظريات والسيناريوهات التي من خلالها نستطيع إن نكون قادرين على المواجهة، وتتعلق كذلك بوجود أو غياب إرادة سياسية فعالة هناك أيضا نوع من الإخطار هو الخطر النووي لكنه على حد قول الخبراء يبقى محدودا رغم خطورته البالغة، وهو محدد وفق السياسات المنتهجة من بلد لآخر رغم أن الحوادث لها نفس الطبيعة، على غرار المراكز اليابانية والأمريكية وكذلك السوفياتية، لم يكن لها نفس التأثير على الإنسان والبيئة.

<u>الأخطار المتعلقة بالحوادث الصناعية:</u>

إن التلوث هو أحد الإخطار الأكثر وجودا والأكثر ترددا، فالكثير من الحوادث سجلت خلال العشرين (20) سنة الماضية، لم يسبق لها مثيل، فالبيئة أصيبت بحالة إرهاق شديدة نتيجة للتأثير المتتابع للتلوث، ويأتي في مقدمة هذه الأنواع التلوث الكيميائي كنتيجة لحادث صناعي (فمثلا في طوكيو انبعاث غاز سام تسبب في إصابة أزيد من 37000 شخص وكان ذلك في عام 1976، كما أدى انفجار مصنع لإنتاج (unie carbide) عام 1984 م تسبب في انبعاث غاز سام في الهواء كان المسئول عن إحداث أكثر من 7000 حالة وفاة، وأخيرا وفي عام 1992 في (جوادا لخارا Guadalajara) في المكسيك، تسرب الوقود متبوع انفجار هائل على مستوى القنوات الناقلة للغاز المؤدية إلى مجاري المدينة خلف 200 قتيل[1]). ولعل أكبرها كارثة "فوكوشيما" التي أعادت النظر في السياسات العامة الطاقوية لليابان.

<u>إدارة الكوارث الطبيعية:</u>

هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والخطوات الضرورية واللازمة للتعامل مع وضع غير طبيعي أو غير عادي، وذلك بهدف تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات لأقصى حد ممكن. لهذا تعتبر

1) الأخطار الصناعية والبيئة العمرانية، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

إدارة الكوارث عملية طويلة تحتوي على العديد من عمليات التخطيط والنشاطات واخذ القرارات والتجربة والممارسة، وهي تغطي المسافة الكبيرة بين الإجراءات الوقائية وصولا إلى الإجراءات العلاجية المتأخرة. لذلك فان أي خطوة مدروسة وناجحة على المستوى الوطني لإدارة الكوارث والأزمات يجب إن يتداخل معها دور العديد من الجهات ذات العلاقة. ولإنجاز خطة ناجحة وفعالة لإدارة الكوارث يجب إن يستند بناء الخطة إلى عدد من الخطوات المتتالية، وإن يكون تتابع هذه الخطوات حلقيا وليس خطيا.

التخطيط الاستراتيجي للازمات:

- مفهوم الخطة الإستراتيجية للكوارث: هي مجموعة من الترتيبات والتنظيمات والاستعدادات المتفق عليها للتعامل مع الكوارث قبل وقوعها وفي أثناء حدوثها وبعدها. ويمكن تطبيق عملية التخطيط الاستراتيجي للطوارئ على المؤسسات والمنظمات أو على الأحياء والمجتمعات وكذلك على المستوى الوطني بشكل عام.

- متطلبات التخطيط للكوارث:

1- الإدراك والاقتناع بوجود المخاطر.

2- إدراك المؤسسات والمجتمعات وصانعي القرار بأهمية إدارة الأزمات والكوارث ووضع خطة الطوارئ.

3- ضمان تطبيق الخطة بقوانين مسنة لذلك.

4- تحديد جهة أو لجنة محددة مسؤولية لوضع وتنفيذ عملية التخطيط.

استراتيجية لتقليل التعرض للكوارث الطبيعية ومخاطرها[1]:

نظرا للآثار المدمرة الناتجة عن الكوارث فانه من الضروري إن تقوم المؤسسات المختلفة بتخطيط برامج الاستعدادات والترتيبات اللازمة لمواجهة الكوارث والتخفيف من أثارها قدر الإمكان، وتتفاوت طبيعة الاستراتيجيات ومضمونها بحسب نوع الخطر / الكارثة التي يتعرض لها البلد:

- توافر الموارد البشرية وغير البشرية.
- قوة المؤسسات الموجودة في البلد.

ورغم ذلك فقد يتوافر في هذه الاستراتيجيات عناصر مشتركة من حيث النهج والهدف، فمن بين أهداف استراتيجيات تقليل أخطار الكوارث:

1) الأخطار الصناعية والبيئة العمرانية، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

- تقليل حدوث الكوارث التي يمكن تلافيها.

- تقليل تأثير تلك الكوارث التي لا يمكن تلافيها، من حيث المساحة وعدد المتضررين ومن حيث الخسائر الاقتصادية المحتملة والخسائر في الممتلكات.

- احتمال زيادة فقر الأسر الفقيرة التي قد تفقد أصولها وممتلكاتها وسبل معيشتها.

- تقليل خطر انقطاع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق التوازن في تخصيص الموارد لمساعدات الإغاثة وعمليات الإصلاح.

ولكي تكون هذه الاستراتيجيات فعالة وتحقق الأهداف السابق ذكرها، فلا بد إن يكون لها نهجا من مرحلتين[1]:

أ- إجراءات قصيرة الأجل للاستجابة السريعة والفعالة عند حدوث الكارثة.

ب- إجراءات طويلة الأجل لتقليل التعرض للكوارث وضمان التنمية المستدامة السريعة.

الإجراءات القصيرة الأجل:

من بين عناصر أي استراتيجية قصيرة الأجل لإدارة الكوارث:

- الإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث: هو نظام لإعطاء معلومات مسبقة حول احتمال حدوث كارثة متوقعة، وهو عنصر لا غنى عنه في أي استراتيجية للتخفيف من الكوارث وإدارتها. وهذا النظام مفيد في لفت أنظار صناع السياسات وإثارة الوعي العام والتأهب لتلافي الكوارث أو تخفيف تأثيراتها. وإذا كان من الممكن توفير وقت طويل قبل حدوث بعض الإخطار مثل الجفاف، فان هذا الوقت يكون قصيرا نسبيا بالنسبة لأنواع أخرى من الكوارث، ومع تحسن المعلومات وفهم الظواهر الطبيعية، حدث تحسن في وضع معايير لمواجهة الكوارث في كثير من إنحاء العالم.

- تقدير الإخطار: ويشمل معلومات كمية ونوعية تفصيلية، مع فهم لأخطار الكارثة، أي انعكاساتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والآثار التي قد تنجم عنها ويشمل ذلك الاستخدام المستمر للمعلومات لتحديد احتمال حدوث بعض الحوادث ومدى جسامة نتائجها المحتملة. وقد يشتمل ذلك على الأنشطة التالية:

- تحديد طبيعة الكارثة المحتملة ومكانها واحتمالاتها ومدى جسامتها. تحديد درجة التعرض لهذه الكارثة المحتملة.

1) خالد مصطفى قاسم." **إدارة البيئة والتنمية المُستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "، مرجع سبق ذكره، ص67.

- معرفة القدرات المؤسسية والموارد المتوافرة لتحمل النتائج المحتملة للكارثة. وضع تصورات وتدابير لمواجهة الكارثة.

- برنامج التأهب لمواجهة الكوارث: هو برنامج التأهب لمواجهة الكارثة، والذي يحدد الإجراءات التي ستتخذ، والمسؤوليات والترتيبات المؤسسية، وكذلك الموارد والسياسات والإجراءات التي ينبغي تجهيزها، وتشغيلها عند حدوث الكارثة. وينطوي ذلك على إدارة إمدادات كافية لحالة الطوارئ أغذية وأدوية ومواد أخرى في مواقع استراتيجية، والإبقاء على آليات طارئة للتمويل، وخطة للوجيستيات التي قد يحتاجها الأمر.

الإجراءات الطويلة الأجل:

على المدى البعيد، نجد إن استراتيجيات التنمية المستدامة والسريعة التي تنطوي على خطط للحد من الكوارث وتدابير لتخفيف أثارها، هي أكثر الطرق نجاحا للحد من التعرض للكوارث على المستويين المحلي والدولي، فإدماج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في خطط التنمية، يكفل بذل الجهود لتخفيف وطأة الكوارث بصورة مستمرة، وبالتالي الحد من أي انقطاع محتمل لجهود التنمية بسبب تكرار الكوارث. ولا شك إن إجراءات التخفيف من الكوارث تتفاوت بحسب نوع الكارثة، فعلى سبيل المثال يتم عرض بعض الإجراءات لأهم الكوارث التي قد تتعرض لها العديد من البلدان وقياسا عليها يتم إعداد إجراءات طويلة المدى لبقية الكوارث التي قد يتعرض لها البلد.

خطوات إدارة الكوارث:

وفيما إذا حدث للدولة كارثة معينة لم تستطع تفاديها فان عملية التخطيط لإدارة الكوارث تتكون من مجموعة من الخطوات للتعامل مع الكوارث والأزمات المختلفة:

الخطوة الأولى: الشروع في إدارة الكوارث

إن العملية الطبيعية لإدارة الكارثة عادة ما تبدأ بعد حصول كارثة كبيرة مثل الحروب، الزلازل، فيضانات، أعاصير،.... الخ وهذه الكارثة تعمل كمحفز لاتخاذ الإجراءات والاحتياطات وتتضمن الآتي[1]:

1- سن القوانين والسياسات: إن سن القوانين والسياسات عادة ما تكون من تخصص الحكومة في أي دولة من الدول، ويتم تحديد المسؤوليات المختلفة للمعنيين بإدارة الكوارث والسلطات المختلفة، وتتميز السياسات والقوانين عادة بالاتي:

1) الأخطار الصناعية والبيئة العمرانية، نفس مرجع سبق ذكره ، نفس الصفحة.

- أنها استراتيجية بطبيعتها تعتمد على تحقيق أهداف طويلة الأمد.
- تحدد المسؤوليات المختلفة للوصول للغايات والأهداف.
- يمكن إن توصي بممارسات معينة أو محددة.
- يمكن إن تحدد معايير محددة لاتخاذ القرارات.

أهمية هذه السياسات والقوانين تكمن في:

- تحقيق الأهداف المشتركة.
- تجعل الأعمال والتصرفات قانونية وتحمي متخذيها من المسائلة.
- تضمن تنفيذ الممارسات والمسؤوليات المختلفة.

ومن غير هذه القوانين والسياسات يكون هناك ضعف في التنفيذ والتنسيق وتضارب في التوجهات وضعف في النتائج بل أحيانا نتائج سلبية.

عند وضع السياسات والقوانين يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- الحقوق الشخصية للأفراد.
- ثقافات المجتمعات والعادات والتقاليد.
- طبيعة المخاطر.
- قوانين أخرى موجودة لها علاقة بالأمر.
- مبادئ إدارة الكوارث.

المجالات المطلوب وضع القوانين والسياسات لها في مجال إدارة الأزمات هي:

- أهداف إدارة الكوارث.
- علاقتها بالتنمية المطردة والمستدامة.
- مسؤولية وصلاحية المنظمات والمؤسسات المختلفة.
- الهيكل التنظيمي.
- الموارد الاقتصادية والتكاليف المالية.
- العلاقة مع المنظمات غير الحكومية وكذلك المنظمات الدولية والعلاقة مع الدول والمجتمعات الأخرى[1].

1) الأخطار الصناعية والبيئة العمرانية، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الخلاصة

إن اللامركزية السياسية لنقل السلطات إلى المستوى المحلي تشكل عنصراً اساسياً في عملية تطبيق الديمقراطية والإدارة الجيدة وإشراك المواطنين. وينبغي أن تشمل هذه العملية توليفة مناسبة من الديمقراطية التمثيلية والتشاركية.

ستكون المشاركة من خلال شمول المواطنين وتمكينهم مبدأ أساسياً في صنع القرار، والتنفيذ والمتابعة على المستوى المحلي.

يتعين على السلطات المحلية أن تلاحظ مختلف الجهات الأساسية التابعة والتي تتعامل مع المجتمع المدني وأن تسعى إلى ضمان إشراكها في التنمية المتواصلة لمجتمعاتها المحلية واحيائها.

ينبغي أن يكون للسلطات المحلية الحق في إقامة وتطوير الشراكات مع جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني ولا سيما المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي ومع القطاع الخاص وغير ذلك من أصحاب المصلحة المعنيين.

إن قضايا البيئة ومشاكلها وتداعياتها في عالم اليوم هي كثيرة ومتشعبة ومعقدة. على أنه رغم كثرتها وتشعبها وتعقيداتها فإنها تشكل وحدة متكاملة وفق المبدأ المعروف وحدة وصراع الأضداد. ومن هذا الواقع يتعين دراستها ومعرفة اسبابها والعوامل المساعدة على قيامها، والبحث عن أفضل السبل للحد من مخاطرها وتلافي حدوثها، من قبل جميع حكومات العالم وشعوبها. هذه المهمة هي من صلب مهمات الكوادر العلمية للإدارة البيئية في كل بلد، الراهنة والمستقبلية، مدعومة ومسنودة من قبل كافة المؤسسات المعنية، الحكومية وغير الحكومية، في المدن أولاً وبجهود الحكومات الوطنية ثانياً.

للطاقات المتجددة أهمية بالغة في حماية البيئة، باعتبارها طاقة نظيفة غير ملوثة، كما يتم التوسع في استخدامها وبالتالي التقليص من استخدامات الطاقة التقليدية المعروفة بأثرها السيء على البيئة لما تخلفه من تلوث، خاصة وأن كلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة آخذة في النقصان، ومنه إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

خـاتـمـة

يمكن تحقيق التنمية المستدامة للمدن "عبر تكريس اللامركزية التي تقتضي النقل الفعال للمسؤوليات وإدارة السياسات، وسلطة صنع القرار، والموارد الكافية. كما تستدعي سلطة تحصيل العائدات إلى السلطات المحلية الأكثر قرباً من دوائرها الرئيسية وأكثر تمثيلاً لها. وهذا ما أكد عليه جدول أعمال الموئل للأمم المتحدة، حيث يتوجب على الحكومات أن تعتمد حسب مقتضى الحال، السياسات والأطر القانونية المعتمدة لدى الدول الأخرى التي تنفذ اللامركزية بفعالية.

وخلال السنوات الأخيرة، استخدمت مفاهيم الاستقلال المحلي والحكم الذاتي المحلي لكي تعكس، من زاوية السلطة المحلية، وجود حاجة ملحة للامركزية. وينظر الآن إلى الحوكمة الفعالة باعتبارها عنصراً من عناصر الإدارة الجيدة وتعبيراً عن الممارسة الديمقراطية والإدارة العامة الفعالة والتي تتسم بالكفاءة.

كذلك أن السلطات المحلية المنتخبة إلى جانب السلطات الوطنية والإقليمية تشكل العناصر الرئيسية في الإدارة والتنظيم الديمقراطيين، التي تتعاون مع بعضها ومع ذلك لها مجالات مستقلة بالتدابير العامة.

تتطلب الحوكمة المحلية الرشيدة تتطلب متكاملة في بناء القدرات والإصلاح المؤسسي ولذا ينبغي ربطها بتعزيز السلطات المحلية التي تمثل الهدف الرئيسي في عملية الاصلاح، حيث أن الشراكة بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني عنصر أساسي في عملية التحضر، تبعا لذلك فإن الحوكمة المحلية الرشيدة تنطوي على قدرة المجتمعات المحلية بما في ذلك الفقراء والفئات الهشة على تحقيق التنمية المستدامة وإقامة مجتمع يتسم بالعدل والمساواة.

يتوافق الاتجاه العالمي الإيجابي صوب تمكين السلطات المحلية. غير أنه ما زالت بعض التحديات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار. ومن أهم هذه التحديات في ضمان أن يحصل تدعيم الإصلاحات بصورة فعالة، حيث أن نقل السلطات يتضمن منح التفويض لممارسة السلطة جهد كبير على الجهاز البيروقراطي والتخفيف، والحاجة إلى الشراكات. ولذا فإن من الضروري النظر إلى عملية اللامركزية ليس بوصفها هيكلاً متدرجاً للحكم باعتبارها طريقة فعالة للوصول إلى السكان المحليين.

ويمثل التحدي الإداري الآخر الذي يواجه يواجه السلطات المحلية في الاستخدام الفعال للسلطات والوظائف الجديدة التي تكون ضمن صلاحياتها. فأي نقل للمسؤوليات، في إطار أي نموذج كامل للحوكمة، لا يعتبر فعالاً إلا عندما يكون للجهاز اللامركزي ميزانيته الخاصة، ووضع قانوني مستقل، ومستوى معين من السلطة تسمح لأداء مهامه، مع إشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات.

كما تعتبر الحوكمة المحلية الرشيدة أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، فلا تتحقق الثانية إلا بوجود الأولى. فالتنمية المستدامة تعني التوفيق بين ضرورة إدامة البيئة الطبيعية والطموحات البشرية في

التقدم والرفاه، باستهدافها الفئات الأكثر فقرا والمهمشة وتمكينها من لعب دور أساسي في عملية التنمية وتحقيق مستوى معيشي أفضل لهم.

من المهم إدراك أن المشكلة ليست بيئية فقط، وإنما هي اقتصادية – اجتماعية، حيث يتعذر فصل المسائل البيئية عن مسائل التنمية وعدم المساواة.

لقد كان للبرامج المختلفة التي أعدتها المنظمات الدولية الأثر البالغ في إبراز العديد من المفاهيم وتطويرها مثل التمكين المستدام وبناء القدرات وراس المال الاجتماعي. والتي تثير العديد من الأسئلة مثل: ما هي الموارد والطاقات الجمعية التي تكمن في البنى الاجتماعية المختلفة وكيفية توظيفها لتحقيق التنمية؟ وكيف يمكن تقدير رأس المال الاجتماعي الموجود في البنى الاجتماعية المختلفة؟ ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية رأس المال الاجتماعي ببعديه التشابكي والقيمي؟

إن تمكين منظمات المجتمع المدني بلا شك سوف يساهم في زيادة وكفاءة وفاعلية هذه المنظمات في تحقيق أهدافها، وبالتالي زيادة دورها في محاربة الفقر وفي توسع مساحة الديموقراطية وفي الدفاع عن حقوق الانسان، إضافة إلى تحجيم دور الدولة ووضع الضوابط لها، بما يساهم في تدعيم المساواة والعدالة الاجتماعية وتقليل الظلم الاجتماعي في المجتمع، باعتباره أحد المداخل الحديثة للتنمية المستدامة.

من خلال استعراضنا للنموذجين السابقين يمكن لدول العالم النامي وللجزائر أن تستفيد من هذين النموذجين في تعزيز نظام الحوكمة المحلية في إدارة مدنها سعيا لتحقيق التنمية المستدامة لذا يوصي الباحث بما يلي:

أولا: فيما يتعلق بالمسائل السوسيو سياسية

ضرورة توفر الإرادة السياسية الكاملة والرغبة في الإصلاح وخاصة في الوضع الراهن أين حملت الدولة شعار الإصلاح والانفتاح نحو الديمقراطية التشاركية بإشراك المواطن كفاعل أساسي في عملية التنمية.

في ظل التوسع الإقليمي والديموغرافي لمختلف المدن الكبرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المدن الكبرى، وما يخلف ذلك من أثار سلبية سواء على البيئة (التلوث) أو الزيادة في استنزاف الموارد الطبيعية، يستوجب التفكير بجد في ضرورة الانتقال من نظم إدارية تقليدية نحو نظم حوكمة محلية تساهم في تقليص التحديات التي تواجهها المدن الجزائرية.

إن عدم تفعيل آليات الحوكمة المحلية سيزيد من ارتفاع نسب الفساد مما يعيق عملية التنمية، وبالتالي فإن مسألة اللامركزية تصبح أكثر من ضرورة لما لها من مزايا.

– ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني بما يجعل منه شريكا أساسيا في عملية التنمية المستدامة من خلال نظم تشريعية تستجيب للتحديات التنموية للجزائر، بدل جعله تابعا يدور في فلك السلطة.

– ضرورة تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال رفع الوعي العام وأحقية المطالب المجتمعية العامة، من خلال المضي قدما باتجاه تعزيز مجتمع المعلوماتية، مما سيزيد في نسبة التفاعل والمشاركة للمواطن في إدارة شؤونه.

– اعتماد آليات التسيير العمومي الجديد التي تعتمد على الكفاءة والأداء بدل التسيير الكلاسيكي الذي يهتم بالمصلحة العامة والخدمة العامة بإشراك القطاع الخاص في مسيرة التنمية المستدامة.

– التوجه نحو التنمية المستدامة منظومة إدارية أكثر فعالية تساهم في توطيد العلاقة بين المواطن والمدينة، حيث تنشئ الثقة بينهما مما يسهم في عملية التمية المستدامة.

– ضرورة تركيز الجهود على مسألة بناء القدرات المجتمعية والمؤسسية، كونها العامل الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والبيئية.

1 – في قطاع النقل وآليات السلاسة المرورية

مع أن الجزائر تبذل وتحرز تقدماً في سبيل تعزيز دور قطاع النقل في تحقيق التنمية المستدامة فهي مازالت تواجه تحديات جمة في الوصول إلى الأهداف المخطط لها. وفيما يلي أهم التحديات ومجالات العمل ذات الأولوية في التغلب عليها وأهم ها:

– ضعف/ غياب السياسات والخطط المتكاملة لتحقيق استدامة القطاع مع عدم كفاية الأطر المؤسسية والتنظيمية القائمة.

– آليات التنفيذ غير الملائمة

– غياب الخبرة التقنية ومحدودية برامج التوعية وبناء القدرات.

– غياب البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط لبرامج القطاع.

وبالتالي فإن مجالات العمل في سبيل تطوير دور قطاع النقل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ينبغي على الجزائر أن تعمل على المستويين الوطني والمحلي على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات للنقل المستدام، تراعي ظروف كل منطقة وتأخذ في الاعتبار مجالات العمل الآتية:

على الصعيد الوطني:

أ. استعراض وتقييم استراتيجيات النقل الوطنية الحالية وتحديثها بالاعتبارات اللازمة لتعزيز النقل المستدام مع إنفاذ القوانين والتشريعات ذات العلاقة لجميع وسائط النقل وخاصة النقل البري.

ب. العمل على التنفيذ الناجح لاستراتيجيات النقل المستدام ذات الصلة مع الأخذ في الاعتبار وجهات نظر جميع الأطراف المعنية.

ج. إعطاء الأولوية لتعزيز وتطوير النقل الجماعي، خاصة السكك الحديدية، والمترو، وزيادة حمولة مركبات النقل العام داخل المدن.

د. تحسين دورية وكفاءة صيانة المركبات مع تطبيق برامج معاينة واختبار الانبعاثات.

هـ. تحسين حركة المرور وجعلها أكثر أماناً، وتعزيز التنقل الآمن.

و. تحسين مواصفات البنزين والمازوت؛ مع زيادة استخدام أنواع الوقود الأنظف (وخصوصاً الغاز الطبيعي).

ز. تحسين التخطيط المدني واستخدام الأراضي بما يؤدي إلى اختصار مسافات التنقلK وتحسين البنية التحتية لتكون مراعية للبيئة.

على الصعيد المحلي:

– تيسير الجهود الرامية إلى تعبئة الأموال المحلية والإقليمية لتمويل المشاريع ذات الأولوية العالية في مجال النقل المستدام.

– تحديد المجالات التي يكون فيها بناء القدرات مطلوباً لتحقيق النقل المستدام مع التنسيق الإقليمي في تنفيذها لتعظيم العائد.

– تنظيم حملات توعية وطنية وإقليمية بالسلامة البيئية وسلامة المرور تطال الجمهور وصانعي القرار.

2– إدارة المخلفات/ النفايات

تتعدد القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة للنفايات في الجزائر، حيث تشكل في حد ذاتها تحديا كبيرا لا من حيث ضخامة المشكلة وآثارها الاقتصادية والبيئية فحسب، بل أيضا بسبب النقص في البيانات والإحصاءات العلمية الحديثة التي تمكن من إتمام تقييم موضوعي لواقع المشكلة، واقتراح الحلول لكيفية التعاطي معها.

إن الإدارة السليمة للنفايات تتخطى مجرد التخلص المأمون من النفايات المتولدة أو استرجاعها وتسعى إلى معالجة هذه المشكلة من جذورها من خلال العمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن تحملها. وتتفاوت كيفية إدارة النفايات بتباين أنواعها. فمعالجة النفايات الصلبة تختلف إلى حد كبير عن معالجة المخلفات الخطرة إلا أن النفايات وإن اختلفت أنواعها، فهي تتشابه في ما بينها من ناحية تعاطي القطاع الرسمي في كيفية إدارتها ومن ناحية الحاجة إلى الاستفادة من تقنيات متقدمة في معالجتها أو توعية الجمهور والمؤسسات والشركات المعنية في عواقبها البيئية والصحية والاقتصادية.

يمكن تلخيص أهم المجالات ذات الأولوية للعمل في:

- وضع استراتيجية متكاملة لإدارة النفايات بأنواعها المختلفة على المستوى الوطني تستند إلى تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للنفايات التي تشمل: حصرها وتصنيفها وتحديد مصادرها وخطورتها ووضع آلية استخداماتها، مع بحث البدائل المناسبة والآمنة لمعالجتها.
- تبنى منهجية الإنتاج الأنظف وإتباع أفضل الممارسات البيئية للحد من تولد المخلفات وإنتاج سلع متوافقة بيئيا ومراعاة سلامة القوى العاملة، مع الحد أو تقليل تولد المخلفات مع تعظيم الاستفادة القصوى منها.
- إنشاء أنظمة للرصد والتدقيق والمتابعة بغية توفير سلسلة زمنية من البيانات اللازمة للتعرف بدقة على مستوى كفاءة وفعالية أي نشاط أو تخطيط مع الاستفادة من البيانات التي يتم جمعها بغية تعديل الاستراتيجيات تحقيقاً للأهداف المتوخاة.

– تفعيل وتحديث التشريعات الموجودة بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، مع إيجاد آليات إنفاذ فعالة لها على جميع المستويات مع توفير القدرات البشرية القادرة على إنفاذ هذه التشريعات، وفرض غرامات مالية على المخالفين.

– إعداد وتنفيذ حملات توعية شاملة في مختلف وسائل الإعلام لتوضيح فوائد الإدارة المتكاملة للنفايات، وتشجيع المنشآت الوطنية للحصول على شهادة الأيزو 14000 الخاصة بالإدارة البيئية.

– وضع برامج محلية ووطنية لورش عمل موسعة، الغرض منها رفع مستوى الإدراك لدى الجهات أصحاب الشراكة (قطاع حكومي، قطاع خاص، مجتمع مدني، منظمات غير حكومية) حول أهمية تطوير برامج إدارة المخلفات الصناعية والمردود النفعي لها، والعمل على تنفيذها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المختلفة للتوعية بالمنافع الاقتصادية والصحية والبيئية للإدارة السليمة للنفايات.

– دعم وبناء القدرات المؤسسية اللازمة وتنمية الموارد البشرية في مجال إدارة المخلفات، وتعزيز القدرات في مجال تقييم التكنولوجيات واختيارها، ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بإدارة المخلفات الصناعية بأنواعها المختلفة.

– ضرورة توفير البدائل الآمنة وسهولة الوصول إليها وإلى التكنولوجيات الأكثر سلامة(تكنولوجيا الإنتاج الأنظف) وتوفير مرافق ملائمة لمعالجة والتخلص الآمن من المواد والنفايات الخطرة.

– تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الإدارة المتكاملة للمخلفات الصناعية من خلال إشراكه في رسم السياسات العامة وتشجيعه على الاستثمار في المجال ودعم وتشجيع التصنيع المحلى لمعدات ومستلزمات الإدارة المتكاملة للنفايات الصناعية بمختلف أنواعها.

3– في **قطاع الطاقة** يجب أن تتضمن البرامج المقترحة إيلاء الأولوية إلى تحسين كفاءة إنتاج واستهلاك الكهرباء وذلك من خلال اعتماد سياسات تهدف إلى:

– تحسين كفاءة محطات إنتاج الكهرباء من خلال استخدام وحدات الإنتاج بالقدرات العالية وإدخال نظم استعادة الحرارة المفقودة والتوليد المشترك.

– تطوير وتنمية استخدام وسائط النقل العام لخفض استهلاكها من الطاقة وخفض الإنبعاثات من قطاع النقل بالإضافة إلى تطوير وتنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وذلك على النحو التالي:

– تطوير وتنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وذلك في ضوء التطور الحالي لتقنياتها واستناداً إلى التقدم المحرز في دول المنطقة في تنفيذ المشروعات الريادية لها خاصة في إنتاج الكهرباء بالقدرات الكبيرة، وبدء تصنيع معداتها محلياً وعلى ذلك توجه الجهود إلى:

– إدراج مشروعات الطاقة المتجددة ضمن استراتيجيات قطاع الطاقة والعمل على تطويرها.

– تعميم إمكانات استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في التطبيقات بالقطاعات المختلفة خاصة في المناطق الريفية وفي إنتاج الكهرباء بالقدرات الكبيرة.

– العمل على بناء القدرات في مجال تصميم وتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، وتصنيع معداتها.

– العمل على إنشاء شركات أعمال صغيرة ومتوسطة سواء لتنفيذ المشروعات أو خدمات التركيب والصيانة خاصة في المناطق الريفية لتوفير فرص عمل بها.

– تكوين شراكة حول كفاءة الطاقة في الوطن، بين جهات الاختصاص العاملة في المجال لتبادل المعلومات في وضع الآليات والتشريعات اللازمة بالإضافة إلى تنفيذ برامج بناء القدرات في المجال.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أبو النصر، مدحت محمد، " **إدارة منظمات المجتمع المدني** "، الطبعة الأولى، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2007.

2. إدريس، المرسى، " **السلوك التنظيمي: نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة** "، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

3. بكرادة، محمد غالب، " **إستراتيجية أمن المُدن** "، الإمارات العربية المتحدة: مُحافظة عدن، نادي ضباط الشرطة، 2010.

4. بوضياف، عمار، " **الوجيز في القانون الإداري** "، الطبعة الثانية، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2007.

5. بولدنج، كينيث ايوارت، ترجمة: متولي، محمود، " **التاريخ الحضاري للقرن العشرين** "،القاهرة: مكتبة المصطفى، 1996.

6. التميمي، رعد سامي عبد الرزاق. " **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**"، الطبعة الأولى، الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2008.

7. تيم، عبد الجابر، وآخرون. " **مُستقبل التنمية في الوطن العربي** "، الأردن: دار اليازوري العلمية، 1998.

8. الجابري، محمد عابد، " **قضايا في الفكر المعاصر – العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، نظام القيم، الفلسفة والمدينة** "، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

9. جرار، عادل أحمد، " **مستقبل المدينية والنمو الاقتصادي في ظل محدودية الموارد والنظم الطبيعية – مشكلات الإسكان والنقل والتلوث–** "، مجموعة أبحاث من إعداد معهد وورلد واتش، عمان – الأردن: مركز الكتب الأردني، 2001.

10. دخيل، محمد حسن، " **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة – دراسة مقارنة** "، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

11. الرفاعي، حسين. وتماضر، حسون، " **المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها** "، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1987.

12. الزيات، السيد عبد الحليم، " **التنمية السياسية – دراسة في الاجتماع السياسي** "، الجزء الثاني، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

13. الشريف، رحماني، " **الجزائر غدا وضعية التراب الوطني** "، الجزائر: ملفات التهيئة العمرانية، 2005.

14. صابر، محي الدين. " **التغير الحضاري وتنمية المجتمع** "، لبنان: المكتبة العصرية صيدا، دون تاريخ نشر.

15. ظريف، بطرس، " **الحكم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية** "، الجزء الثاني، القاهرة: موسوعة الحكم المحلي،1997

16. عبد المحسن زكي، إيمان، " **الحكومة الإلكترونية – مدخل إداري متكامل**"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

17. عبد الوهاب، سمير محمد. " **الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر** "، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2006.

18. قاسم، خالد مصطفى. " **إدارة البيئة والتنمية المُستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "، مصر: الدار الجامعية، 2007.

19. قاسم، خالد مصطفى، " **إدارة المدينة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "، الإسكندرية: جامعة الدول العربية، كلية الإدارة والتكنولوجيا، 2007.

20. كامل السيد، مصطفى، " **الحكم الرشيد والتنمية** "، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

21. الكايد، زهير عبد الكريم، " **الحكمانية قضايا وتطبيقات** "، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، داينامبك للطباعة، 2002.

22. الكبيسي، صلاح الدين، " **إدارة المعرفة** "، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

23. كريم، حسن، " **مفهوم الحُكم الصالح** "، في كتاب: إسماعيل الشطي وآخرون، "**الفساد والحُكم الصالح في البلاد العربية**"، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

المذكرات:

1. حسن شاكر عزيز الكوفي، " **ظاهرة الإحترار الكوني وعلاقتها بنشاطات الإنسان والكوارث الطبيعية**"، مذكرة ماجيستير في إدارة البيئة، كوبنهاجن: الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2009.

2. ريحان، ريمان محمد، " **تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة** "، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الهندسة، 2007.

3. زوي، عيسى علي، " **التنمية الحضرية والاقتصادية في المدينة المستدامة** "، مذكرة تخرج منشورة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية – تخصص: تسيير المدن، الجزائر: جامعة أم البواقي، سبتمبر 2008.

4. العزام، أحمد حسن محمد ، "**الحكومة المحلية الالكترونية في الأردن: إمكانيات التطبيق**"، (رسالة ماجستير في الإدارة العامة)، الأردن– أربد: جامعة اليرموك، كلية الإدارة، قسم الإدارة العامة، 2001.

المقالات العلمية:

1. أبو زاهر، نادية، "**التنمية المستديمة في المدن الأمريكية**"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 224، (جامعة القاهرة: كلية الإدارة والاقتصاد، 2008).

2. جعفر، عيسى السيد، "**دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة**"، مقالة علمية محكمة منشورة بـ: مجلة البيئة، (العراق: 2005).

3. حركات، محمد، "**الحكامة الشاملة والتنمية البشرية**"، الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي 2006/2005، (المملكة المغربية: الكلية المتعددة التخصصات القاضي عياض بآسفي، 2005).

4. حمودة، هدى، "**نحو آفاق الإصلاح والتطوير الإداري لأداء الأعمال الكترونيا عبر شبكة الانترنيت**"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الخامس عشر، (مصر: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط)، 2005.

5. السيد، وليد احمد ، "**أطروحات ومداخلات في هوية المدينة في القرن الحادي والعشرين المدينة المعولمة وإشكالية الهوية**"، الوطن العمانية – الأحد 15 مايو 2011.

6. شهرستان، ماري، "**تجدد الديمقراطية التشاركية**"، مقالة علمية محكمة، مجلة تحولات، العدد الثامن، (بيروت: 19 مارس 2006).

7. عبد الوهاب، سمير محمد، "**إدارة الموارد البشرية في الوطن العربي والتحديات المعاصرة**"، مجلة شؤون عربية، العدد 106، يونيو 2001 ربيع الأول 1422 هـ.

8. عبد الوهاب، سمير محمد، "**متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية**"، مقالة علمية محكمة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإدارة العامة، 2010).

9. عمراني كربوسة، " **الحُكم الراشد ومستقبل التنمية المُستدامة في الجزائر** "، مقالة علمية محكمة غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008)، ص ص 4 – 6.

10. غانم، السيد عبد المطلب، "**إدارة المدن الجديدة–رؤى مستقبلية**"، مجلة اللاميكزية وقضايا المحليات، العدد 10، (جامعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2007).

11. قاسم، خالد مصطفى، "**إدارة المدينة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، (الإسكندرية: جامعة الدول العربية، كلية الإدارة والتكنولوجيا، 2007).

12. كاري ألمو وقولدن ميغان، "**الحد من العنف باستخدام البنادق: نظرة عامة على استراتيجيات مدينة نيويورك**"، معهد فيرا للعدالة، نيويورك.

13. كوك فيليب، ولودفيغ جيمس، "**استهداف سياسة البنادق**"، مجلة تحليل وإدارة السياسات، العدد: 25 (03) 2000.

14. لغريني، إدريس، "**التنوع المجتمعي والممارسة الديمقراطية**"، مجلة تنمية، العدد 93، (المغرب: مركز المرصد الوطني التعليم العالي، 2010).

15. نصير، عبد الله عبد القادر، "**البيئة والتنمية المستدامة**"، مجلة أبحاث ودراسات، العدد 07، (الإمارات: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 29 جويلية 2002).

الملتقيات والندوات العلمية:

1. رفعت، محمد حنان، "**التجربة الغربية في التوفيق بين التخطيط العمراني والحركة والنقل والمرور**"، ندوة التخطيط العمراني وقضايا حركة النقل والمرور حماة–الجمهورية العربية السورية، 2003.

2. رفعت، محمد حنان، "**تحسين الأداء الوظيفي لشبكة الطرق والمواصلات في الألفية الثالثة**"، ندوة التخطيط العمراني وقضايا حركة النقل والمرور حماة–الجمهورية العربية السورية، 2003.

3. عبد الوهاب، سمير محمد ، "**أنماط إدارة المدن الكبرى مع التركيز على مدينة لندن**"، ورقة بحث مقدمة في أعمال الملتقى العربي الثاني حول: "إدارة المدن الكبرى–مشكلات حضرية وحلول إبداعية"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 22–26 مايو 2005).

4. عبد الوهاب، سمير محمد، "**الحكومة المحلية الإلكترونية**"، ورقة بحث مقدمة ضمن بحوث وأعمال المؤتمر العربي الخامس بعنوان: "الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي"، (الإمارات العربية المتحدة– الشارقة: مارس 2007).

5. فوكة سفيان، "**الحكم الراشد المحلي: بحث في أدوات وقيم التمكين**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "**إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية**"، الجزائر–ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12 و13 ديسمبر 2010.

6. نصار، هبة أحمد، "**الإحصاءات حسب النوع من منظور السياسات العامة**"، اجتماع الخبراء حول المؤشرات حسب النوع وأهداف الألفية الجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا–القاهرة 10–11 سبتمبر 2007.

7. هيبة، أحمد مصطفى، "**معايير السلامة والمتطلبات البيئية في توطين واستخدام التكنولوجيا الحديثة**"، مؤتمر معايير السلامة وحماية البيئة، الإسكندرية، مصر، 2004.

التقاريـــر:

1- الأمم المتحدة-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، تقرير رقم 2002/49، "**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة ومسألة الجندر**"، الدورة التاسعة والخمسون، 2002.

2- الوكالة الفرنسية للتنمية، "**مدن متنامية-الطبعة العربية**"، (فرنسا: وزارة الشؤون الخارجية والأوربية، الوكالة الفرنسية للتنمية، معهد التهيئة والعمران المديني في منطقة إيل دو فرانس، 2011).

3- البنك الدولي، "السياسة العامة الثانية، **الحد من استخدام الأسلحة النارية**، تم تصفح الموقع يوم: 2011/06/16.

Siteresources.worldbank.org/…/SYARgenpoli2-ar

المواقع الالكترونية:

1- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، "**الحاكمية الراشدة: جدل لم يحسم بعد**"، (الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جوان 2007)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2011/04/12، الرابط:
www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak Guide.doc

2- عبد الله محمد إبراهيم، "**التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة**"، مقالة محكمة منشورة، تمت زيارة الموقع بتاريخ 19 ماي 2011.
www.ngoce.org/content/nseer.doc

3- كردي، أحمد السيد، "**اختيار أدوات السياسات للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**"، موقع مقالات كنانة أونلاني، مقالة علمية محكمة منشورة بتاريخ 22 ماي 2010.
http://Kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68462/posts/126529

4- عميص، علي عدنان، "**المدن الذكية**"، موقع المدن الذكية، مقالة علمية محكمة منشورة بتاريخ 30 أفريل 2011، تم تصفح الموقع بتاريخ 14 ماي 2011، يمكن الإطلاع على المقال، على الرابط الآتي:
http://www.smartcity-me.com/article.aspx?id=8

5- الصواف، محمد حميد، "**النمو الذكي... منهج وآليات جديدة لتحسين واقع المدن**"، شبكة النبأ للمعلوماتية، مقالة علمية محكمة منشورة بتاريخ 22 كانون الثاني 2008، تم تصفح الموقع بتاريخ 19 ماي 2011، يمكن الإطلاع على المقال، على الرابط الآتي:
http://www.annabaa.org/nbanews/72/509.htm

6- عبد العال، عبد الناصر، "**بفضل تداخل التقنية والسياسة والدين والاقتصاد... تكنولوجيا المعلومات تصنع رأس المال الاجتماعي**"، 2008/09/30.

http://www.alhasebat.net/vb/showthread.php?t=6306

7- **أسس الحضارة الغربية**، تم تصفح الموقع يوم: 2011/06/05.

http://ar.shvoong.com/humanities/1885134-%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D8-%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84-D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/

8- فلاح شفيع، "**التنمية المستدامة**"، تم تصفح الموقع يوم: 2011/06/15.

http://www.iraker.dk/index.php?option=com content&task=view&id=625&itemid=99

9- **الحكم المحلي في الولايات المتحدة**، تم تصفح الموقع يوم: 2011/05/05.

http://chaib.olympe-network.com/news.php?action=view&id=37

10- عبد الناصر عبد العالي، "**بفضل تداخل التقنية والسياسة والدين والاقتصاد... تكنولوجيا 10-10 المعلومات تصنع رأس المال الاجتماعي**"، تم تصفح الموقع يوم: 2011/06/05.

http://www.alhasebat.net/vb/showthread.php?t=6306

12- عماد استيتو، **تقارير أمريكية تكشف عن برنامج سري لشرطة نيويورك بتعقب المغاربة**، هاس بريس.

www.maghress.com/hespress/38556

12- **آليات جديدة للتعامل مع حالات الطوارئ بنيويورك.**

http://alfarasha.maktoob.com/alfarasha51/thread233567

13- شركات الطاقة تدرس استخدام الطاقة المتجددة، موقع اليابان نت، تم تصفح الموقع يوم: 2011/07/06.

http://www.alyaban.net/news/folder/article 20110120 01793/

المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

1. 10 - Khaled M.Abdel-Halim, (1995), **"Community Enablement Approach for Egyptian Urban Local Communities",** (MA), University for New Castle upon Tyne, United Kingdom.

2. Allan Odden, **"Strategic Management of Human Capital in Education: Improving Instructional Practice and Student Learning in Schools"**, NY: Taylor & Francis, 2011.

3. Allan Odden, **"Strategic Management of Human Capital in Education: Improving Instructional Practice and Student Learning in Schools",** NY: Taylor&Francis, 2011.

4. Annette Evertzen, " **Gender And Local Governance "** , Netherlands: SNV Development Organisation, April 2001.

5. Annette Evertzen, **"Gender And Local Governance",** SNV-Netherlands Development Organisation, April 2001.
6. Bob Evans & Others.**" Governing Sustainable Cities"**, London: Earth Scan , Sterling , VA , 2005.
7. Christian Klaufus.**" Watching the city grow: remittances and sprawl in intermediate Central American Cities "**, London: Environment and Urbanization , SAGE , 2010.
8. D.J Bogue & Ph. M. Hauser , **« Population, Distribution, Urbanism and Internal Migration »** , London: World Population Conférence , 1993.
9. Diane Stone . **" Think Tanks Global Lesson-Drawing and Networking Social Policy Ideas "**, UK: University Of Warwick , Department Of Politics and International Studies , 2001.
10. Hamdi Nabeel, (1995), **"Housing without Houses, Participation, Flexibility and Enablement",** Intermediate Technology Publications, London.
11. Hamdi Nabeel, (1995), **Housing without Houses, Participation** , Flexibility and Enablement: Intermediate Technology Publications, London .
12. John C. Strassner , **« Policy-Based Network Management: Solutions For The Next Generation »** , Amesterdam: Intelliden Corporation , Colorado , Morgan Kaufmann Publishers , 2004.
13. Ken Regelson. **" Sustainable Cities "**, USA: Sierra Club Publishing , 2005.
14. Khaled M Abdelhalim , " **Community Enablment Approach For Egyptian Urban Local Communities"**, UK: University Of New Castle , Upon Tyne , MA , 1995.
15. Lars Christiansen & Nancy Fischer. **" Teaching Urban Sociology and Urban Sustainability on Two Feet, Two wheels, and in Three Cities: Our Experience Teaching Sustainable Cities in North America "**, USA: American Sociological Association , SAGE , 2010.
16. Michael Osborne, Kate Sankey, **"Social capital, lifelong learning and the management of place: an international perspective"**, NY: Taylor & Francis, 2007.
17. Michael Osborne, Kate Sankey, **"Social capital, lifelong learning and the management of place: an international perspective",** NY: Taylor & Francis, 2007.
18. Raulph W Kunneke & Others, **" The Governance Of Network Industies "** , UK: Northampton , MA , 2009.

19. Wood, Richard L (2001), **« Political Culture Reconsidered Insights on Social Capital from and Ethnography of Faith-based Community Organizing",** In Bob Edwards, Michael W. Foley and Mario Diani (eds).
20. Wood, Richard L. (2001) **"Political Culture Reconsidered Insights on Social Capital from and Ethnography of Faith- based Community Organizing."** In Bob Edwards, Michael W. Foley and Mario Diani (eds.).
21. Yvonne Rydin , **« Governing For Sustainable Urban Development »** , 1ST Published , UK & USA: Earth Scan , 2005.

Ouvrages :

1- Jean Luc ARREGLE, **"Les Nouvelles Approches De La Gestion Et Des Organisation", ,** Paris: Ed Economica, 2000.

2- PM Bouyonger, **"Analyse Comparative d'indicateurs de Développement Durable",** Revue ORSE, (République Française : Ministère de l'Economie, des Finance et de l'Industrie, Octobre 2003).

Article:

1. Degeus Eric , **" The Living Company "** , Harvard Business Review , USA: Boston , Harvard Business School , Publishing Corp , March-April , 1996.
2. Degeus Eric, **"The Living Company",** Harvard Business Review, USA: Boston, Harvard Business School, Publishing Corp, March-April, 1996.
3. **Development"**, 1980, revised in 1990 under the title **"Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living"**.
4. Forrest R & Kearns A , **« Social Cohesion , Social Capital and the Neighborhood »** , UK: Urban Studies , Vol 38 , N° 12 ,.2006
5. Forrest R & Kearns A , **« Social Cohesion , Social Capital and the Neighborhood » ,** UK: Urban Studies , Vol 38 , N° 12.
6. Forrest R & Kearns A, **"Social Cohesion, Social capital and the Neighborhood",** UK: Urban Studies, Vol 38, N° 12.
7. Fukuyama F, **"Social Capital, Civil Society and Development",** (UK: Third World Quarterly, Vol 22, N° 1, 2001).
8. Hall Brian, **"Values development and learning organizations",** journal of Knowledge Management, volume 5, no 1, 2001.
9. IUCN/WWF/UNEP, **"World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable.**

10. Kristen Hughes , " **An Applied Local Sustainable Energy Model** **"**, USA: SAGE Publication , Vol 29 , N° 02 , Avril 2009 , P 23.
11. Putnam RD , **"Bolowing Alone: America's Declining Social Capitals"** , Journal Of Democracy , Vol 6, N° 1 , 2005.
12. Putnam RD, **"Bolowing Alone: America's Declining Social Capitals",** journal of Democracy, Vol 6, N° 1, 2003.

Repport:

1. IUCN/WWF/UNEP, **"World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable**

Internet:

1- An Introduction to Sustainability,
<http://www.cs.colorade.edu/13d/system/mrrogers/intro.html>
2-Fukuyama, Francis (1999), **"Social Capital and Civil Society",** International Monetary Fund, October.
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/fukuyama.htm>
3- Fukuyama, Francis. **"Social Capital and Civil Society"** , International Monetary Fund , October 1999 , Visites In 08/05/2011 , Link: http://www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/fukuyama.htm
4- Hall Brian , **" Values development and learning organizations "** , journal of Knowledge Management, volume 5, no 1, 2001, Link at: www.emerald-library.com

الفهرس

الصفحة

مقدمـة..... 01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المدن المستدامة..... 07
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لحوكمة المدن المستدامة..... 07
المطلب الأول: الحكم الراشد..... 07
المطلب الثاني: التنمية المستدامة..... 13
المطلب الثالث: الحوكمة المحلية..... 23
المطلب الرابع: المدن المستدامة..... 28
المبحث الثاني: أسس الاستدامة في إدارة المدن..... 31
المطلب الأول: البعد السياسي– تفعيل دور المجتمع المدني..... 31
المطلب الثاني: البعد الفني– تفعيل شبكات صناعة السياسة..... 33
المطلب الثالث: البعد الثقافي– اعتبارات التراث والهوية..... 39
المطلب الرابع: البعد الإيكولوجي للاستدامة– التوظيف الأمثل للموارد..... 41
المبحث الثالث: أهم تجليات حوكمة المدن الحديثة..... 44
المطلب الأول: المدن الذكية– وتثمين الموارد..... 45
المطلب الثاني: المدن تفاعلية– التعلم وعولمة الخبرات التسييرية..... 47
المطلب الثالث: تحديات الحوكمة والاستدامة إزاء المدن المليونية..... 50
الفصل الثاني: أسس إرساء استدامة المدن ودور الحوكمة المحلية الرشيدة..... 54
المبحث الأول: تصميم السياسات المستدامة..... 54
المطلب الأول: دور القيادة في تفعيل الاستدامة..... 54
المطلب الثاني: دور الإصلاح المؤسساتي في إطار الإدارة العامة الجديدة..... 56
المطلب الثالث: تفعيل الحوكمة متعددة المستويات والديمقراطية التشاركية..... 61
المطلب الرابع: تفعيل الأتمتة والحكومة الإلكترونية..... 63
المبحث الثاني: مرافقة الحوكمة المحلية للمدن المستدامة..... 68
المطلب الأول: بناء القدرات لتعزيز رأس المال الاجتماعي..... 68
المطلب الثاني: دور التوأمة في نقل الخبرة والتقنية..... 78
المطلب الثالث: إرساء قواعد بيانات لتفعيل المدن المتعلمة تفاعليا..... 80

المطلب الرابع: تنسيق الجهود–برنامج الأمم المتحدة للمدن المستدامة..... **87**
المبحث الثالث: البعد الأخلاقي للاستدامة..... **91**
المطلب الأول: إرساء الأمن في مقابل احترام الخصوصية..... **91**
المطلب الثاني: إدارة التنوع المجتمعي..... **92**
المطلب الثالث: الأبعاد المرتبطة بالجندر وتمكين الفئات الهشة..... **94**
المطلب الرابع: تأهيل الفضاءات المدينية **103**
الفصل الثالث: نماذج لترسيخ أسس الاستدامة في إدارة المدن..... **109**
المبحث الأول: الأسس السوسيو– سياسية– نموذج نيويورك..... **109**
المطلب الأول: دمقرطة الحكم المحلي..... **110**
المطلب الثاني: تثمين رأس المال الاجتماعي..... **112**
المطلب الثالث: مكافحة الجريمة ضد المدنية– البعد الجمالي والأخلاقي..... **115**
المبحث الثاني: الأسس البيئية– نموذج طوكيو..... **120**
المطلب الأول: إرساء آليات السلالة المرورية..... **121**
المطلب الثاني: تفعيل برامج الطاقات المتجددة..... **128**
المطلب الثالث: إدارة النفايات الصلبة والسائلة..... **131**
المطلب الرابع: إدارة الأخطار الصناعية والكوارث الطبيعية..... **138**
خاتمــة..... **145**
قائمة المراجع..... **151**